Qualitative Study

Uncovering Social Norms about the Value of Domestic Care Works and Women's Participation in Stereotypical Work and the Labor Market

دراسة نوعية

كشف القواعد الاجتماعية حول قيمة أعمال الرعاية ومشاركة المرأة في الأعمال النمطية في أعمال الرعاية المنزلية، وسوق العمل

آب 2021

جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية

جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية

دراسة نوعية

كشف القواعد الاجتماعية حول قيمة أعمال الرعاية ومشاركة المرأة في الأعمال النمطية في أعمال الرعاية المنزلية، وسوق العمل

(نتائج دراسة في الضفة الغربية وقطاع غزة)

آب 2021

منشورات جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية

الموقع الالكتروني: www.pwwsd.org

البريد الالكتروني: pwwsd@pwwsd.org

إعداد:

م. فاتنة وظائفي

باحثة في النوع الاجتماعي

حقوق الطبع محفوظة © جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية 2020

تم تمويل هذه المادة بالكامل من قبل الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (سيدا) ومنظمة العمل الدولية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة

ولا تعبر الآراء الواردة هنا بالضرورة عن المؤسسات الممولة

جدول المحتويات:

الرقم	العنوان	الصفحة
.1	**المقدمة**	3
.2	**ملخص تنفيذي**	6-5
.3	**المنهجية** 3.1 خطوات البحث 3.2 اداة البحث 3.3 اسئلة البحث	8-6
.4	**مفاهيم ومصطلحات** الجنس، النوع الاجتماعي، ادوار النوع الاجتماعي، هوية النوع الاجتماعي، معايير النوع الاجتماعي، الصور النمطية	11-9
.5	**مراجعة ادبيات محلية ودولية** **أ.** حقائق وارقام حول واقع النوع الاجتماعي في: أ.1 ادوار النوع الاجتماعي في سوق العمل ب.2 النوع الاجتماعي واعمال الرعاية المنزلية **ب. التمييز في القوانين المحلية على اساس الجنس** **ب.1 قانون العمل الفلسطيني** **ب.2 قانون الضمان الاجتماعي**	13-11 16-13 17-16 17 18-17 19-18
.6	**نتائج التحليل** 6.1 طبيعة العلاقة ما بين الجنسين في المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر المشاركين/ات 6.2 الصور النمطية حول دور المراة والرجل في اعمال الرعاية المنزلية 6.3 التمييز والصور النمطية المجتمعية حول ادوار المراة والرجل في سوق العمل	18 20-19 32-20 42-32
.7	**ردة فعل المجتمع على كسر الرجال والنساء القواعد التميزية والصور النمطية لادوار النساء والرجال قي المجتمع**	45-42
.8	**استراتيجيات التغيير**	47-45

1. المقدمة:

لقد ساد على مدى قرون وعقود مضت ان التمايزات الاجتماعية بين النساء والرجال، هي اختلافات طبيعية لا تتغير، وانها محددة بالاختلافات البيولوجية، وكانت هذه المميزات والصفات تتضمن افكارا وقيما عما يخص الذكر والانثى، تتضمن مجموعة من الصور النمطية والمواقف والسلوكيات الخاصة بالرجل والمراة. يسعى هذا التقرير التحليلي الى اماطة اللثام عن هذه الصور النمطية والقواعد التميزية المجتمعية على اساس الجنس فيما يتعلق بادوار النساء والرجال، من اجل تحرير العقول والافكار والسلوكيات من هذه الاحكام المسبقة والتنميطات العالقة في الاذهان حول عمل وادوار الجنسين في المجتمع. وان هذه الاختلافات بين المراة والرجل هي مبني ثقافيا وايديولوجيا واجتماعي، وليس نتيجة حتمية بيولوجية. لذلك اصبح لزاما التمييز بين الطبيعي والثقافي والايديولوجي في العلاقات ما بين الجنسين على مستوى العمل.

يعتبر ارتفاع مشاركة الرجال اكثر من النساء في سوق العمل ظاهرة عالمية. على الرغم من التطور الحاصل على تقليص فجوة النوع الاجتماعي في فلسطين، حول المشاركة في سوق العمل، الا ان الفجوة لا تزال قائمة الى الان. وعند الربط ما بين تقسيم الادوار في المجتمع، وساعات العمل اليومية لكل من الرجال والنساء، يمكننا ان نفهم احد اسباب انخفاض نسبة مشاركة المراة في سوق العمل. ولهذا فان توفير الوقت والفرص للنساء، سوف يساهم في دعم النساء في سوق العمل. بعبارة اخرى، فان العمل على تقليل ساعات عمل الرعاية غير مدفوعة الأجر للمراة، والقيام بمشاركتها بالتساوي مع الرجال، سوف يرفع من نسبة مشاركة المراة في سوق العمل.

على الرغم من اهمية اعمال الرعاية للاسرة والمجتمع، فانة لا يعتبر نشاطا اقتصاديا، اي لا يعتبر عمل حقيقي، فهو على ارض الواقع لا يجري احتسابة في الحسابات القومية، فقد اظهر تقرير للأمم المتحدة أن أكثر من 51٪ من العمل الذي تقوم به النساء غير مدفوع الأجر، ولا يتم احتسابه في الناتج المحلي الإجمالي للدولة والإحصاءات الأخرى[1]. تشتمل قائمة الاعمال غير مدفوعة الاجر، العمل في المزارع المنزلية أو الأعمال التجارية إلى الأعمال المنزلية وتقديم الرعاية، فلا تزال الحكومات والمجتمعات لا تعترف بتلك الاعمال على انها اعمالا حقيقية. لذلك لا يتم تقاضي الاجر مقابلها، على سبيل المثال، لا تزال صيانة المنزل وتربية الأطفال من اختصاص المرأة، وليس الرجل. لذلك يظل جزء كبير من عمل المرأة غير معترف به اجتماعيًا حتى هذا التاريخ. ومع هذا، يمكننا ان نطرح طرح التساؤل التالي: لماذا تقوم المراة باعمال الرعاية غير المدفوعة الاجر، بشكل غير متكافئ مع الرجل؟ ولماذا يتم تقيد عمل النساء في سوق العمل في مهن تقليدية، ويجري التمييز ضدهن؟

اشارت الادبيات الى ان الاعراف الاجتماعية تلعب دورًا كبيرًا في تحديد أدوار الجنسين وبالتالي استخدام الوقت بين الجنسين. وعليه، فان التمييز ضد النساء في سوق العمل يتم بشكل ممنهج، فلا تستطيع النساء العمل في جميع المهن في سوق العمل، بل يتم حصرهن او تقييدهن بمهن نمطية كالتعليم والسكرتاريا. كما ان مشاركة النساء في مهن غير نمطية أو غير مألوفة لدى المحيط (مثل مهن الحدادة والنجارة وسياقة التكسي أو الإسعاف أو الجرافات...إلخ)، أو بعض الأعمال الفنية غير السائدة في المجتمع أو غيرها من الأعمال) يواجه بالعادة باستهجان من المجتمع. لا تعتبر المساواة بين الجنسين في مجتمعنا الفلسطيني قضية اجتماعية فقط، بل واقعًا اقتصاديًا أيضًا،

[1] UN: Leaving no one behind: the imperative of inclusive development, "Report on the World Social Situation 2016 Executive Summary". https://www.un.org/esa/socdev/documents/2016/RWSS2016ExecutiveSummary.pdf

حيث تعاني النساء من فجوات الاجور مقارنة بالرجال لنفس العمل والاجر، كما وتعتبر نسبة البطالة بين النساء اعلى من الذكور. لذلك، يسعى هذا التقرير الى تسليط الضوء على القيود التمييزية والصور النمطية الاجتماعية حول اعمال الرعاية المنزلية غير مدفوعة الاجر، التي تقوم فيها النساء في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وعلى واقع عمل المراة في المهن غير النمطية في سوق العمل، كخطوة اساسية للعمل على كسر هذه القيود وتغيير الصور النمطية.

تعتبر الدراسة احد المخرجات الأساسية للمشروع الاقليمي " **كسر القيود التميزية لدعم مشاركة المراة في الإقتصاد**"، والذي ينفذ من قبل جمعية المراة العاملة الفلسطينية للتنمية (PWWSD)، بالشراكة مع مؤسسة التعليم من اجل التوظيف – فلسطين (EFE–Palestine)، وجمعية العمل النسوي لرعاية وتاهيل المراة (AOWA)، وذلك خلال الفترة الزمنية الواقعة بين 2020/8 الى 2022/8. هذا المشروع ينفذ ضمن اطار البرنامج الاقليمي " تعزيز التوظيف الانتاجي والعمل اللائق للنساء"، والذي يتم تنفيذه في كل من مصر وفلسطين والاردن. ينفذ البرنامج بالشراكة بين هيئة الامم المتحدة للمراة (UN WOMEN)، ومنظمة العمل الدولية (ILO)، والمول من قبل السويد يأتي هذا ضمن مشروع "كسر قيود القواعد التمييزية من أجل دعم المشاركة الشمولية للمرأة في الاقتصاد"، والذي هو أحد تدخلات البرنامج الإقليمي بعنوان: في فلسطين، والأردن، ومصر والذي تنفذه جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية بالتعاون مع جمعية العمل النسوي، ومؤسسة التعليم من أجل التوظيف – فلسطين وبدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالتعاون مع شركائهم منظمة العمل الدولية وبتمويل ومساهمة من حكومة السويد والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (سيدا). يهدف البرنامج الى المشاركة على مستوى المجتمع، والحكومة والقطاع الخاص من أجل تعزيز قيمة عمل المرأة والمشاركة المتساوية والجماعية في الأعمال المنزلية والرعاية غير مدفوعة الأجر. كذلك، فهو يهدف إلى المشاركة على مستوى المجتمع والحكومة والقطاع الخاص لتشجيع النساء على دخول جميع المهن المختلفة بشرط أن تكون لائقة والقضاء على الفصل المهني الأفقي والرأسي، وأن تكون المشاركة في هذا العمل مرتبط بأسس العمل اللائق.

2. ملخص تنفيذي

اعتمدت هذه الدراسة في جمع المعلومات على مراجعة الأدبيات، وعقد 27 ورشةعمل شارك فيها 399 طلاب/ طالبات (309 من الطالبات الإناث و90 من الطلاب الذكور) و 31 من الأكاديميين/ات (21 إناث و 10 ذكور)، وذلك في 11 جامعة في الضفة الغربية وقطاع غزة. كذلك 12 جلسة مع مجموعات بؤرية تضمنت 132 (85 سيدة و47 رجل) من القادة المجتمعيين/ات في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.بالدرجة الاولى، يتضح من البحث ان التقسيم المجتمعي التقليدي لادوار كلا الجنسين، يقوم على اساس بيولوجي، على الرغم من ان الفروقات بالفكر بين الجنسين بسيطة، وان التشابهات بالأفكار فيما بينهما هي اكبر، الا انه قد جرى تضخيم وتوسيع هذه الفروقات من قبل المجتمع، وبُني عليها أنماطا وصورا حول ادوار وسلوكيات كلا الجنسين، ادت الى عدم المساواة والتمييز بين الجنسين في الاسرة المعيشية وفي سوق العمل، فالرجال بحكم تركيبتهم البيولوجية يتفوقون على النساء، وهذا ما عززه الدور المناط لهم بالأسرة. كما يتم النظر الى جسد المراة من الناحية البنيوية على انه جسد ضعيف مقارنة بالرجل، وعلى هذا الاساس تم فصل المهن في سوق العمل على اساس الجنس، فالنساء لا يستطعن ان يقمن بالاعمال الشاقة كما الرجال، وان طبيعتها الانثوية ترتبط بالجانب العاطفي، مما يعني ارتباطها بمهمة تربية الاطفال.

اعتبر المشاركين/ات ان اعمال الرعاية المنزلية هي اعمال حقيقية، وان هذه الاعمال تناط بالنساء، وان الرجال في الغالب لا يؤدون اعمالا غير ماجورة، على اعتبار انهم المعيلون للاسر. فمقابل اعالة الرجل للمراة، لا تتلقى المراة اجرا مباشرا على عملها هذا. وان اعمال الرعاية المنزلية هذه تعتبر من الاسباب الرئيسية لانخفاض مشاركتها في سوق العمل، وحصولها على فرص العمل باجر. وان هذه الاعمال لا تدخل

ضمن تعريف العمل او قانون العمل اوضمن الحسابات القومية، على اعتبار انها ليست عملا حقيقيا، كبقية الاعمال الاخرى في سوق العمل، على الرغم من اهميتها للاسرة بشكل خاص، والمجتمع والبنية الاقتصادية بشكل عام.

كما اشارت النتائج الى ان الازواج في الغالب لا يشاركون زوجاتهم اعمال الرعاية المنزلية، وفي حالة المشاركة يعتبر هذا استثناءا وليس القاعدة. ويتم استغلال النساء في سوق العمل من قبل اصحاب العمل، على اساس انها ليست المعيل الرئيس للاسرة، فتعطى بذلك اجرا اقل من الرجل، كما تعطى ايضا اجرا اقل من الحد الادنى للاجور، المحدد من قبل مؤسسات السلطة الفلسطينية. وان ضغوطات الحاجة الاقتصادية وانعدام التكافؤ في الفرص تجبر النساء في الكثير من الأحيان على ان يعملن بأجر أقل من ذلك الذي يتقاضاه الرجال. وقد اشار بعض المشاركين والمشاركات انه في كثير أنه في بعض الحالات يتم استغلال انوثة المراة من قبل اصحاب العمل من اجل جلب الزبائن وزيادة التسويق.

تلعب عوامل عديدة في اعادة انتاج تقسيم الادوار ما بين الجنسين في المجتمع، من اهمها: الخطاب الديني غير المستنير (الذكوري)، التنشئة الاجتماعية التي تميز بين الجنسين في الأدوار والحقوق، والثقافة المجتمعية الذكورية. كما عملت عوامل عديدة على تمكين دخول النساء في مهن غير نمطية، منها الحرب على غزة ساهمت في دخول النساء مهنة الصحافة، والوضع الاقتصادية ادى الى دخول النساء للعمل في مهنة نادلات في المطاعم، وجائحة كورونا ادت الى عمل النساء في مجال الاعمال الحرة من المنزل من خلال استخدام وسائط التواصل الاجتماعي في التسويق وغيرة...الخ.

3. منهجية الدراسة:

اعتمدت منهجية اعداد التقرير البحثي على جمع وتحليل المعلومات الكمية والنوعية ضمن الخطوات التالية:

1. جرى جمع ومراجعة الوثائق والادبيات المرتبطة بموضوع البحث، المسوحات والبيانات الرسمية لجهاز الاحصاء المركزي، الدراسات البحثية، اوراق السياسات، القوانين، التقارير، ومخرجات الجلسات السياسية عبر تقنية الزووم...الخ. من اجل رصد وتحليل فجوات النوع الاجتماعي، والخلفيات وراء انتاج هذه الفجوات، والصور النمطية المجتمعية لادوار كلا الجنسين في المجتمع.
2. جرى تطوير آداة الدراسة بالتعاون مع طاقم جمعية المراة العاملة الفلسطينية للتنمية، لاستخدامها كاداة للنقاش في مجموعات وورش العمل. الاداة عبارة عن قصة قصيرة تدعى (عقارب الساعة)، ترتبط القصة بادوار كلا الجنسين في المجتمع. وقد تم عرض القصة في بداية اللقاءات، ومن ثم جرى النقاش حول دور الرجل والمراة في اعمال الرعاية المنزلية، وفي سوق العمل، وخاصة عمل المراة في المهن غير التقليدية.
3. قامت جمعية المراة العاملة والتنمية، بالتنظيم والتنسيق مع الجامعات والمؤسسات النسوية في فلسطين، حيث تم تنفيذ 27 جلسة حوارية مع طلاب وطالبات واكاديميين واكاديميات من 11 جامعة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، موزعة كالتالي:

ثمانية (8) جامعات في الضفة الغربية، وهي: جامعة البوليتكنك الفلسطينية في الخليل، الجامعة التقنية الفلسطينية خضوري في طولكرم، كلية العروب وطولكرم، جامعة بيت لحم، جامعة بير زيت، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، الجامعة الاميركية العربية في جنين، جامعة القدس المفتوحة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ثلاثة (3) جامعات في قطاع غزة، وهي: جامعة القدس المفتوحة ، جامعة الازهر، والكلية الجامعية للعلوم التطبيقية.

كما تم تنفيذ 12 مجموعة مركزة بمشاركة نشطاء وعاملين/ات في مجال حقوق الانسان ومؤسسات المجتمع المدني وقادة مجتمعيين ونشطاء في حقل الاعلام والصحافة والفن وغيرها، وذلك في كل من المناطق التالية: قطاع غزة و 5 مدن في الضفة الغربية (الخليل، بيت لحم، رام الله، جنين، طولكرم، نابلس).

4. جرى عقد ما مجموعه 39 لقاء حواري في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، مع طلاب وطالبات الجامعات، ومع نشطاء وعاملين/ات في مجال حقوق الانسان، الثقافة، الاعلام والصحافة، وحقوق المراة، واساتذة جامعيين، وقادة مجتمعيين، ومحاميين، ومجالات اخرى من خلال عقد مجموعات مركزة وورش عمل عبر تقنية الزووم. قد بلغ عدد الورش (27) ورشة عمل. بلغ عدد المشاركين/ات الكلي في ورش العمل في فلسطين (393)، منهم (305) من الاناث مقابل (88) من الذكور. في حين بلغ عدد المشاركين/ات الكلي في الضفة الغربية (247)، منهم (204) من الاناث مقابل (47) من الذكور. اما في القطاع فقد بلغ العدد الكلي 146 مشارك/ة منهم (101) من الاناث مقابل (45) من الذكور. كما جرى عقد (12) مجموعة مركزة، بلغ عدد المشاركين/ات الكلي في مجموعات العمل (200)، منهم (149) من الاناث و (51) من الذكور. بلغ العدد الكلي للمشاركين/ات من الضفة الغربية (134) مشاركا، منهم (90) من الاناث مقابل (44) من الذكور. كما بلغ العدد الكلي في قطاع غزة (66)، منهم (59) من الاناث مقابل (7) من الذكور.

5. وقد تم تحديد واختيار رواد التغيير المحتملين (Champions)، من المشاركين/ات في ورش العمل والمجموعات المركزة، بناء على معايير محددة من ضمنها، مدى معرفتهم بمواضيع النقاش، وارائهم ومواقفهم الشخصية حول مواضيع البحث، ومواقفهم من الصور المجتمعية النمطية التي ظهرت حول ادوار كلا الجنسين في المجتمع. وصل العدد الكلي للابطال/ات في ورش العمل لكل من قطاع غزة والضفة الغربية (122)، منهم (27) من الذكور و (96) من الاناث. بلغ عدد الابطال/ات في الضفة الغربية في ورش العمل (32) منهم (23) من الاناث مقابل (10) من الذكور. وفي قطاع غزة بلغ عدد الابطال/ات الكلي (90)، منهم (73) من الاناث مقابل (17) من الذكور.

6. اما على مستوى المجموعات المركزة فقد بلغ العدد الكلي من الابطال والبطلات في كل من قطاع غزة والضفة الغربية (73)، منهم (47) من الاناث مقابل (26) من الذكور. في الضفة الغربية بلغ العدد الكلي(50)، منهم (30) من الاناث مقابل (20) من الذكور. في حين بلغ العدد الكلي للابطال/ات في قطاع غزة (23)، منهم (17) من الاناث مقابل (6) من الذكور.

7. تفريغ وتحليل المعلومات والبيانات التي جرى جمعها، من خلال مخرجات ورش العمل والمجموعات المركزة، وصياغة التقرير الذي يشمل ايضا استراتيجيات التغيير من اجل اعطاء قيمة للعمل غير مدوفع الأجر ودعم توجه النساء للعمل في سوق العمل الغير نمطي.

مفاهيم ومصطلحات ارتكزت عليها الدراسة:

أ. مفهوم الجنس

يشير مفهوم الجنس الى السمات البيولوجية والفيزيولوجية لكونك ذكرا او انثى (اي الاعضاء التناسلية الخارجية والداخلية، والهرمونات والسمات الجنسية الاخرى...). وتؤدي هذه الشروط مجتمعة الى تحديد الجنس من حيث الذكورة والانوثة.

ب. مفهوم النوع الاجتماعي

عرف صندوق الامم المتحدة للمراة (UNIFEM) مفهوم النوع الاجتماعي، " الأدوار المحددة اجتماعياً لكل من الذكر والأنثى، وهذه الأدوار التي تحتسب بالتعليم تتغير بمرور الزمن وتتباين تبايناً شاسعاً داخل الثقافة الواحدة ومن ثقافة إلى أخرى[2]. يشير النوع الاجتماعي الى الانوثة والذكورة، يعامل الرجال والنساء معاملة غير متساوية على اساس جنسهم، فغالبا ما يشار الفروقات/ الاختلافات بين الذكور والاناث كأساس للمعاملة غير المتكافئة، وقد تم استغلال هذه الفروقات بين الجنسين لبناء المعايير والصور النمطية اجتماعيا، فيما يتعلق بتقسيم العمل وتوزيع السلطة والمسؤوليات والحقوق بين الرجال والنساء، ويستمر ارجاع اساس التمايز الى الاختلاف البيولوجي. فهو يعني الصورة التي ينظر لها المجتمع إلينا كنساء ورجال، والأسلوب الذي يتوقعه في تفكيرنا/ تصرفاتنا، ويرجع ذلك إلى أسلوب تنظيم المجتمع، وليس إلى الاختلافات البيولوجية (الجنسية) بين الرجل والمرأة، كما في هو واضح من تعريف مفهوم النوع الاجتماعي، " اختلاف الأدوار (الحقوق، والواجبات، والالتزامات) والعلاقات والمسؤوليات والصور ومكانة المرأة والرجل والتي يتم تحديدها اجتماعياً وثقافياً عبر التطور التاريخي لمجتمع ما وكلها قابلة للتغيير[3]".

بعبارة اخرى، اي ان النوع الاجتماعي هو بنية اجتماعية من الافكار التي تعرف الادوار والمواقف والتوقعات والقيم والصور للرجل والمراة، او حول الرجولة والانوثة في مجتمع معين، وهي تسهم بشكل كبير بعلاقات القوة. هذه الفروق هي نتاج لعوامل دينية واقتصادية وسياسية واجتماعية. اننا ننشا من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، ومؤسساتها ابتداء من الاسرة مرورا بالمؤسسة التعليمية والاعلام ومؤسسات المجتمع المختلفة فننشا ونصبح رجالا او نساء، حيث نتعلم ادوارنا كيف نمتثل الى الانوثة كنساء، وكيف نمتثل الى الذكورة كرجال. من خلال هذا التعريف فان ما هو متوقع من الرجل في بيئة وثقافة وتربية ومعارف تختلف من مكان الى اخر ومن زمان الى اخر، وكذلم الامر بالنسبة الى النساء، عند بعض الشعوب الرجل يدفع المهر، وعند شعوب اخرى المراة من تدفع المهر، وهنالك شعوب اخرى يشترك الرجال والنساء في المهر. يتوقع من الرجال الطوارق تغطية الوجه، بينما في اماكن اخرى المراة يتوقع منها ان تغطي الوجه.

ج) ادوار النوع الاجتماعي:

تشير الادبيات المختلفة الى ان ادوار النوع الاجتماعي هي « الأدوار والسلوكيات والأنشطة والصفات التي يراها المجتمع مناسبة للرجال أوالنساء». ومن خلال هذا التعريف يمكن القول ان ادوار النوع الاجتماعي تم تأسيسها اجتماعيًا – أي إنها ليست مبنية على أساس بيولوجي. ويمكن ان نفهم الأدوار الاجتماعية لنوع معين، عن طريق التصنيف الذي يسير عليه المجتمع. يلعب كل من الرجال والنساء ادوار متعددة في المجتمع، تتراوح بين الدور الانجابي والانتاجي الى الدور السياسي، ولكن يقع على عاتق المراة ادوار ثلاثية: **الدور الانجابي** (Reproductive role)، ويوصف هذا الدور بانه غير مدفوع الاجر، وغير محسوب في الاقتصاد الرسمي، ويقلل هذا الدور من حظوظ النساء من المشاركة في الاقتصاد الرسمي، ومن قدرة النساء على اقتناص الفرص المتوفرة في سوق العمل. الى جانب **الدور الانتاجي** (productive role) في القطاع الرسمي او غير الرسمي، وغالبا ما يكون هذا الدور مدفوع الاجر، الا ان هذا الاجر لا يتناسب مع حجم العمل مقارنة بالرجل. من جانب اخر يلعب كل من المراة والرجل **دورا سياسيا** (political role) في المجتمع ،الا ان هذا الدور يعتبر ضئيلا للنساء في المجتمع مقارنة بالرجال. هذه الادوار قد جرى تحديدها ورسمها (كالمسؤوليات، المهام، الانشطة والسلوكيات)، على اساس الاختلافات البيولوجية بينهما، ومن ثم فرضها على النساء والرجال في المجتمع.

كما لفت سبنس الى ان أدوار الجنسين تشير إلى " التوقعات المعيارية حول تقسيم العمل بين الجنسين، والقواعد المتعلقة بالجنس حول التفاعلات الاجتماعية الموجودة في سياق ثقافي – تاريخي معين" (سبنس وآخرون ، 1985 ، ص 150)[4].

ت) هوية النوع الاجتماعي:

يمكن القول أن الانسان يولد ذكرا وانثى، ولا يولد امراة او رجلا، فهوية النوع الاجتماعي ليست بالولادة، لا تُعتبر هوية النوع الاجتماعي سمة ثابتة ومستقرة وفقا لليزا م. دايموند، بل تُبنى اجتماعيًا وقد تختلف عند الفرد بمرور الوقت. أظهرت دراسة أجرتها باندورا وبوسي أن الأطفال يريدون أن يكونوا مثل الآخرين من فئة جنسهم. دُرس التوافق الاجتماعي على نطاق واسع لدى المراهقين. أظهرت النتائج ميل الأطفال بعمر 6 سنوات إلى الامتثال للخيارات التي يجدها أقرانهم أكثر شعبية؛ يبدأون في تصنيف الأشياء بأنها «للفتيات» أو «للصبيان» والتوافق مع ما هو متوقع منهم. يذكر ويست وزيمرمان أن مفهوم الأنوثة يتحقق من خلال عملية نشطة لخلق الجندر، من خلال التفاعل مع الآخرين في سياق اجتماعي معين.[5] اذن يمكن القول ان المراة لا تخلق امراة، بل تصبح امراة، وان الرجل لا يخلق رجلا، بل يصبح رجلا.

ث) معايير النوع الاجتماعي[6] (Social norms):

العديد من التعريفات المختلفة للمعيار الاجتماعي، تؤكد على اهمية التوقعات المشتركة او القواعد غير الرسمية بين مجموعة من الاشخاص، فيما يتعلق بكيفية تصرف الناس او التي تحكم سلوك الناس، وان المعايير هذه يتم المحافظة عليها من خلال المجتمع. كما تشير الادبيات ان معايير النوع الاجتماعي، هي مبادئ واجراءات اجتماعية، تحكم سلوك الفتيات والفتيان والنساء والرجال في المجتمع، وتقييد هويتهم الجنسية بما يعتبر مناسبا. معايير النوع ليست ثابتة ولا عالمية وتتغير بمرور الوقت، على سبيل المثال، "الاعمال المنزلية" من المرجح ان تقوم بها الفتيات اكثر من الفتيان. اظهرت بيانات مسح الوقت في فلسطين 2012–2013، الى وجود فجوة حقيقية بين النساء والرجال من مختلف الفئات العمرية، في نسبة الوقت الذي يقضيه كل منها في القيام بأنشرطة الأعمال المنزلية غير مدفوعة الاجر، وتتضح هذه الفجوة بشكل أعمق بين الجنسين في الفئات العمرية المختلفة مما يشير الى أن الاعمال المنزلية ورعاية الاطفال هي من مهام المرأة اليومية، وتعزز الادوار المنزلية باتجاه المرأة وليس الرجل، إذ تقضي النساء في الفئة العمرية (25–44 سنة) من الوقت اليومي ما نسبة 27.2%، في حين يقضي الرجال 3.4% من وقتهم فقط في انشطة العمل المنزلي، لنفس الفئة العمرية.

ج) الصورة النمطية/ الانماط الثابتة (stereotype) :[7]

مفهومٌ ينتمي إلى علم النفس الاجتماعي، ويرتبط بمجموعة من التعميمات أو الأفكار المسبقة، والمبالغ فيها أحياناً عن شخص أو جماعة من الناس، يحكمها طابع الثبات والجمود فيكون من العسير تعديلها أو تغييرها حتّى وإن توفّرت القرائن والبراهين على بطلانها. ويتمّ عادة تحليل الأنماط الثابتة باعتبارها جزءاً من العلاقات الاجتماعيّة، وتعدّ الأنماط الجامدة السلبيّة لخصائص أو سمات جماعة أو فئة معيّنة جزءاً مهمّاً في تكوين مختلف أنماط التمييز على اساس النوع الاجتماعي (ذكر/ انثى). على سبيل المثال، ينظر الى ممارسة القوة، على انها

[4] International Encyclopedia of the Social & Behavioral Sciences, 2001
.https://www.plannedparenthood.org/learn/gender-identity/sex-gender-identity/what-are-gender-roles-and-stereotypes
[5] https://www.wikizero.com/ar/البناء_الاجتماعي_للجندر

[6] البناء الاجتماعي للنوع الاجتماعي
[7]https://genderiyya.xyz/wiki/%D8%B5%D9%88%D8%B1%D8%A9_%D9%86%D9%85%D8%B7%D9%8A%D8%A9_%D8%AC%D9%86%D8%AF%D8%B1%D9%8A%D8%A9

سلوك رجولي، يفترض في معظم الثقافات ان الرجل هو قائد الاسرة والمجتمع بينما ينظر للمراة على انها التاعبة والداعمة والمطيعة او المستمعة الجيدة، والمهذبة والناعمة، وقد ينظر للسلبية وقبول الظلم على انهما من علامات الانوثة.

أدوار النوع الاجتماعي في السياق الفلسطيني

يقوم مفهوم النوع الاجتماعي، على أن تقسيم الادوار بين النساء والرجال يقوم في الأساس على معايير إجتماعية وليست بيولوجية، بمعنى أن المجتمعات هي التي تحدد الأدوار المتوقعة لكل من الرجال والنساء. **فمثلا دأبت المجتمعات تقليديا على أن تسند للمرأة ادوارا ومهنا محددة ليس من العادة إسنادها للرجل، كرعاية الأطفال والعناية بشؤون البيت.** غير أن المجتمعات المختلفة قد تمادت في استخدام حقها في تحديد تلك الأدوار فاضطهدت المرأة وكبلتها، **بإجبارها على الانحصار ضمن حدود الأدوار الروتينية المقزمة التي رسمتها لها.**

واشارت الادبيات الى ان المرء يولد كائنا بيولوجيا والنظم والأنساق الاجتماعية و الثقافية هي من تحوله إلى ماهي او هو عليه، اي انه يولد ذكر أو أنثى، والتنشئة الاجتماعية و التربية هي التي تحوله إلى إمرأة أو رجل، إن تصورنا عن الهوية للنوع الاجتماعي، بل وعن الاتجاهات والتمثلات والتصورات والتفاعلات والعلاقات. فهوية النوع الرجل والمراة لا تولد مع الانسان، بل إنها أمر نسهم نحن في صنعه و تنميته خلال حياتنا اليومية عبر تفاعلنا الاجتماعي مع الآخرين. ولكن السؤال الى اي مدى يمكن ان تؤثر او تتحكم الخصائص البيولوجية التي نولد بها على شخصيتنا كنوع اجتماعي (مراة ورجل).

فقد اشار انتوني غيدنز، أن الفروقات بين الرجال والنساء ليس من الضروري ان تكون نابعة من الفروقات البيولوجية بين الذكر والانثى، إنما هي فروقات مترجمة عن نظرة المجتمع والحضاره للنوع الاجتماعي بشكل أساسي، وعلى التوقعات التي يبنيها المجتمع نفسه عن ادوار وسلوكيات النوع الاجتماعي. اي ان نظرة المجتمع والتوقعات للنوع الاجتماعي فيه هي التي تبني وتصمم مراحل تطور الذكر كرجل، والانثى كامرأة وهي نفسها التي تصمم الطبقية والمجتمعية القائمة على تفوق لصالح الرجل عن المرأة، نظرا لإرتباط الفوارق بين الجنسين ارتباطا وثيقا بالمسائل المتعلقة بالتفاوت وعدم المساواة والقوة في المجتمع[8].

تعتبر ميليسا هانز، أن الفروق السلوكية والجنسية هي نتاج تفاعلات معقدة بين عدد من المؤثرات المتباينة، يعتبر بعضها بيولوجيا والبعض الاخر اجتماعيا، لكنها تستنتج أخيرا أن التمييز بين المؤثرات البيولوجية والاجتماعية هو أمر زائف نوعا ما، وتقول في هذا السياق " كل سلوكنا محكوم من قبل أدمغتنا، وبهذا المعنى هو ذو أساس بيولوجي " [9]

يتضح اذن أن أصحاب هذا التوجه يعتبرون أن التكوين الجسمي البيولوجي للإنسان مثل (الهرمونات والكروموزومات وحجم الدماغ والمؤثرات الجينية هي المسؤولة عن فروق فطرية في سلوك الرجال والنساء[9]. حيث يعتبرون أصحاب هذا الرأي أنه يمكن ملاحظة هذه الاختلافات في مختلف الثقافات مما يعني أنه ثمة عوامل طبيعية تؤدي إلى اللامساواة بين الجنسين في جميع المجتمعات تقريبا[10]، حيث يعتبرون أصحاب هذا الرأي أنه يمكن ملاحظة هذه الاختلافات في مختلف الثقافات مما يعني أنه ثمة عوامل طبيعية تؤدي إلى اللامساواة بين الجنسين في جميع المجتمعات تقريبا، هكذا يتضح أن الدارسين في هذا السياق يعتبرون أن الفروق بين الرجال والنساء محدد جينيا.

[8] انتوني غدنز "علم الاجتماع" ترجمة و تقديم: الدكتور فايز الصياغ، الطبعة الرابعة ،2005 ، ص 186
[9] ميليسا هاينز "جنوسة الدماغ" 2008 ،ص23
[10] أنتوني غدنز ،نفس المرجع، ص 187

يمكن القول بأن وضعيات الرجال والنساء في المجتمع ليست نتاج بيولوجي أو لها علاقة بالفروق الطبيعية وإنما هي عبارة عن انشاءات اجتماعية لها علاقة بالأساس بالتنشئة الاجتماعية والعوامل الثقافية، فيمكن أن نشير في هذا السياق إلى الحديث عن التقسيم الجنسي للعمل أو التقسيم الاجتماعي للعمل بين الجنسين، هذا التقسيم الذي يتضح انه لا يترجم التكامل بين المهام بقدر ما يترجم السلطة التي تمارس على النساء، وكل انواع القهر والإقصاء والتهميش الذي تعانيه المرأة داخل المجتمع، حيث أنه يتضمن نوع من الأولوية بين الرجال ودائرة الإنتاج، بينما يحصر النساء في دائرة إعادة الإنتاج. **هذا يتضح من خلال مبدأي هذا التقسيم؛ مبدأ الفصل حيث هنالك أعمال خاصة بالرجال وأخرى خاصة بالنساء، ومبدأ التراتبية فنجد أن أعمال الرجال لها قيمة أكثر من أعمال النساء، هذه المفارقة التي تبدو في أغلبية المجتمعات إلى درجة يبدو فيها هذين المبدأين أمرا طبيعيا وصالح لكل المجتمعات، هذه الأيديولوجيا التي تحيل إلى أن الأمر بديهي، نجد أن الواقع التاريخي والأبحاث الانثروبولوجية تثبت العكس وتوضح أن التقسيم الجنسي للعمل ليس ثابتاً أو جامداً أو طبيعياً، هذا لأن تقسيم العمل بين الجنسين يتغير تبعا للتغير الزمان والمكان، الوقائع التاريخية والدراسات.**

اظهرت الابحاث **الانثروبولوجية والسوسيولوجية التي أجرتها (مارغريت ميد) أن الجنوسة بنية ثقافية.** أهم ابحاث ميد في هذا المجال هو ذلك الذي قادها إلى أوقيانوسيا حيث تعرفت على ثلاث مجتمعات في غينيا الجديدة هي مجتمع الأرابش ومجتمع المونداوغومور ومجتمع الشامبوليي (1935)، وتوصلت الى أنه لا يمكن تفسير الشخصية الفردية بخواصها البيولوجية، بل بالنموذج الثقافي الخاص بالمجتمع الذي يحدد تربية الطفل منذ اللحظات الأولى[11].

تختلف الطريقة التي بها يجنس الذهن و يبنى بها الجسد، فإذا كان الذكر كما يسلم بورديو، يتم إخراجه من العالم الأنثوي "المنزل " منذ طفولته ، و يتم ادماجه في العالم الذكوري (السوق) (المقهى) (الحرية في التجوال بين كل أحياء المدينة)، فإن الأنثى يفرض عليها منذ طفولتها عدم الإبتعاد عن عتبة المنزل، لذلك بفعل اتحاد كل هذه الصور – الذهنية– اجتماعية يتكون منتوج الانسان الثقافي، الذي يتميز بنمط من طريقة العيش، او ان المراة كائن كسول او سلبي– يحمل كنزا ثقافيا[12]. وقد اشار بورديو بان الصور الذهنية الاجتماعية، هي ثقافية وليست طبيعية.[13]

بينت دراسة في فلسطين حول التربية والتعليم من منظور نوع اجتماعي (2015)، الى ان عدد النشاطات التي تقوم بها الام في كتب التربية المدنية للصفوف الاربعة داخل البيت، تفوق عدد النشاطات التي يقوم بها الزوج داخل البيت. اذ بلغ عدد نشاطات المراة (3) نشاطات في الكتب الاربعة، في حين بلغ عدد نشاطات الرجل نشاطا واحدا فقط. اما فيما يتعلق بنشاطات المراة خارج المنزل فقد بلغت (6) نشاطات في الكتب الاربعة، بينما بلغ عدد نشاطات الرجل في خارج المنزل (12) نشاطا. وهذا يعني تفوق الرجل على المراة في عدد النشاطات التي يقوم بها خارج المنزلن حيث تركزت نشاطات المراة خارج المنزل (معلمة، ممرضة، طبيبة، مديرة مدرسة). اما نشاطات الرجل تركزت في (معلم، طبيب، مهندس، خليفة، تاجر، ميكانيكي، خباز، مدير مدرسة، مدير مخيم...الخ. وهذا يدلل على دور المناهج التعليمية في اعادة انتاج الصور النمطية لدور المراة والرجل في المجتمع[14].

[11] رقية لكبير واسامة البحري. " سوسيولوجيا النوع: الأجساد المغربية نموذجا"، تاريخ 17-8-2020. https://couua.com/2020/08/17

[12] بيار بورديو – الهيمنة الذكورية – ص 47

[13] بيار بوردو- الهيمنة الذكورية- ص 73

[14] وزارة التربية والتعليم: التربية والتعليم من منظور نوع اجتماعي، المناهج (التربية المدنية والوطنية من الصف الاول حتى الرابع الاساسي، 2015

كما بينت دراسة للصور النمطية للمراة في الاعلام (2015)، إن مساهمات المرأة الاقتصادية هي آخر ما يحظى من تغطية من قبل الإعلام الفلسطيني، والأكثر تغطية هي المساهمات الاجتماعية. وان الاعلام لا يزال يسير ببط شديد في كسر بعض الحواجز والمحظورات الاجتماعية، فرغم اتساع دائرة وارقام انتهاك حقوق النساء في مختلف المجالات، الا ان ذلك لا ينعكس في الاعلام بصورة مناسبة. وان الخطاب الاعلامي من ناحية تعبيره بصورة مكثفة عن الثقافة المجتمعية، التي تقدم صورة نمطية محددة عن كل من المرأة والرجل، وتنعكس بصورة مقصودة، او غير مقصودة في الاعلام بكل مكوناته يستحق النقاش. فعلى سبيل المثال اشارت الدراسة الى احد المقالات " ان المقالة تعكس بكل تفاصيلها صورة نمطية محددة عن المرأة، ومن عنوانها يمكن الاستدلال على المضمون، وربما الابعد من ذلك من خلال تصنيف النساء وفق هذه الصورة النمطية، " المرأة والاثارة". كما اشارت الدراسة الى ان الاعلام، لا يزال يسير ببط شديد في كسر بعض الحواجز والمحظورات الاجتماعية، فرغم اتساع دائرة وارقام انتهاك حقوق النساء في مختلف المجالات، الا ان ذلك لا ينعكس في الاعلام بصورة مناسبة.[15].

أ. حقائق وارقام حول ادوار النوع الاجتماعي في الاسرة المعيشية وسوق العمل.

1. ادوار النوع الاجتماعي في سوق العمل:

تناولت الادبيات العالمية والمحلية بشكل واسع دور المراة الاقتصادي. وبشكل عام، اظهرت الادبيات ان فجوات النوع الاجتماعي في سوق العمل لا زالت قائمة الى الان، فالمراة لم تحصل على حقوقها الكاملة في المشاركة الاقتصادية، وتواجه الكثير من التمييز في سوق العمل بكافة اشكاله، على الرغم من ان العديد من الاتفاقيات الدولية قد ضمنت الحقوق الاقتصادية للنساء[16]. اوضح تقرير " الاستخدام والآفاق الاجتماعية في العالم: لمحة عامة عن اتجاهات المرأة لعام 2018"، بان معدلات البطالة لدى النساء في مناطق مثل الدول العربية وشمال أفريقيا تبلغ ضعفي معدلات بطالة الرجال، مع استمرار عرقلة الأعراف الاجتماعية السائدة لمشاركة المرأة في العمل المأجور. يُظهر التقرير أيضاً أن المرأة تواجه فجوات كبيرة في جودة المهن التي تمارسها. فعلى سبيل المثال، لا تزال نسبة العاملات في أعمال أسرية تفوق ضعف نسبة الرجال. وهذا يعني أنهن يسهمن في الأعمال العائلية الموجهة نحو السوق، ولكن ظروف عملهن غالباً ما تتسم بالهشاشة إذ لا توجد عقود عمل خطية ولا احترام لقوانين العمل والاتفاقيات الجماعية. كما حذرت دراسات سابقة لمنظمة العمل الدولية من وجود فجوات كبيرة بين الجنسين في الأجور والحماية الاجتماعية[17].

كما اظهرت الاحصاءات الرسمية في فلسطين (PCBS:2020)[18]، الى ان مشاركة المرأة في القوى العاملة تعتبر بشكل عام متدنية مقارنة بالرجل، على الرغم من أن المرأة تتقدم في المستوى التعليمي، حيث أنها وصلت الى 18.1%، مقابل 69.9% للرجل عام 2019. علاوة على ذلك، بلغ معدل البطالة 25.3% من مجموع المشاركين في القوى العاملة في سوق العمل، بواقع 21.3% للرجال مقابل 41.2% بين النساء للعام 2019. سجل أعلى معدل للبطالة بين الشباب في الفئة العمرية (15–24 سنة) لكلا الجنسين، حيث بلغ 40.1%، بواقع 34.7% للرجال و67.1% للنساء للعام 2019. **ايضا اشار تقرير الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني ان من من اسباب انخفاض**

---

[15] مركز المراة للارشاد القانوني والاجتماعي. دراسة الصورة النمطية للمرأة في الاعلام: رصد تغطية الانتهاكات لحقوق المرأة الفلسطينية للاعوام (2013-2014). ت1، 2015.

[16] العهد الدولي الخاص بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ومنهاج عمل بيجين، واتفاقية سيداو، واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 156، بشأن العمال ذوي المسؤوليات العائلية لعام 1981. كما تؤكد اهداف التنمية المستدامة 2030، على ضرورة توفي العمل لجميع المواطنين، وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافىء بالقيمة، بحلول عام 2030[16]. كما ركزت بعض اهداف التنمية المستدامة، على تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة من خلال الاعتراف باعمال الرعاية والاعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر وتقديرها، من خلال توفير الخدمات العامة، والبنى التحتية، ووضع سياسات الحماية الاجتماعية، وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة المعيشية والعائلة.

[17] منظمة العمل الدولية، 8 مارس 2018. تقرير "الاستخدام والآفاق الاجتماعية في العالم: لمحة عامة عن اتجاهات المرأة لعام 2018".

[18] PCBS: المرأة والرجل في فلسطين، قضايا واحصاءات، 2020

مشاركة المراة في سوق العمل الى، نظرة المجتمع لعمل المرأة، ويفضلون عمل الرجال عليها وذلك لاعتبارات عديدة تتعلق بالعمل المنزلي، والولادة وما يرافقها من إجازة للأمومة، والرضاعة، والحضانة. بنية الرجل الجسدية تجعل منه مفضلاً من قبل صاحب العمل في كثير من المهن التي تتطلب جهداً كالعمل في الإنشاءات والعقارات، أو الدخول في الخدمة العسكرية. لا تفضل النساء عادة العمل ليلاً، وهذا يعود لأسباب عديدة منها عدم موافقة الزوج أو الأهل بشكل عام على مثل هذا العمل، أو وجود اطفال لديها ترعاهم.

تواجة النساء معدلات بطالة اعلى من الرجال، ولكن كلما ارتفع المستوى التعليمي للنساء ترتفع نسب البطالة في صفوفهن. **فعلى الرغم من ان معدلات التعليم عالية بين النساء، الا ان الطلب على العمالة النسوية في سوق العمل لا زال يعاني من محددات وقيود كبيرة، فقد اوضح الاحصاء الفلسطيني أن القطاع الخاص وعلى الرغم من المستويات العالية لتعليم الفتيات، يفضل عمل الذكور في الهندسة والصحافة، والأعمال المهنية بشكل عام، مما تضطر الإناث للالتحاق في أعمال مغايره لتخصصاتهن كالمهندسات مثلاً يذهبن لسلك التعليم.**

تتفاوت الفجوة بين النساء والرجال في سوق العمل، لتنعكس على النشاط الاقتصادي بين العاملين، في حين تتركز نسبة النساء في قطاع الخدمات والفروع الاخرى بنسبة 73.1%، يليه قطاع التجارة والمطاعم والفنادق بنسبة 11.1%، ومن ثم قطاع الزراعة بنسبة 6.7% للعام 2019. وهذا يعطي صورة واضحة عن توجه ونظرة المجتمع للمرأة في سوق العمل، ةيحدد القطاعات التي بإمكانها العمل بها. مثلا، ان عدم مشاركة النساء في قطاع الاتصالات والانشاءات يعبر عن صورة مسبقة اتجاه النساء وخاصة واننا نشهد تنميط لدورها في قطاع الخدمات والزراعة، مما يؤثر على النسبة الكلية لمشاركتها في سوق العمل. **تشير هذه المعدلات إلى الفصل ألافقي بين النساء والرجال على مستوى القطاعات، حيث تتركز النساء في قطاعات اقتصادية قليلة، ويشير إلى محدودية وصول النساء إلى القطاعات الاقتصادية، فالبنية الاقتصادية لا تسمح بمشاركة واسعة للنساء في سوق العمل. ونتيجة تراجع مساهمة القطاعات الانتاجية كالزراعة والتصنيع في الناتج المحلي، ادى ذلك الى تراجع النساء العاملات في هذه القطاعات وازدياد وجودهن في قطاع الخدمات.** كما اشارت الادبيات الى أن الالتحاق بالجامعات والكليات الجامعية التقليدية تضاعف خلال العقد الأخير. ولكن تلتحق معظم الإناث في تخصصات نمطية "أنثوية"، وخصوصا في مجالات الرعاية الصحية، والتربية، والفنون، والعلوم الإنسانية، والعلوم الحياتية، مما سيقلل من حظوظهن في الحصول على مهن غير تقليدية في سوق العمل.

كما أن النسبة الأكبر للنساء داخل القوى العاملة تصنف في بند البطالة، وفقط ما يقارب من 57.7% منهن عاملات، ويعود ارتفاع مشاركة النساء داخل القوى العاملة الى ارتفاع مشاركتها في قطاع غزة، إلا أن هذا الارتفاع انعكس على شكل بطالة بمعنى أن النساء خرجت لسوق العمل وصنفت داخل القوى العاملة، الا أن خروجهن لم يتكلل بالنجاح بالحصول على فرصة عمل.

في الوقت ذاته، تبين بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أنه على الرغم من معدلات التعليم العالية للنساء المشاركات في سوق العمل، الا ان عمل الاناث يتركز في المهن الدنيا حيث تتقاضى النساء الأجور الأقل على الإطلاق، حيث أظهرت البيانات أن ما نسبته 64% من النساء يعملن كفنيون، ومتخصصون، ومساعدون وكتبه، بالمقابل نجد أن نسبتهم في المهن العليا كالإدارة والمشرعون فتبلغ نسبتهم 4.1% فقط. **ان تركز النساء في هذه المهن الدنيا، يؤشر ايضا الى القيود المفروضة على النساء للعمل في بعض المهن دون غيرها.**

يوجد تمييز ضد النساء في سوق العمل بما يرتبط بالاجر، **وقد يتقاضين أجور أقل من الحد الأدنى للأجور**، كما بلغت فجوة الأجور بين الجنسين حسب المعادلة التي طورتها منظمة العمل الدولية (26.6%)، اي نحتاج زيادة أجر النساء بما نسبته 26.6% على أجرها حتى نجسر فجوة الأجور بين الجنسين، وتشير البيانات الى أن معدل الأجر اليومي بالشيقل للمستخدمين بأجر بلغ في فلسطين حوالي 128.6

شيقل يومياً، وكان 134.4 شيقل للرجال، و98.6 شيقل للنساء وذلك في العام 2019. **وهذا يعني أن الفصل العمودي للنساء لا يزال مستمرا.**

2. النوع الاجتماعي واعمال الرعاية المنزلية:

اظهرت البيانات الرسمية للاحصاء الفلسطيني، ان نسبة النساء العاملات بدون أجر لدى الأسر لا تزال مرتفعة نسبياً، حيث وصلت الى 8.3% مقارنة مع 3.1% للرجال، **وهذا يدلل على أن النساء تساهم بشكل كبير في حماية الاسرة من الانزلاق الى الفقر، والحاجة، والعوز. عدا عن ان ذلك يدلل على حجم الاستغلال لقوة عمل المرأة من حيث احتسابه في الناتج المحلي الاجمالي، ولكن من يستفيد منه في النهاية، هم الرجال في الأسرة.** وتظهر البيانات أن نسبة النساء صاحبات الأعمال متدنية للغاية، حيث وصلت الى 2.7% وتتركز غالبيتهن في المشاريع الصغيرة، ذات الصبغة الصناعية الغذائية، ونادراً ما نجد المرأة كصاحبة مصنع بلاستيك مثلاً، أو شركة سيارات، أو غير ذلك من هذا القبيل. اضافة لذلك فإن نسبة النساء العاملات لحسابهن بلغت 11.8% وهي بحاجة الى تمكين أكثر للوصول الى نسب مرتفعة تضمن المنافسة والعيش الكريم.

بالرغم من أن لكل عمل أجر، إلا أن اعمال الرعاية المنزلية لا يخصص لها أجر، ولا تحسب في الناتج المحلي الاجمالي، والعاملين في هذا القطاع غالبيتهم القصوى نساء، **للاعتقاد الثقافي الموروث أن النساء مهمتهن الرعاية والعناية بالاطفال والمنزل.** حيث تشير البيانات إلى ان هناك فجوة كبيرة في الوقت المخصص للأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر(مؤشر التنمية المستدامة (رقم 1.4.5))، فبينما تقضي النساء ما نسبته 17.8% من الوقت اليومي بالأعمال المنزلية (إعداد الغذاء وتقديمه، تنظيف، كنس، العناية بالمنزل والتسوق لأغراض المنزل) وأنشطة الرعاية (رعاية الأطفال وكبار السن)، فإن الرجال يقضوا ما نسبته 3.0% من الوقت اليومي في الأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر. **ويعود ذلك إلى الدور الإنجابي المنوط بالمرأة، حيث تتولى المرأة مسؤولية رعاية الأطفال والاعتناء بالمنزل بشكل أكبر من الرجال.**

نسبة الوقت المخصص للأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر في فلسطين من الوقت اليومي عند الافراد حسب الجنس، 2000/1999 -2012/ 2013 [19]

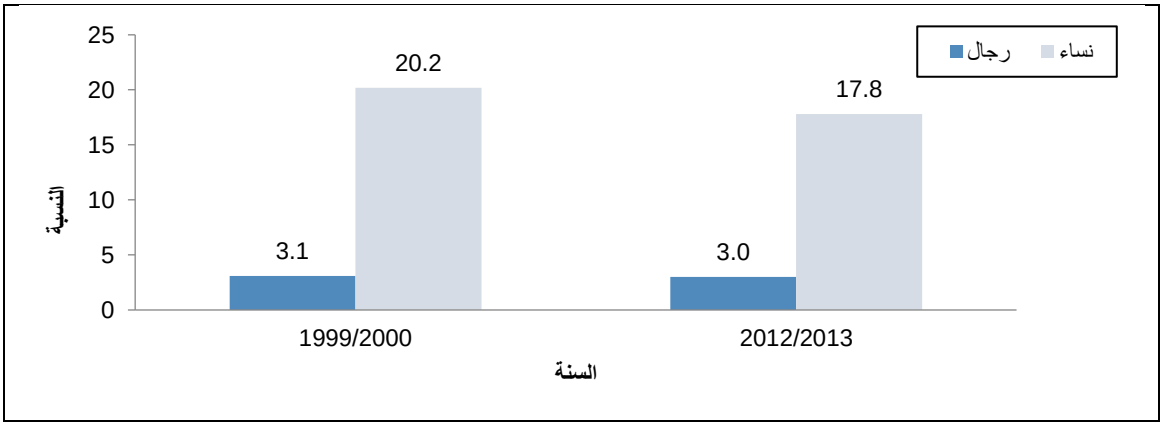

[19] PCBS : جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني، مسح الوقت 2013/2012

كما تظهر البيانات وجود فجوة حقيقية بين النساء والرجال من مختلف الفئات العمرية في نسبة الوقت الذي يقضيه كل منها في القيام بأنشطة الأعمال المنزلية، وتتضح هذه الفجوة بشكل أعمق بين الجنسين في الفئات العمرية المختلفة مما يشير الى أن الاعمال المنزلية ورعاية الاطفال هي من مهام المراة اليومية وتعزز الادوار المنزلية باتجاه المراة وليس الرجل، إذ تقضي النساء في الفئة العمرية (25–44 سنة) من الوقت اليومي ما نسبته 27.2% في حين يقضي الرجال 3.4% من وقتهم فقط في أنشطة العمل المنزلي لنفس الفئة العمرية من بيانات مسح الوقت 2013/2012.

كما ركز تقرير جهاز الاحصاء المركزي على ضرورة اقرار سياسات اجرائية تضمن مشاركة الرجل في العمل المنزلي، لما له من اهمية في فتح المجال لزيادة مشاركة المراة في سوق العمل، وأحد أهم تلك الاجراءات هو اضافة بند في قانون العمل، وقانون الخدمة المدنية بتخصيص اجازة سنوية مدفوعة الراتب تحت بند اجازة ابوة ورعاية.

ب. التمييز في القوانين المحلية على أساس النوع الاجتماعي :

1. قانون العمل الفلسطيني رقم 7 للعام 2000:

بعد اجراء مراجعة لقانون العمل الفلسطيني رقم 7 لعام 2000، من منظور نوع اجتماعي، يمكن سياق الملاحظات التالية: القانون اعطى في المادة (2) حق العمل لكل شخص قادر على العمل، على اساس تكافؤ الفرص دون تمييز. وفي المادة (100) في الباب السابع اشار بشكل صريح الى حظر التمييز بين الرجل والمراة. ايضا جاء قانون العمل الفلسطيني منسجما مع المعايير الدولية ووضع شروط وظروف، في الباب الخامس للوصول الى العمل اللائق، والقضاء على التمييز. افرد القانون مواد خاصة بالنساء العاملات في الباب السابع، تحت عنوان تنظيم عمل النساء. القانون ميز ضد النساء ووضع ضوابط لعمل المراة، في المادة (101) حظر تشغيل النساء في: 1– الأعمال الخطرة أو الشاقة التي يحددها الوزير. 2– ساعات عمل إضافية أثناء الحمل والستة أشهر التالية للولادة. 3– ساعات الليل فيما عدا الأعمال التي يحددها مجلس الوزراء. وهنا يجب ان نقف على ان القانون لم يحدد الاعمال الخطرة والشاقة، وترك الامر ليحدد من قبل الوزير، واعتبر ان هنالك فروقات جسدية بين الجنسين، استنادا الى الصورة النمطية المجتمعية المرتبطة(ان النساء اقل قدرة جسدية من الرجال)، في حظره لعمل المراة ببعض الاعمال الشاقة والخطرة، وبناء علية تحرم النساء من العمل في بعض المهن على العكس من الرجال. ايضا حظر القانون عمل المراة الليلي، يعتبر تمييز ضد المراة، ولكن القانون لم يوضح الاسباب التي جرى على اساسها حظر العمل ليلا. هل هذا يتماشى مع العادات والتقاليد والثقافة المجتمعية التي تقيد من حركة النساء، وخاصة حركة النساء ليلا، او ان هذا الحظر جرى ربطة بتجارة الجنس والنساء.

اعطى القانون المراة العاملة اجازة الامومة، وهي 10 اسابيع للمراة الحامل مدفوعة الاجر في المادة (103) ، واعطى القانون للمراة العاملة ساعة رضاعة يومياً لمدة سنة من تاريخ الوضع في المادة (104). العقوبات في المادة (132) تحت بند العقوبات في الفصل الاول، قيمة العقوبة تبلغ (50 دينار كحد ادنى و 100 دينار كحد اعلى)، في حالة مخالفة دفع الحد الادنى للاجور من قبل اصحاب العمل للعمال كما جاء في الباب الثالث، لكن تعتبر قيمة الغرامة غير رادعة ويجب ان يتم رفعها، على اعتبار ان هنالك استغلال كبير للنساء، من قبل اصحاب العمل فلا تحصل النساء على الحد الادنى للاجور مقابل عملها، كما تحصل على راتب اقل من الذكور لنفس العمل. وهنا من الضروري وضع اليات تنفيذ للقانون وتفعيل لجان التفتيش وتشديد العقوبة ضد المخالفين لاحكام القانون من اصحاب العمل. كما سكت القانون عن ضرورة توفير اصحاب العمل دور الحضانة في اماكن العمل.

استثنى القانون خدم المنازل ومن في حكمهم في المادة (3) من الفصل الثاني، ، ولم يشمل القانون النساء اللواتي يقمن باعمال الرعاية المنزلية، على اعتبار انهن غير عاملات، ولم يشمل القانون النساء العاملات في القطاع غير الرسمي، فلا توجد حماية لأنواع العمل غير الرسمي في قانون العمل، وعادة ما يعمل هؤلاء بدون أجر أو بأجر قليل، وهذا يعني أن النساء في العمل غير الرسمي أكثر عرضة للخطر مقارنة بنساء أخريات ومقارنة بالرجال. ايضا يحتاج القانون الى اليات تطبيق فعالة، وبروتوكولات تطبيق وخاصة فيما يتعلق بسرية المعلومات، وخاصة عند تقديم الشكوى من قبل النساء العاملات. القانون لم يقر اجازة الابوة، فذلك سوف يقلل من اعباء اعمال الرعاية عن كاهل النساء. واخيرا لا يتطرق القانون الى قضايا العنف والتحرش الجنسي في اماكن العمل. الا انه قد جرى مؤخرا فتح حوار ثلاثي، من اجل اعادة النظر في قانون العمل، وتم مؤامة قانون العمل بالتعاون مع منظمة العمل الدولية مع الاتفاقية (190) فيما يتعلق بالتحرش والعنف في بيئة العمل.

2. قانون الضمان الاجتماعي:

بخصوص قانون الضمان الاجتماعي تم تجميد العمل بهذا القانون للعديد من الاشكاليات. يشتمل هذا القانون على تمييز ضد المرأة العاملة، سواء في حقها في الحصول على اجازة أمومة مدفوعة الراتب، كما في قانون العمل، حيث لا يصح لها الحصول على هذا الحق في قانون الضمان الاجتماعي، إلا إذا اشتركت في تأمين الأمومة لمدة 6 شهور قبل الولادة. وبالمقارنة مع قانون التقاعد العام، لا يشمل العلاوة الشخصية أو العائلية أو علاوة غلاء المعيشة كما هي في قانون التقاعد العام[20]. ولا يشمل القانون فئة النساء اللواتي يقمن باعمال الرعاية المنزلية. واصدر مركز المراة للارشاد الاجتماعي والقانوني (2018)[21]، " رؤية استراتيجية نسوية" حول قانون الضمان الاجتماعي، حول ملاحظات مركز المراة للارشاد الاجتماعي والقانوني حول قرار بقانون رقم (19) لسنة 2016، بشان الضمان الاجتماعي (2018)، الى ان اهمية هذا القانون لارتباطة ارتباطا وثيقا بمستوى معيشة الناس، ووجود الضمانات الاجتماعية في حالة المرض، والشيخوخة، الحمل والولادة، اصابات العمل، او البطالة...الخ. الا ان هذا القانون يعترية قصور في الحماية الاجتماعية المطلوبة والتي اقر من اجلها. وقد تضمن القانون تمييز ضد المراة، وخاصة حق المراة الارملة براتب زوجها المتوفي حتى وان كانت تعمل. وحرمان الابنة من الحق التقاعدي في حال زواجها، في حين ابقى على حق الابن في الراتب التقاعدي بغض النظر عن حالتة الاجتماعية، كما ان القانون يستثني خدم المنازل.

[20] جامعة بير زيت، معهد الحقوق 2016. http://lawcenter.birzeit.edu/lawcenter/ar/2012-11-20-11-35-08/1326-2016-05-12-10-04-54

[21] مركز المراة للارشاد الاجتماعي والقانوني، " رؤية استراتيجية نسوية" حول قانون الضمان الاجتماعي، حول ملاحظات مركز المراة للارشاد الاجتماعي والقانوني حول قرار بقانون رقم (19) لسنة 2016، بشان الضمان الاجتماعي". (2018)

نتائج الدراسة

ان اللقاءات المختلفة مع المشاركين/ات، من طلاب/ات الجامعات الفلسطينية، ومن الناشطين/ات في مجال التنمية وحقوق الانسان، وحقوق المراة، في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، من خلال تقنية الزوم، قد اماطت اللثام عن جملة من المعتقدات والقواعد والصور النمطية للنوع الاجتماعي، والتي لعبت دورا مهما في التقسيم التقليدي لأدوار النساء والرجال في المجتمع. معظم هذة المعايير والصور والقواعد، بدورها تاخذ الطابع التمييزي بين الجنسيين.

طبيعة العلاقة ما بين الجنسين

وصف معظم المشاركين/ات المجتمع الفلسطيني بالمجتمع الابوي الذكوري، في اطار هيمنة الرجل على المراة، وقالت احدى المشاركات، " هذا مجتمع ذكوري ببساطة، مسيطر، يتعامل مع المراة انه هو المهيمن، المجتمع سلطوي ابوي عنا، فالمجتمع راح يظل ينظر للمراة بهاي الطريقة، لان ما فيش تغيير" **وقد وصف البعض المجتمع بالقمعي للنساء،** حيث قالت احدى المشاركات، " كمان احنا في مجتمع قمعي" .

في حين اشار معظمهم، الى ان العلاقة ما بين الرجل والمراة في المجتمع، **هي علاقة سيطرة وتحكم، واستغلال، وتسلط.** فالرجل يتحكم في جميع جوانب حياة المراة، وبمختلف مراحل حياتها، في المقابل **المراة عليها ان تكون تابعة وخانعة ومطيعة لاوامر الرجل،** بمعنى (**ان علاقة المراة هي علاقة خضوع وهيمنة للرجل).** اشار غيردا ليرنر في حديثة عن نشاة النظام الابوي ان مفهوم النظام الابوي عبارة عن " تجلي ومأسسة للهيمنة الذكورية على النساء والأطفال في الأسرة، وتوسيع الهيمنة الذكورية على النساء في المجتمع بعامة**"[22]** . وبهذا التعريف فان الرجال هم من يتولون السلطة والقرار في جميع مؤسسات المجتمع، وأن النساء مجردات من السلطة او محرومات من ممارستها. وصفت احدى المشاركات ان طبيعة العلاقة بين الجنسين **في المجتمع قائمة على تبعية المراة للرجل** " معودينا من زمان ان المراة ضعيفة، لازم تكون تحت سيطرة الزلمة، لحتى تقدر تمشي بالحياة، يعني بشوف كثير بنات بوجود اخوتهن الشباب حتى ما بقدرن يحكين. في واقعنا العربي البنت ممنوع تطلع الا معها ابوها او اخوها، **ممتوع تتحرك الا اذا في حدا تكون تابعة لاله**"

وقد اشار الكاتب هشام شرابي، **الى ان البنية الابوية تكرس نطق السلطوية في اشكالها المختلفة،** بدءًا من السياسة ونظام الحكم، مرورا بالنظام الاسري والتربوي والتعليمي، وانتهاءًا بسيادة منطق القبيلة والعشيرة على مستوى البنية الاجتماعية[23]، **فالفكر العشائري لا يزال في مجتمعنا الفلسطيني يتمتع بالسلطة، والتاثير على افراد المجتمع،** وقد ضوت احدى المشاركات على ذلك بقولها " الفكر العشائري لا يزال مسيطرا على تفكير بعض افراد المجتمع، على رغم من التطور والتغيير الحاصل في المجتمع، احنا في ناس متحررين، وفي ناس لا يزالوا عشائرين بالتفكير". بالمحصلة يمكن القول ان المجتمع الابوي الفلسطيني هو مجتمع ذكوري بامتياز، يؤكد تفوق الذكور وهيمنتهم على الاناث. اشار احد المشاركين الى دور المخاتير ورجال الاصلاح في تعزيز الثقافة والهوية الذكورية في قطاع غزة " **في مشكلة عنا في منظومة العادات والتقاليد، بالاضافة لوجود المخاتير ورجال الاصلاح، هم اكثر ناس مؤثرين بالمجتمع، وبشكل سلبي على موضوع النساء، بعززوا ثقافة الذكورية وبعززوا الهوية الذكورية**". فعلى سبيل المثال، اكدت احدى المشاركات عن **ان الثقافة السائدة في محافظة الخليل هي ثقافة العيب والتشدد: " الخليل زاي كانها حجرة قاعدة في منتصف الكرة الارضية، مالهاش علاقة بكل العالم. العالم كلة بتطور وبطلع، والخليل لسا في القاع. لسا الخليل كانت قبل تشدد وتحفظ وكل شيء ممنوع وعيب**". واعتبرت احدى المشاركات ان مجتمع جنين مجتمع

[22] غيردا ليرنر، نشأة النظام الأبوي، ترجمة أسامة إسبر (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2013)، ص 450.

[23] هشام شرابي، النظام الأبوي ومشكلة تخلف المجتمع العربي، ص 14.

محافظ " جنين اكثر مجتمع محافظ بالنسبة الى المدن التانية، مثل ما عم نشوف حاليا، لكن لو امراة بدها تشتغل في جنين راح تلاقي انتقاد بشكل رهيب جدا".

وعلى الرغم من ذلك اشار الكثير من المشاركين/ات ان المجتمع الفلسطيني مجتمع يسير نحو التغير، ولا يوجد شيء ثابت، ولكن هذا التغيير بطيء، ولن يحدث بين ليلة وضحاها. وقد ساق بعض المشاركين/ات عدد من من الامثلة او النماذج على التغيير الذي حدث في المجتمع. وهنالك من اشار ان الثقافة الفلسطينية تختلف في درجة تشددها وانفتاحها من محافظة الى اخرى، ومن قرية الى مدينة، حيث اشاروا الى ان الثقافة في القرية تعتبر متشددة اكثر من المدينة.

الصور النمطية المجتمعية حول دور المراة والرجل في اعمال الرعاية المنزلية

في البداية أكد معظم المشاركين/ات في ورش العمل والمجموعات البؤرية، على وجود تقسيم واضح لادوار النساء والرجال في المجتمع، فدور المراة الاساسي هو القيام باعمال الرعاية المنزلية، وان دور الرجل في الاسرة يتركز في الاشراف العام على شؤون الاسرة، واعمال الصيانة للمنزل، وتوفير الحماية للاسرة، واخذ القرارات المتعلقة بجميع امور الحياة لافراد الاسرة، مثل التعليم، العمل ، الزواج...الخ. وان دور الرجل الرئيس يقع خارج اطار المنزل في سوق العمل لكسب الرزق، وان هذا التقسيم، كان قديما منذ الاف السنين، واصبح من ضمن العادات والتقاليد.

كما اشار جميع المشاركين/ات أن اعمال الرعاية المنزلية تقع على كاهل النساء في المجتمع، وان مشاركة الزوج لزوجتة باعمال المنزل هو الاستثناء وليس القاعدة. كما اشاروا الى ان هذا التقسيم للادوار ما بين الجنسين ليس نمطا ثابتا في المجتمع، وان التغيير قادم لا محالة، " قالت احدى المشاركات: " العمل الي بقوم فيه الرجل هو بكون شيء محدود، والجزء الاكبر بكون على المراة".

وان هنالك ما يقارب من ثلث المشاركين/ات مقتنعين بهذا التقسيم التقليدي لادوار كلا الجنسين في المجتمع. وهنالك من اشار الى ان هذه المشاركة ذات طبيعة غير دائمة أو غير مستمرة. ومن الاسباب التي ذهب اليها البعض في حدوث هذا التغيير، هو خروج الزوجة للعمل خارج المنزل، او الى عيش الزوج في دولة اخرى ذات ثقافة مغايرة (لا تعتبر مشاركة الزوج لزوجتة عيبا أو غير جائز). وان توقف الرجل عن العمل في ظل جائحة كورونا، نتيجة الاغلاقات المتكررة، واضطرار الزوج الى المكوث في البيت لفترة من الزمن، ادى الى تغيرات سلبية في بعض الاحيان، وايجابية في احيان اخرى، كقيام الرجل بمساعد زوجتة في اعمال المنزل في بعض الحالات، والبعض الاخر اشار الى ان ذلك قد شكل عبئا اضافيا على المراة في حالات اخرى، وزيادة العنف في المنزل.

الا ان غالبية المشاركين/ات يطمحون في الوصول الى نقطة او مرحلة يتم فيها تقاسم اعمال الرعاية مناصفة بين الجنسين، وخاصة في حال عمل الزوجة خارج المنزل، فقد قالت احد المشاركات، ان الاعمال تقع على كاهل الاناث في المنزل، سواء الزوجة او البنت في الاسرة، واعتبرت ان عمل الرجل في المنزل ليس عيبا: " انا واحدة من الناس بشتغل، ومش عيب ان الراجل يشارك زوجتة في دورها في المنزل، حتى لو كانت المراة ما الهاش دور في العمل الخارجي غير البيت. انا بساعد والدتي في اعمال المنزل، لا الاولاد ولا الوالد بيساعدوا في شغل البيت، عنا بس البنات الي ابتشتغل في البيت، والرجال بشتغلوا برة البيت. ما بنكر ان الرجال بساعدوا احيانا، بس هم مقتنعين ان الهم الشغل برة البيت، واحنا النا الشغل جوا البيت، انا عيلتي من احد الناس الي ابتقتنع بهاي الفكرة".

فيما ذهب احد المشاركين الى ان تقاسم اعمال الرعاية المنزلية بين الزوجين بالتساوي في حال عملها خارج المنزل، واذا لم تعمل بالخارج فعليها اعباء المنزل: " المراة العاملة مدام في عندها قدرة مادية زايها زاي الزوج، فيجب ان يكونوا متساويين في العمل المنزلي، ما دام

الزوج هو الي بنفق بترتب عليها اعمال داخل البيت". فيما اشارت احدى المشاركات الى انها تطمح الى ان تكون العلاقة المستقبلية بينها وبين الزوج علاقة تعاون " بدي يكون عندي فكر اكثر تعاوني، ما بين ان انا اليوم صبية راح ارتبط بكرة وراح اتزوج، لما اتزوج يكون عندي تعاون في الاسرة، فاحنا بنقدر من خلال هذا الاشي نربي جيل قادر على التعاون".

> **" الحياة الزوجية هي "هوية تشاركية" في جميع مناحي الحياة، وهي من الاسس الهامة في نجاح الحياة الزوجية، وعلى الزوج والزوجة ان يتقبلوا تبادل الادوار، وان يعيشوا بلغة نحن وليس بلغة انا، وبلغة لنا وليس بلغة لي ولك. وان تقبل الهوية التشاركية، ستزيل كل الحواجز التي تمنع الزوج ان يقوم بدور الزوجة، وان يشارك الزوجة اعمال المنزل، وهذا يعتمد على الوعي والثقافة عند الزوجين". استاذ جامعي/ محافظة الخليل.**

اشار تقريبا ثلثي المشاركين/ ات الى ان اسناد ادوار اعمال الرعاية المنزلية الى المراة، هو عبارة عن بناء اجتماعي قائم على الفروقات البيولوجية لكلا الجنسين، وان الازواج عندما يساعدون زوجاتهم ببعض اعمال المنزل، فان سلوكيات او تصرفات الازواج تخالف توقعات المجتمع منهم، لهذا فهم يقومون بممارسة هذا السلوك في الخفاء، تجنبا لانتقادات وردات فعل المجتمع. وبهذا السياق قالت احدى المشاركات" اعمال الرعاية المنزلية قضية ذات طابع جنساني، الا انها تعتبر في كثير من الاحيان، عمل مقتصر على المراة، وفقا للتقسيمات التقليدية والذكورية، وبان المراة لازم تعمل الاعمال المنزلية، والرجل اعمالة في الميدان، وهذا المفهوم مجتمعيا، بدناش ننكر في عنا رجال بساعدوا سيداتهم في البيوت، ولكن قليل جدا، واحيانا يمكن يشتغل الشغلة ويكون مش حابب حدا يشوفة، مش كل الرجال بتحب تبين قدام المجتمع.

يعرف الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، على انه هو مجموع السلع والخدمات التي يتم إنتاجها في دولة ما خلال سنة[24]. ويتعلق إجمالي الناتج المحلي بالحسابات القومية. **بشكل عام، في جميع دول العالم، لا تعتبر اعمال الرعاية المنزلية اعمالا حقيقية، ولا قيمة سوقية لها.**

وعند سؤال المشاركين/ ات حول نظرة المجتمع للاعمال المنزلية، وهل يجب ان تدخل في الحسابات القومية؟ اشار معظم المشاركين والمشاركات الى أن معظم افراد المجتمع ذكورا واناثا، لا ينظروا الى اعمال الرعاية المنزلية، على انها اعمال حقيقية ولها قيمة سوقية او مادية، بل ينظروا فقط الى الاعمال التي تنجز في سوق العمل على انها اعمال حقيقية، وتلك الاعمال هي من يجب ان يكون لها مقابل او عائد مالي. واشارت احدى المشاركات **ان الاعمال المنزلية اعمال مرهقة وشاقة، اضافة الى ان المراة لديها القدرة على التحمل والصبر، وان اعتبار المراة قادرة على التحمل والصبر يعتبر صور من اصوار التنميط " الاغلب في المجتمع بحجم من دور المراة في منزلها، وما بعرفوا ان اصلا العمل داخل البيت هو الي خرج الشباب والرجال للمجتمع، يعني لو المراة ما هتمت في بيتها وقللوا من قيمة العمل الي بتعملة، لما انت كرجل بدك ترجع على البيت راح تلاقي البيت اولا غير مرتب، وما راح تلاقي اكل جاهز، ما راح تلاقي بيئة تحتضنك، ولا بيئة توفرلك الحنان والعطف، اصلا لازم كل امراة ربة منزل تنحط فوق الراس، لان بصراحة عمل شاق جدا، وما رايكم لو كانت المراة عاملة داخل وخارج البيت"، وهنالك من اشار الى اهمية احتساب عمل المراة في المنزل ضمن الحسابات القومية لتاثيرة الايجابي على ذاتها حيث قال: " اكيد لازم يحسب في الحسابات القومية، حتى تشعر المراة بذاتها وتقديرها".**

[24] الموقع الالكتروني: https://alpari.com/ar/beginner/glossary/gross-domestic-product

وعند سؤال المشاركين عن نظرتهم، فيما اذا كانوا يعتبرون اعمال الرعاية المنزلية اعمالا حقيقية ام غير حقيقي؟ الغالبية العظمى من المشاركين/ات الذين اعتبروا ان جميع اعمال الرعاية المنزلية، التي تقوم بها المراة في المنزل، هي اعمال وانشطة حقيقية، وتوازي في قيمتها واهميتها الاعمال المشابهة لها في سوق العمل، ويجب ان يكون لها قيمة مالية، وان تدخل ضمن الحسابات القومية.

حيث قالت احدى المشاركات الى ان " هذا عمل حقيقي، واصلا العمل الي بنقوم فيه في البيت سواء كبنات او امهات احنا في شغل بشبهة في المجتمع وبرة، لما مثلا احنا بنطبخ، في ناس بطبخوا بس مش في البيت، فبعملوا اكل في مطاعم او بديروا بالهم على مسنين. في تشابة بين المهمات الي منقوم فيها جوا البيت وبرة، وبكون في الها مقابل مادي، لان هي بتقوم باشياء مهمة". وهنالك من اعتبر ان هذه الاعمال تقوم بها النساء عن طيب خاطر، تطوع، صدقة، او حب لاسرتها. وقالت اخرى ان المراة تعمل لاسرتها، ولا تنتظر تقديرا من احد: " عمل المراة في المنزل طبعا لة قيمة كبيرة بالنسبة للمراة، لكن في رجال ما بقدروش الشغلة هاي، اما بالنسبة النا كنساء الوحدة ابتشتغل لبيتها مش لحد تاني، فخلاص هي من نفسها ابتعطي قيمة لالها اكبر من اي حد يعطيها قيمة. ما ابتستناش رد من حدا او جميلة من حدا". الا أن هنالك عدد قليل من المشاركين/ات، لا يتجاوز اصابع اليد، الذين اعتبروا ان عمل المراة في المنزل ليس عملا حقيقيا.

كما اشار احد المشاركين الى اهمية العمل المنزلي للاسرة والاقتصاد الفلسطيني، وضرورة قياس قيمة اعمال الرعاية المنزلية غير الماجورة " العمل المنزلي هو العمود الفقري للعائلة، واستمرارية المجتمع من ناحية اقتصادية، لو ما في عمل منزلي بالطريقة الي احنا منشوفة فيه، بنهار المجتمع وبنهار العمل الاقتصادي كله. وهنا يجب دراسة العمل غير الماجور كعائق للعمل الماجور، ونقيم قيمة العمل غير الماجور. ولكن هنالك بعض المشاركين/ات اشاروا الى ان النساء في المجتمع، لا يعتبرن انفسهن عاملات في المنزل، وان اعمال الرعاية المنزلية واجب عليهن، ولا يؤمن بان لهن الحق في الحصول على عائد مادي مقابل هذه الاعمال.

قال احد المشاركين: " للاسف عمل المراة يعتبر واجب اخلاقي ولا يعتبر من النشاط الاقتصادي، وهذا يؤدي الى استعباد اجتماعي واستغلال لقيمة عمل المراة. قالت احدى المشاركات من محافظة بيت لحم، اثناء عملها مع النساء ضمن احد المشاريع، ، حيث قالت: " انا فتحت هذا السؤال مع الام2صهات، كان عندي مشروع وسالتهم، بتحسوا اعمال البيت الي انتوا بتقوموا فيها ان واجب عليكم، او عن حب؟ كانوا كلهم مقتنعين ان واجب عليهم ان يعملوا، او ان مش مقتنعين ان هو لازم يتشاركوا في مع الرجل، لان هم مقتنعين بهذه الفكرة، حتى الاشخاص انفسهم مش مقتنعين ان من حقهم يكون الهم مكافئة مالية، وان لازم نشتغل على هذا الموضوع". وقالت اخرى " المراة لما ابتساليها شو ابتشتغلي، مرات بتقول انا عاطلة عن العمل ما بشتغل، بس مع ان شغلها في بيتها اكبر مسؤولية، كمان هم بشتغلوا في البيت وبرا البيت، بتلاقي ان ما بقصروا لا برة ولا جوا، وما بكون لا في كلل ولا ملل، بروحوا من شغلهم لشغل البيت ولتربية الاولاد". واشارت احدى المشاركات (استاذة جامعية)، حيث قالت: " لما ابتساليهم في اول محاضرة، مين فيكم عاملة؟ كل الموظفات رسمي برفعوا ايديهم، طب والبقية؟ بقولوا احنا ربات بيوت". اشار احد المشاركين " بعمل كثير تدريبات وبسال مين الي ابتعمل، كل النساء الي في البيت تعتبر نفسها لا تعمل، وبكون عندها مزرعة، بعض النساء بتقول انا بتسلى". هذا يدلل على عدم وعي المراة وادراكها، بان اعمال الرعاية المنزلية التي تمارسها يوميا في المنزل هي اعمال حقيقية ولها قيمة كبيرة.

وخلال السؤال عن مدى تقدير الازواج لعمل زوجاتهم في المنزل؟ اجاب غالبية المشاركون/ات ان الازواج لا يقدرون عمل زوجاتهم في المنزل، حتى ولو من خلال قول الكلمة الطيبة، وان الرجل يتوقف عن العمل عند عودتة للمنزل، بينما المراة تستمر في عملها. حيث قالت احدى المشاركات " تقاسم العمل المنزلي شيء مهم، الرجل الي بعمل برة بيجي بعمل حالة ضيف، يالا هاتيلي[25] شاي، قهوة. صح

[25] (بمعنى احضري لي قهوة وشاي)

ان ابتعمل خارج البيت، مفروض ما تنكر عمل زوجتك داخل البيت، وزوجتك ابتعطي اكثر ما مفروض ان تعطي، اقلها ان تلاقي كلمة حلوة، يعطيكي العافية كيف كان يومك، مش تقعد تجلد فيها فوق ما هي مجلودة في نهارها وبعملها. **كما اشاروا الى ان الزوج لا يضع اعمال الرعاية التي تقوم بها زوجتة في خانة الاعمال الحقيقية،** قالت احدى المشاركات: " معروف مجتمعيا ان الطهي وتربية الاولاد والاكل كلة مسؤولية المراة في البيت، والرجل بس بدوا يعمل خارج البيت، الست ابتشتغل من الصبح للمغرب، برجع الرجل على البيت نفس الاشي بدوا ياكل ويشرب ويرتاح، وهيك وهي ما بعتبرهاش من الصبح تعبانة، يقولها روحي اعملي لي أكل وأشرب، ما انت من الصبح قاعدة ايش ابتعملي ايش ابتتعبي، انا تعبان، مع ان هو ممكن يكون شغلة مكتبي، قاعد على طاولة، يعني هذه الشغلات مش موجودة عندة، او مش مقدر ان هي ابتتعب" **وقد عبر احد المشاركين من غير المتزوجين، عن اهمية عمل المراة المنزلي وعن قيمتة الفعلية من خلال تجربتة الشخصية، وقال:** " انا تراكمت عندي الامور بالبيت، فاضطريت ان اجيب شركة لارجع البيت بيت، اشتغلوا يومين اخذوا (1500 شيكل).

وعند سؤال المشاركين/ات رايهم/هن، حول كيفية تعويض ومكافئة النساء وتوفير الحماية الاجتماعية لهن على اعمال الرعاية المنزلية، التي يقمن بها في المنزل؟

البعض راى ان الزوج يمكن ان يخفف عن زوجتة اعباء اعمال الرعاية المنزلية، من خلال احضار عاملة تنظيف باجر على المنزل، **واذا كان لا يمتلك المال لتوفير عاملة التنظيف،** أن يعاملها بتقدير واحترام على اقل تقدير، **وهنالك من اشار الى ان الازواج لا يعوضون زوجاتهم عن اعمال الرعاية المنزلية، ماديا وانما معنويا،** " ما في حدا بعوض ماديا، في معنويا". **وهنالك بالمقابل من لا يقدر عمل زوجتة لا ماديا ولا معنويا،** " المراة تعطي بكل حب وكل طاقتها عشان تكون سعيدة نوعا ما في البيت، فبتلاقي في نهاية اليوم الرجل بقولها انت ايش كنت ابتعملي طول نهارك قاعدة، فبنكر ان المراة بتعمل اصلا في البيت، وهي اصلا شغالة 24 ساعة، وهذا وقت الراحة الي بدها ترتاح فية، وما بتلاقي كلمة حلوة تسمعها من الراجل، وهذا اكثر اشي ممكن يزعج المراة". **وهنالك من ذهب من المشاركين/ات الى ان التقدير المعنوي غير كافي، ويمكن للرجل ان يكافيء زوجتة ماليا، مقابل اعمال الرعاية المنزلية التي تقوم بها، باعطائها مصروف شخصي كل اسبوع او كل شهر لتنفق به على نفسها،** " في المنزل في كثير رجال بخصصوا لزوجاتهم، بيعطوهم كل شهر مبلغ من المال تصرف على حالها، فهذا مقابل التعب الي ابتتعبه في البيت". **وهنالك من شكك في قدرة الرجل على الدفع لزوجتة، بسبب الواقع الاقتصادي الصعب في فلسطين، بل يمكن ان يتقاسم الزوج زوجتة في اعمال الرعاية المنزلية** " احنا في فلسطين للوضع الاقتصادي الي احنا فيه، بتخيلش مثلا شغل الزلمة الي 8 ساعات في اليوم او اقل مرات. ممكن مثلا ان يقدر يعطيها جزء منه، مقابل هاي الامور، وما بعرف اذا عندهم قدرة مادية على هذا الاشي يعني، ممكن ان يكون شكل تاني من ان يدفعلها ان يتعاون هو في الدار ، ويساعدها فبرد الجميل الي اشتغلتة، يعني يتقاسموا الاعمال بين الزوجة والاولاد والزوج"، **وهنالك من راى ان اعطاء الزوج لزوجتة مصروف شخصي، هو شيء غير دائم او مستمر. قالت احد المشاركات:** " صح في فئات بتعمل هيك بس هذا مش اشي رسمي، نحكي فئة معينة ابتعمل هيك، حتى ما يكون الاشي بشكل مستمر يمكن مرة اه ومرة لا، هذا المصروف لو اخذتة هي كان لازم تصرف على العيله". **وهنالك من رأى ان على النساء ان تعمل على تاسيس عملها الخاص، وان تكون مستقلة ماليا ولا تعتمد على الرجل قالت احدى المشاركات:**" المراة مش ضروري ان تتقاضى مبلغ معين، مقابل الخدمات انا براي التقدير والاحترام هو الاساس، اهم من المال، المال ما بيعطيكي قيمة. بس بردة ان المراة تكون مستقلة ماديا، عن زوجها يعني يكون الها عملها الخاص فيها، تأسس الشغل الخاص فيها قبل الزواج او خلال الزواج، ما تكون مرتبطة بحدا ماليا، لان هذا الاشي يعني بتحكم فيكي، وبحسسك انك دايما محدودة وقدراتك مش هالاشي العظيم"

وقد طالب البعض النساء بالخروج للعمل خارج المنزل، وان لا تعتمد على الزوج، لكي تكسب او تجني المال من دخلها وتحقق استقلالها المالي، قالت احدى المشاركات: " في رجال بطلعوا كل الي بجيبوا يا دوب يحصل مصروف البيت، لا قادر يعطيها مصروف، ولا قادر يجيبلها خدامة، بس كل الي احنا منقدر نقولة يكون في تقدير، ويكون في الها احترام، بس كمان ان احنا بنطالب للسيدات هدول، اليوم انت بتقدري تشتغلي وتعيلي ولادك، بكرة انت بتكبري وتصيري بعد الستين، مين بدوا يحققلك الضمان الاجتماعي؟، ومين بدوا يحققلك يكون لك مصروف، او دخل ولو بسيط؟، لو تمت على ذمة راجل وراحت على الشؤون ما راح يعطوها اشي، الا اذا كانت كبيرة ومسنة بالعمر".

اشار بعض من المشاركين/ات الى غياب نظام الاجتماعي في فلسطين، ولا يوجد الا نظام التكافل الاجتماعي، واعتبروا ان هذا غير كافي، وطالبوا الدولة بتوفير نظام ضمان اجتماعي. كما اشاروا الى مصدرين للمساهمة في تمويل صندوق الضمان، اولا الاقتطاع من صاحب العمل نسبة معينة، والاقتطاع من راتب الزوج بهذا الخصوص: قالت احدى المشاركات: " قانون الضمان الاجتماعي صدر وتم تجميدة، يعني لما بدوا تستفيد المراة من الضمان الاجتماعي، بدوا يكون في نسبة يساهم فيها صاحب العمل، بناء على ما ورد في قانون الضمان الاجتماعي. ولكن الدولة في ظل الاقتصاد الهش، نحن بنحلم ان الدولة ان تقدر توفر للنساء العاملات بعد سن التقاعد، وهي مش عاملة توفر لها راتب شهري. هذا ما يتعلق بوزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التنمية الاجتماعي، والبحث الاجتماعي حول الحالة الموجودة. هذا الموضوع بحاجة لحملات ضغط ومناصرة كبيرة، من اجل البدء بطرح الموضوع، وفي طرح هذة القضية. وقضية حماية دور المراة العاملة في البيت وحماية حقوقها، قضية مهمة".

البعض اشار الى دور الدولة في توفير الحماية الاجتماعية للنساء، اللواتي يقمن باعمال الرعاية المنزلية، وان خدمات الرعاية التي تقدمها النساء في المنزل توفر على الدولة الكثير " الدول المتقدمة بستقطعوا من راتب اي حدا بشتغل، اذا كان الرجل او السيدة بستقطعوا من رواتبهم، تحت بند الضرائب حوالي ثلث الراتب وبشيلولهم اياه لبعد الستين، لان عارفين ان بعد الستين راح يتقاعد وما بعرف يشتغل، فبصير هذا الدخل الي بياخذوا من الاشخاص الموظفين بصرفولهم اياه كراتب شهري من الدولة للاشخاص هدول، بصير الهم ضمان اجتماعي من الدولة، هذا الاشي مش موجود عنا، احنا منطالب فيه ان يقتطع من راتب الزوج من اجل حصول الزوجة والزوج على راتب شيخوخة. احنا بنطالب ان الاشي ينزل باسمها في البنك. اجازة الابوة للزوج ضرورية، لان هذا الاشي مقرر لما الزوجة ابتولد بياخذ الرجل اجازة ابوة لا تقل عن شهر، بيقعد جنب زوجتة عشان يساعدها بالاعمال المنزلية ويكون مصدر راحة الها وامان ". وهنالك من اشار من المشاركين الذكور الى ان العمل المنزلي يحتاج الى دراسات اقتصادية واجتماعية، وان له قيمة اقتصادية عالية، وان على الدولة القيام بمسؤولياتها وواجباتها " من ناحية قيمة اقتصادية راح يكون العبء الاكبر مفروض على الدولة، لان مش بس في فلسطين ان رب الاسرة لا يستطيع ان يعوض زوجتة مقابل طبخة او تنظيف البيت، هذه مشكلة عالمية، فعلينا ان نقيس نسبة العمل غير المدفوع الاجر في المجتمع الفلسطيني، وسيتم مستقبلا قياسة من ناحية اقتصادية. وان يجري عمل دراسات اقتصادية واجتماعية للعمل المنزلي غير المدفوع الاجر، وقديش العمل المنزلي بعمل استبدال (Replacement) للعمل مدفوع الاجر، ومفروض الناس تعرف قديش الفاتورة الاقتصادية"

وهنالك من اشار الى ان فلسطين ليست دولة، ولا تستطيع ان توفر كل ذلك، ولكن على الاقل ان توفر الضمان الاجتماعي للنساء اللائي يقمن باعمال الرعاية المنزلية " انا بقول ان احنا مش في دولة لنقدر نطلب منها كل الطلبات الي مفروض تنطلب من دولة، بس على الاقل لو في نظام ضمان اجتماعي. مجتمعنا ماشي على قضية التكافل الاجتماعي، ومؤسسات خيرية تتبنى اسر شهريا بتصرف عاليهم

من خلال احسان الاخرين، هذا بشكل او باخر مش كثير كويس، بوفر مستلزماتهم، بس كمان كرامتهم بتكون شوي مهدورة. لو في دولة توفر الضمان الاجتماعي بوفر جزء كبير من مصروف هذه الاسر، بس مش على طريقة شيك الشؤون، الي بطلع كل 4 اشهر مرة، وبكونوا هم مداينين قد قيمتة 10 مرات".

اشار العديد من المشاركين/ات الى ضرورة توفر راتب شيخوخة لمن يبلغ سن الستين عاما من الرجال والنساء، سواء النساء كن عاملات في المنزل عاملة ام ربة منزل، قالت احدى المشاركات " راتب الشيخوخة ممكن يكون حل لحماية او تعويض النساء عن الخدمة الي تقدمها في المنزل". اشارت احدى المشاركات بانه لا يوجد في فلسطين راتب شيخوخة، مقارنة مع دولة الاحتلال " راتب الشخوخة، هذا الاشي مش موجود عنا في الضفة، فكرت ليش مش موجود ان مثلا عنا حكومة ابتلتزمش بهذا الاشي ومش موجود عنا، هذا موجود في الداخل". من جانب اخر، اشار البعض الى اهمية التضامن بين النساء للمطالبة براتب الشيخوخة، " قالت احدى المشاركات " الحكومة لسا مش واصلها الفكرة، لازم يصير تضامن لنوصل الفكرة، ونقنع الناس التانيين، والنساء نفسهم تطالب بهاي الفكرة".

وهنالك من اوضح ان نظام التكافل الاجتماعي ليس بديلا عن نظام الضمان الاجتماعي. وأن نظام التكافل الاجتماعي، يسد جزءا من حاجة الاسر، ولكن يحط من كرامة الانسان، حيث قالت احدى المشاركات: " مفهوم التكافل الاجتماعي لا يغني عن مفهوم الضمان الاجتماعي، مؤسسات خيرية تتبنى اسر شهريا، من خلال احسان الاخرين، هذا بشكل او باخر مش كثير كويس، بوفر مستلزماتهم، بس كمان كرامتهم بتكون شوي مهدورة، لو في دولة توفر الضمان، بوفر جزء كبير من مصروف هذه الاسر، بس مش على طريقة شيك الشؤون الاجتماعية، الي بطلع كل 4 اشهر مرة".

اشارت احدى المشاركات الى اهمية استهداف كلا الجنسين في تقديم المشاريع صغيرة، حتى يتحمل الرجل جزء من المسؤولية المشتركة بين الرجل والمراة: " احنا كمجتمع فلسطيني تعودنا ان نتكافل مع بعض، المؤسسات المجتمعية النسوية كثير اخذت على عاتقها ان تسد مكان الحكومة في كثير من الاسر، سواء عن طريق تقديم مشاريع صغيرة للنساء او تعاونيات كل هذه كانت تستهدف النساء، احنا استهدفنا النساء والرجال معا في مشاريع صغيرة، هذا بشكل جزء من المشاركة وتحمل جزء من المسؤولية المشتركة بين الرجل والمراة، لان الرجل لما بحس ان الست ابتشتغل وبتدخل فلوس في بعض المواقف، بشعر بنوع من فقدان السيطرة، فبالتالي بصير بدوا يسحب هذه الاصول منها، او يسيطر عليها او يضيعها" اذا كان من الدولة بكون كثير اهم، بحسوا الناس بانتمائهم تجاه الحكومة الي هي هاملة همهم، وبتفكر فيهم، لما يوصلوا لسن كبير ووقت حاجتم".

وفي حال انسداد الافق امام النساء، تلجا النساء الى القيام باعمال يدوية مثل صناعة الصابون لتوفير دخل مالي لها. قالت احدى المشاركات: " تلجا النساء الى ان تعمل انا بشوف حوالي العديد من الامهات هم بحاولوا ان يطلعوا الدخل لالهم، يعني بقوموا باعمال يدوية مثل صناعة الصابون، بصيروا يعتمدوا على حالهم...الخ، لان هم مش شايفين ان الدولة مش واقفة معهم، ولا زوجهم بيعطيهم"

وبعض المشاركين/ات اشاروا الى ضرورة تقليل ساعات عمل المراة وخاصة الدور الانجابي، ويساهم في زيادة مشاركة المراة، والحصول على فرصة عمل في سوق العمل، من خلال اقرار الدولة "اجازة ابوة"، حتى يستطيع الزوج ان يقف ويساند زوجتة، اثناء وبعد الولادة، قالت احد المشاركات ان تغيير القوانين يدعم تغيير الثقافة : " انا اؤمن ان التشريعات والقوانين هي افضل سبيل للتغير هو تغيير السلوك وحتى على المدى الطويل تغيير الثقافة، اذا لم نخاطب التشريعات والقوانين سيبقى التوجه زاي ما هو اليوم، في الدول الغربية يجبر الاب

ان ياخذ اجازة امومة كما الام، يعني يعيش التجربة المنزلية. كل النساء والرجال عندما يعملون في الخارج يكتسبوا تجارب ورؤية مهمة، تبادل التجارب بين الرجل والمراة يعمل تكامل ثقافي مهم جدا". ايضا ان يتم اجبار الجانب الحكومي وغير الحكومي والخاص على توفير دور حضانة في اماكن العمل. وهنالك من اقترح تسجيل وتقاسم الاملاك التي يتم شرائها خلال الزواج مناصفة بين الجنسين.

وعند سؤال المشاركين والمشاركات عن الاسباب وراء هذا التقسيم لادوار النوع الاجتماعي، ومصدر الصور النمطية المجتمعية للنساء والرجال في المجتمع؟ اشار المشاركين/ات الى ثلاثة اسباب رئيسية الا وهي: الخطاب الديني الذكوري، التنشئة الاجتماعية، والثقافة المجتمعية.

الخطاب الديني

يساعد الدين السائد ضمن أيّ ثقافة في مجتمع ما، على تفسير الكثير من سلوكات الأفراد الذين يعيشون فيه، وهو أفضل وسيلة تساعد على الإجابة عن سبب او حقيقة تصرُّف الأشخاص بتصرُّفات معينة. العديد من المشاركين/ات اشاروا الى دور الخطاب الديني، في تشكيل وتعزيز الصور النمطية الاجتماعية حول ادوار كلا الجنسين في المجتمع. فقد ذهب **معظم** المشاركين/ات الى ان المجتمع يعتبر ان الرجل هو "المعيل" أي المسؤول عن السعي لكسب الرزق، والانفاق على اهل بيته، استنادا، الى قولة الله تعالى: (الرجال قوامون على النساء، بما فضل الله بعضهم على بعض، وبما أنفقوا)، وان النساء هم القواعد، بمعنى (ان المراة تقعد في المنزل وتقوم بدور الرعاية المنزلية)، وان الرجل هو المفضل على المراة. قال احد المشاركين بهذا الخصوص: **" بشكل عام الرجل هو الي بشتغل، فمش طبيعي يشتغل مكان المراة، وانا بصراحة ما بشجع المراة ان تشتغل، لان بحس ما في داعي لان في عندها مسؤولية الاطفال...ممكن المراة تشتغل اذا زوجها مش قادر يشتغل او متوفي... طبيعة فطرية ان الرجل يكون ماسك الوضع، لازم يكون بشتغل"**

وعند سؤال المشارك حول المقصد من الطبيعة الفطرية؟، ظهرت العديد من الصور النمطية المجتمعية، وهي تفوق الرجل على المراة في العقل والتفكير واخذ القرار، وان العاطفة لدى المراة تطغى على تفكيرها. فقد قال: **" عندنا في القران الرجال قوامون على النساء، لان طبيعة عقل الرجل اكبر من عقل المراة، حتى في تقدير الظروف وفي المسؤولية طبيعة الرجل في اتخاذ القرارات بكون اكبر من المراة... نسبة العاطفة عند المراة بغطي على تفكيرها تقريبا، في كثير من المواقف العاطفية عندها بتسيطر على قراراتها، ممكن اي حد يضحك عليها"** وهنالك مشارك اشار الى ان القوامة تسقط عن الرجل في حال عدم الانفاق " الرجال قوامون على النساء، بس هاي بتنتهي في حال كان ما في انفاق من قبل الرجل على المرأة – فالمرأة بتشتغل برا بيتها وجوا فهنا، بختلف معنى القوامة"، ولكن مشارك اخر قال ان القوامة لا تسقط في حالة عدم الانفاق.

وهذه الاقوال وغيرها تتوافق مع الخطاب الديني المتشدد والمنحاز الى الذكور، **بان الله فضل الرجال على النساء بسبب دفعهم المهور لهن، وإنفاقهم عليهن**[26]. **وان الله فضَّل الرجل على المرأة في العقل والرأي، والمنزلة، والقوة والشدة. في حين أن النساء قد جبلن على الرقة والعطف واللين، وأن الرجل هو الذي يقوم بتدبيرها وتأديبها، وهذا يدل على أن له إمساكها في بيته، ومنعها من الخروج وان عليها الطاعة**[27].

[26] جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير الطبري تحقيق د. عبد الله التركي، دار هجر 687/6

[27] أحكام القرآن، أحمد بن علي الرازي الجصاص، دار الكتب العلمية، بيروت 236/2.

يمكن القول ان هذا الخطاب هو خطاب ذكوري، يخرج عن المعنى الحقيقي للقوامة. فالقوامة تعني الخدمة والرعاية للزوجة من قبل الزوج، ولا تعني التفضيل، وان اسقاط التفسير الاجتماعي على النص القراني، يعتبر لي وتطويع للنصوص القرانية لصالح الذكور. وان هذا الخطاب، يعلي من شأن الرجل فقط، ويعتبر المراة اقل شانا منه. فالشرع لم يوجب او يلزم المراة القيام باعمال الرعاية المنزلية، وهذا ما ذهب اليه الائمة الاربع، بعدم وجوب عمل المراة في المنزل، كما لم يمنع الشرع المراة من العمل في سوق، ولم يحدد طبيعة المهنة التي يجب ان تمتهنها، واكد معظم المشاركون/ات على ذلك، حيث قالت احد المشاركات: " **طبعا في الدين مش ممنوع ان هي تشتغل اكيد، بس هم باخذوها بهذه الصياغة، الشرع لا يلزم المراة بالعمل في اعمال الرعاية المنزلية، وان التفسير الخاطئ لنصوص القران والمنحاز للذكور، هو مصدر المشكلة في التمييز والتفضيل للرجال على النساء**"، **وهناك من اضاف** " **الدين لم يحدد ان المراة تكون بالدار، والرجل يكون برة، وما فرض علينا ان ما نشتغل، بس الشيوخ التفسير الي بعجبها بتكبروا، وابتنشروا وبتصير ماشية عليه، على اساس هو الدين" في المقابل القلة القليلة من المشاركين اعتبرت ان عمل المراة في المنزل هو واجب عليها، بالاستناد الى التفسير المتشدد والخاطئ لمفهوم القوامة.**

تفسير معنى القوامة في الشرع:

كلمة قوّام في اللغة، أتت من الفعل قام، (اي القائم على الشيء)، هو الذي يقوم على الخدمة والرعاية، وان خدمة الرجل للمراة لا تشمل فقط اعمال المنزل الاعتيادية التي تقوم بها المراة يوميا في المنزل مثل (الكنس والطبخ والغسيل...الخ، وانما الخدمة الطبية والامنية والاجتماعية والاقتصادية). وعليه، فان مفهوم القوامة لا يعني ان الرجل هو الافضل، وانما خادمون للنساء وليس العكس.

الرسول صلى الله عليه وسلم كان قائما على خدمة اهل بيته، قد سأل الأسود عائشة: ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يصنع في بيته؟ قالت: كان يكون في مهنة أهله – تعني: خدمة أهله[28]. لان المراة غير ملزمة بالخدمة المنزلية، وهذه الاعمال هي من اعمال التبرع/ التطوع أو من اعمال التفضل الي جاءت في الشريعة الاسلامية، فالعقد بين المراة والرجل والمراة بالاساس هو عقد نكاح وليس خدمة او عقد عمل. قالت عائشة رضي الله عنها: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخصف[29] نعله، ويخيط ثوبه، ويعمل في بيته كما يعمل أحدكم في بيته[30]. وسئلت؛ ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعمل في بيته؟ قالت: "كان بشرًا من البشر، يفلي ثوبه، ويحلب شاته، ويخدم نفسه[31]. وهذا السلوك من رسول الله، يوضح أنه لم يكن يرى أن من واجب زوجاته الخدمة، بل ذلك شيء يتبرعن به من تلقاء أنفسهن. وقد ذهب أئمة المذاهب الاربعة (بعدم وجوب خدمة المرأة لزوجها)[32]. وعليه فان المراة تقوم بهذه الخدمة تطوعا.

التنشئة الاجتماعية

من المؤكد ان مؤسسات التنشئة الاجتماعية (مؤسسة الاسرة، المدرسة، والاعلام، ودور العبادة، والمسارح والسينما)، تلعب دورا هاما في الحفاظ على الثقافة المجتمعية، عبر تحقيق التجانس في الافكار والمعتقدات والتقاليد والتصورات السائدة في المجتمع الواحد، وتعمل على ضمان ديمومة الثقافة عبر انتقالها، من جيل الى اخر. كما تلعب دورا مهما في نقل كل من (الافكار والمواقف والمهارات والصور والمعايير

---

[28] هذا التفسير - كما في فتح الباري - من تفسير آدم بن إياس شيخ البخاري
: https://www.alukah.net/culture/0/111540/#ixzz6izBV4lqj

[29] **خصف نعله: يخرزها.**

[30] أخرجه أحمد، والترمذي في الشمائل، وابن سعد، وهو حديث صحيح. ورجاله ثقات وصححه ابن حبان (وانظر الفتح الرباني للبنا ج 22/ ص 23).

[31] أخرجه الإمام أحمد، الفتح الرباني (22/ 24)، وذكره الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة .(670)

[32] فقه السنة، لسيد سابق (2/ 184)، وزاد المعاد، لابن القيم .(188 /5)

الاجتماعية والسلوكيات والقيم) الى الافراد، فهي تكسب الفرد العادات والتقاليد، والقيم الاجتماعية، او السلوكيات المتعلقة بالعمل، وغير ذلك من السلوكيات والاتجاهات والمعايير والادوار الاجتماعية لكلا الجنسين، وفق نظامها الثقافي ومعايرها واتجاهاتها.

تقريبا نصف المشاركين/ات اشاروا الى ان مؤسسات التربية الاجتماعية تلعب دورا سلبيا في انتاج او اعادة انتاج الصور النمطية، حول ادوار الجنسين في المجتمع. هنالك من يرى ان **التنشئة الاسرية** تلعب دورا مهما، في اعادة انتاج التقسيم التقليدي لادوار كلا الجنسين في المجتمع، حيث قالت احدى المشاركات: **" اساس المشكلة هو التربية، كيف بزرعوا في مخ المراة، ان واجب عليها، يعني المراة بتشتغل على ان واجب عليها، حتى ان هي نفسها، ما بتبين للزوج او الاهل، ان هذا الشي الي بتعملة ان حب وتفضلا منها ".**

وهنالك من عبر عن ضرورة ان تقوم التربية على اساس تقاسم اعمال المنزل ما بين الذكور والاناث، وقالت احدى المشاركات: " هي لما تنخلق على الدنيا بتصير البنت الطفلة متعودة تساعد امها في شغل البيت، بس لو الام بتخلي كل شخص مسؤول عن اشي، كلنا منتساعد في شغل البيت، اذا الولد متعود ان اختة تعمل كل شيء، والمراة تعمل شغل البيت، اذا بدنا انغير، الانسان اول ما يولد لازم يوعى ان هذا مسؤولية مشتركة". وقد اشار المشاركون/ات الى التمييز في المعاملة بين الجنسين في الاسرة. وعبروا ان الاسرة لا تعامل الذكور من الاطفال كما تعامل الاناث، وان دور الام في التنشئة الاجتماعية لاطفالها على مستوى الاسرة هو الاهم، **وان اسناد هذا الدور للام بشكل اساسي، ادى الى اعتبار ان دور الاب هو دور ثانوي.** واشاروا الى ان الولد يقلد الاب، لان الاب هو النموذج الصالح كما يرتضية له المجتمع، والبنت تقلد الام، لان الام هي النموذج الصالح كما يرتضيه لها المجتمع. فمن خلال التنشئة الاجتماعية التي تقوم بها الاسرة، يتعلم الاطفال ان يكونوا صبيانا او بناتا، ليصبحوا بعد ذلك رجالا او نساءا، ويتعلموا ان يكونوا ذكورا واناثا، ويتم تعليم الاطفال ممارسة الانشطة التي تعتبر ملائمة لكل جنس على حده، وكيفية التواصل بين الجنسين. فقد اشار المشاركون ان الاباء يزودون الاطفال من الذكور "بالالعاب الذكورية" مثل السيارات، والدبابات، والالعاب النارية، اما الطفال من الاناث يتم تزويدهن "بالالعاب الانثوية"، مثل ادوات المطبخ، لعبة الباربي، او العروسة...الخ، وهم بذلك يشجعون اللعب النمطي حسب الجنس، وهكذا فان الاولاد من كلا الجنسين يتعلمون نوعهم الاجتماعي وادوارهم في سن مبكر، ويتشربون القواعد والمعايير لضبط سلوكهم، وتشجعهم على التصرف بطريقة ذكورية او انثوية. وقالت احدى المشاركات **" انا بلوم الزوج الي ما بساعد زوجتة في البيت، واصلا ما ابتطلع حلوة منه بتلاقي من البداية ان الاسرة ايش بتربي، لان الشب او الزوج بتبع لابوه، شو بكون ابوة بعمل مع امة، او اذا ابوة بساعد امة بكون خلص تعلم يعني زاي ما بعمل ابوة بعمل هو. اما اذا الاسرة ما ابتتقبل هذا الشيء او ان الزوج اعمال البيت على المراة بشكل عام والله الصغار في السن لما بتيجي بتقول لابنها تعال يا ماما ساعدني، لا انا ولد مش لازم اشتغل معك المفروض البنت الي بتقوم هذه بدها تغيير تبني بذرة جديدة في هذا الطفل ان تنشا لا ان انا وياك مع بعض، ما تخلي الفكر الخاطي يضل يبني لحد ما احنا نهدم الاسر". سالت استاذة جامعية مشاركة طالباتها، الى دور المراة في اعادة انتاج التقسيم التقليدي للادوار بين الجنسين" هل بتمرري العمل المنزلي لابنك وبنتك بالتساوي، هل بتبادلي الادوار؟ اغلبهم قالوا ان العمل المنزلي ثقافيا احنا بنمررة للبنات، وليس للاولاد (الذكور)، لذلك بطلع الذكر لا يحترم العمل المنزلي، اذا قالت البنت روح لم الغسيل ممكن تتعرض للضرب او يسمعها كلام قاسي وفي الغالب ما بردش عليها، النساء هم المسؤولين بالدرجة الاولى".**

التنشئة السليمة بالاسرة المعيشية تساعد الاطفال وخاصة الذكور منهم الاعتماد على النفس، حتى لو تلقوا الدعم او لم يتلقوة من الاهل او من الناس في المجتمع، فعندما نعلم الاطفال الذكور ان عليهم ان يقوموا بخدمة انفسهم، وان لا نطلب من اخواتهم الاناث ان يقوموا بخدمتهم، هنا نخلق لديهم تحدي وادراك بان الناس لو دعمتهم او لم تدعمهم داخل وخارج الاسرة، فهم قادرين ان يعملوا ويخدموا انفسهم بانفسهم.

كما اشار المشاركون/ات الى دور المدرسة في نقل المفاهيم والقيم ذات الصلة بعلاقات النوع الاجتماعي، وان المناهج التعليمية من خلال بعض الصور النمطية تعيد انتاج التقسيم الاجتماعي التقليدي لادوار النوع الاجتماعي، كما تنشر مجموعة من الافكار الجاهزة والنمطيات المجحفة بحق المراة وتقلل من قيمتها او قدرها. واعتبر بعض المشاركين ان النظام التعليمي الفلسطيني لا يرتقي الى مستوى تحقيق المساواة بين الجنسين، " **فالتعليم يعتبر الرافعة الرئيسية التي يمكن ان تنقلنا الى المساواة بين الجنسين**" . ويقصد ببيئة النظام التعليمي " المناهج والمدرسين/ات، وبيئة المدرسة".

كما اشار المشاركون/ات الى دور وسائل الاعلام في التنشئة الاجتماعية، وان الاطفال يتبنون ويقلدون ما يعرض في وسائل الاعلام من سلوكيات ومواقف وافكار ومعتقدات، وهي بذلك تعمل على لعب دور مهم في التنشئة الاجتماعية، فعلى سبيل المثال، تعمل وسائل الاعلام على اظهار الصور النمطية عن ارتباط دور المراة باعمال الرعاية المنزلية، ودور الرجل خارج المنزل قالت احد **المشاركات " بالفطرة احنا انولدنا زاي الذكور، الاعلانات التروجية الي كانت تبين ان المراة في البيت، وفي المطبخ، من المسلسلات ومن البرامج، الافكار هاي الي انزرعت في المجتمعات".**

في الواقع يعلب التلفاز والسينما دورا هاما في تحديد هوية المراة، فهي تصور المراة على انها، **(المراة ربة المنزل**، التي تقوم باعمال المنزل)، **(المراة الام**، التي تربي الاطفال)، **(المراة الزوجة**، التي تنجب الاطفال)، **وخير مثال على ذلك "مسلسل باب الحارة"**. كما يصور المسلسل المراة بالضعيفة، والمطيعة، والحنونة، والعاطفية، والخانعة، ومسلوبة الارادة. كما يصور الرجل بالمتسلط، المسيطر، المعيل للاسرة. واذا كان الاب مسيطرا فان ذلك ينحو بالابناء الذكور الى تقمص دور الاب، وبذلك يميلون في سلوكهم الى النمط الذكوري، والرجولي، والمعيل للاسرة. ولكن تسلط بعض البرامج الاعلامية في صوت فلسطين تسلط الضوء على ادوار الجنسين في المنزل، وخلال الحلقات المختلفة استضاف البرنامج مجموعة من الرجال، الذين عبروا عن تجاربهم ومشاركتهم زوجاتهم اعمال الرعاية المنزلية بصراحة، فالاعلام له دور مهم في ترسيخ الوعي واضافة مفاهيم جديدة للمجتمع " **في رجال كثير صريحين وبيحكوا تجربتهم وبطلعوا على الهواء وبعترفوا على الهواء ان بنساعد زوجاتنا في الاعمال المنزلية، الي بجلي والي بطبخ، وهذا الاشي قبل السنين الماضية ما كنا نشوفة تحديدا على الاعلام، ولكن في ناس بفكروا ان ساعدت زوجتي بقلل من قيمتي او ادخل على خط مش خطي، وعنا فقرة " سوبر بابا" للاطفال، عن الرجل الي بشارك زوجتة في كل اشي**".

وايضا تكرس دور العبادة (المساجد)، المحافظة على االصور النمطية لادوار كلا الجنسين في المجتمع، من خلال تكرار وغرس المعاني والمقاصد الخاطئة لمفاهيم دينية كالقوامة. فالرجل هو من عليه ان يعمل ويكسب الرزق وينفق على الاسرة، وان على المراة ان تبقى في المنزل، للقيام باعمال الرعاية المنزلية دون مقابل، وبهذا يتم منع الاختلاط والخلوة بين الجنسين.

كسر القيود التميزية ضد النساء، يتطلب التوعية والتثقيف لدى الذكور والاناث على الادوار الجندرية، وان هذه الفروق ما هي الا بناء اجتماعي، وان الجنسين خلقوا بالفطرة متساويين. وهذا يتطلب رصد ومراجعة وتحليل وتغيير الرسائل التي تبثها مؤسسات التنشئة الاجتماعية، مراجعة وتعديل المناهج، وتربية الاطفال على المساواة وعدم التمييز بين الجنسين، وتغير الخطاب الديني الذكوري.

الثقافة المجتمعية

نعلم ان الثقافة تشتمل على: مجموعة من المعتقدات، والقيم، والاعراف، والعادات والتقاليد السائدة، والإجراءات، والمعارف، والسلوكات التي يتمّ تكوينها ومشاركتها ضمن فئة معينة، والثقافة التي يكوّنها أيّ شخص يكون لها تأثير قوي ومهم على سلوكه. وتعتبر الامثال الشعبية جزءا هاما من ثقافة الشعوب، تعمل على ترسيخ بعض الصور الايجابية او السلبية حول قضايا خاصة بالمراة ومن ضمنها دور المراة في المجتمع، فهي تعطي حينًا مكانة عالية للمرأة، وفي أحيان عدة تحط من قيمتها وقدرها الاجتماعي.

ارجع اكثر من ثلث المشاركين/ات تقسيم العمل بين المراة والرجل الى **الثقافة المجتمعية، قالت احدى المشاركات** **" بالنسبة للثقافة العامة عنا، الرجل هو الي بشتغل برة البيت، وبجيب الاعالة والبنت هي الي ابتشتغل جوا البيت... لان حددوا الادوار للنوع الاجتماعي". قالت احدى المشاركات ان ادوار النوع الاجتماعي هي محدد بثقافة عربية:** **" ليش طبيعة ادوار الرجال والنساء على ما هي عليه، معروفة تاريخيا ولعقود مضت ولغاية ما نصل الى اليوم، وخاصة ففي مناطقنا كشرق اوسط ودول عربية، الادوار هي محددة بثقافة عربية، والي فيها معروف ان المراة للبيت وتربية الاولاد، والرجل هو خارج البيت".**كما **حظيت المراة بنصيب الأسد من الأمثال الشعبية الفلسطينية، وتعكس تلك الامثال واقع المرأة ومكانتها في المجتمع، باعتبار أن هذه الأمثال هي تعبير عن التفكير الاجتماعي،** وقد اشار بعض المشاركين/ات الى بعض من هذه الامثال الشعبية في صياغة الثقافة الفلسطينية حول تقسيم ادوار الرجال والنساء، كما في الجدول التالي:

1. ابنك على ما ربتية، وجوزك على ما عودتيه: يدل على دور المراة في تربية الاولاد، وتعويد الرجل ما تريد، في اول الزواج.
2. الرجل جنى والمراة بنى: يدل على دور الرجل في كسب الرزق
3. المرأة عقلها ناقص، ويقال النساء ناقصات عقل ودين.
4. المراة لو وصلت المريخ، اخرتها للطبيخ: يدلل على ان دور المراة بالمنزل
5. بنت ستة ستتوها وإن ما قعدت اضربوها: أي دعوهن يتحملن مسؤولية البيت مبكراً.
6. أخت الرْجال رجَال: تعني ان المراة جدعة، وتصرفاتها وسلوكها ومواقفها تشبة الرجال.

المصدر: المجموعات البؤرية وورش العمل، الخاصة بطلاب/ات الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية

العديد من المشاركين/ات اشار الى ان العادات والتقاليد، تلعب دورا مهما في انتاج واعادة انتاج الصور النمطية " عقلية المجتمع هي السبب، والعادات والتقاليد". **كما اشارت بعض المشاركات، الى اهمية وجود تفاهمات بين الزوج والزوجة حول توزيع الادوار منذ بداية الزواج وتكوين الاسرة، حتى تصبح عادة لدى الزوج ان يشارك زوجتة في اعمال المنزل:** **" الرجال برفضوا يساعدوا في البيت، ان انت عودتيهم على هذا الاشي، بس لو انت كنت واضحة من البداية، وحطيتي حدود لكل اشي، وكنتي موزعة كل شي من اولة في الحياة ما راح يصير هذا الاشي".**

وقد اشار البعض ان الثقافة في المجتمع الفلسطيني هي ثقافة اسلامية، في ظل مجتمع يعتبر معظم افراده من المسلمين، واشارت احدى المشاركات الى الاشكاليات التي حدثت عند الحديث عن تطبيق اتفاقية سيداو في محافظة الخليل، وان الحديث عن موضوع العمل المنزلي ليس بالامر البسيط في ظل هذه الثقافة، وان الموضوع بحاجة الى دراسة معمقة، وورش عمل كثيرة. قالت احدى المشاركات: **" كلنا بنعرف تقليديا وعرفيا، ان المراة واجب عليها تعمل في البيت، سواء كانت عاملة، او غير عاملة، بغض النظر عن الدين، هذا حسب (الاعراف والدين، والتقاليد الاجتماعية). الا ان هنالك الان تغيير في هذة النظرة في بعض الاسر والعائلات، بكون في مساواة في العمل وفي البيت، يعني المراة تعمل في البيت وخارج البيت، وفي اعباء اضافية عليها، يعني هذا باثر على صحتها النفسية، والجسمية، وتصاب بامراض اسرع من النساء الي تعمل في البيت ومش عاملة خارج البيت".**

وهنالك من اعتبر ان الثقافة تختلف بين محافظة الى اخرى وبين مدينة وقرية، مثلا هنالك فرق في الثقافة بين الخليل، وبيت لحم، ورام الله، قالت احد المشاركات: " محافظة بيت لحم افضل من الخليل الثقافة، الخليل اصعب من بيت لحم، في الخليل في ناس بلشت تنفتح بس مش زاي هون المراة، لسا الموضوع عندهم شائك، لو كانت عزباء اهون من ما اذا كانت متزوجة اصعب. يصير عليها ضغط اجتماعي ان انت ليش تشتغلي ليش ما تقعدي الدار، واحسنلك تربي اولادك وهاي القصص، فهي بتصفي مضغوطة نفسيا وبمنعوها تشتغل، رام الله اشتغلت فيها فترة وروحت عليها فترة، منفتحة اكثر من بيت لحم، لسا بيت لحم فيها قرى بتقول ان لا، ابتتشدد من هالناحية رام الله بالمرة كثير مفتوح وكثير احسن"، **وان القرى اكثر تشددا من المدن.**

احد المشاركين من محافظة نابلس اعتبر ان الثقافة في نابلس ليست متشددة، وانما وسطية شعبوية، " بعتقد ان احنا نعتبر وسطيين شعبويين، مش الدين المتزمت، يعني نابلس مش اخوان، احنا وسطيين ما راح انشدد على موضوع الدين، كثير كانت ايام الدين المراة تشتغل، كانت زمن النبي تعمل وتشتغل وتساعد في بناء المسجد، الدين له دور، ولكن العادات والتقاليد هي الي ماثرة اكثر والترسبات الموجودة". **واعتبرت احدى المشاركات ان الثقافة المحافظة وثقافة العيب تغلب على محافظة جنين.**"الدين عمره ما كان عائق، لكن المجتمع عنا هون حول ثقافة الدين والحلال والحرام الى ثقافة العيب، الناس ابتحكي وبتقول، ومحاصرين المراة في هاي الدائرة، ان الناس راح تحكي عليكي، وما عنا تقبل للاخر". **واخرون اعتبروا ان ثقافة محافظة طولكرم هي ثقافة محافظة نوعا ما، ولكن ليست متشددة وهي اخذة بالتغيير. وان ثقافة المجتمع في قطاع غزة والخليل هي ثقافة محافظة يغلب عليها طابع التشدد. الا ان العديد من النساء استطاعت ان تكسر القيود المرتبطة بتقسيم المجتمع للمهن غير التقليدية والتقليدية بين الجنسين، وان تدخل بعض المهن غير التقليدية للذكور، وان وتعمل بها، وان تصمد في وجه الانتقادات وردات الفعل السلبية للمجتمع. هذه الحالات يمكن ان تكون شعلة ومنارة التغيير للاخرين.**

هنالك من اشار الى ان منظومتنا الثقافية متناقضة في قيمها، وتخدم افراد وفئات معينة" نحن نمشي على قيم معينة تتناسب مع مصلحتنا احيانا، والمصلحة هي الي بتحكم. في احيان بنشعر ان في قضية معينة ابتخدم فئة معينة من الرجال او الاسماليين، الي معنين ببقاء السياسة زاي ما هي"

التمييز والصور النمطية لادوار المراة والرجل في سوق العمل

اشارت الادبيات والبيانات الرسمية ان عمل النساء في اعمال الرعاية المنزلية، يحرمهن من فرص المشاركة في القوى العاملة، والحصول على عمل، يستطعن من خلاله الحصول على راتب مادي، يساعد في استقلالهن الاقتصادي. الصور النمطية الاجتماعية التميزية ضد النساء والمتحيزة للذكور ساهمت في اضعاف فرصهن في الوصول الى سوق العمل، كمشاركات في القوى العاملة او عاملات في المهن المختلفة، ومن هذه الصور او القواعد المجتمعية، **تقسيم ادوار العمل بين المراة والرجل في المجتمع على اساس الفروق البيولوجية،** فقد اسندت اعمال الرعاية المنزلية الى النساء، والرجال هم من يعملون في سوق لعمل. الى جانب التميز في سوق العمل ضد النساء على مستوى المهن التي يستطعن العمل بها، والمهن التي لا يستطعن العمل بها، العلاقة ما بين اصحاب العمل والعاملات، فيها جانب من الاستغلال من قبل اصحاب العمل لحاجة النساء للعمل. استغلال في الراتب والاجازات على سبيل المثال لا الحصر.

وعند السؤال عن حق المراة في العمل خارج المنزل؟ اشار الغالبية من المشاركين/ات الى ان المراة لها الحق في المشاركة في سوق العمل والحصول على فرصة عمل، **قال احد المشاركين: " ان عمل المراة حق من حقوقها " المراة من حقها ان تشتغل وتساعد زوجها، مش مهم اراء الناس، العيب ان تطلب من الاخرين مصاري عند الحاجة".** ولكن القلة القليلة اشارت الى انه من الافضل بقاء المراة في المنزل، لان **دورها في اعمال الرعاية المنزلية، وتربية الاولاد،** وقال احد المشاركين: **" الرجل في قطاع غزة، يرفض عمل المراة في سوق العمل، الرجل ينظر للمراة ان هي مجرد شخص مساهم داخل البيت، او شخص فاعل داخل البيت، لكن مش ممكن يكون شخص فاعل داخل المجتمع سواء كان في اماكن العمل او في اماكن صنع القرار، او في اي جوانب اخرى تتعلق بالمجتمع". اوضحت احدى المشاركات ان المراة غير مضطرة في حال كان الزوج يعمل وينفق عليها، وان على المراة الطاعة للرجل سواء كان ابا، أو اخا أو زوجا في هذه الحالة: " اذا كان الزوج بلبي احتياجات الزوجة، في هاي الحالة مش مضطرة تطلع تشتغل بره البيت، براي المراة احسن الها تظل في بيتها. لما تتزوج المراة هو بكون مسؤول عنها، مش يلغي شخصيتها، ويعطيها الحرية، بس اني انا اسمع كلام زوجي او الحد المسؤول عني". وهنالك من راى ان عدم خروج المراة لسوق العمل، يعتبر عنفا اقتصاديا تحت وصاية الرجل، ويؤدي الى سوء في توزيع الموارد وتراجع ففي التنمية والانتاجية والنمو الاقتصادي.** وعبر بعض من المشاركين/ت أن المجتمع لا يعفي المراة من اعمال الرعاية المنزلية، في حال عملت خارج المنزل. وعليها ان تنظم وقتها، قالت احدى المشاركات: **" حتى لو الزوجة تعمل خارج البيت، بترجع بتأدي نفس ادوارها الطبيعية، الي فرضتها عليها البيئة والمجتمع". وهذا يعني زيادة في الاعباء الملقاة على كاهل المراة، في حال عدم تقاسم الادوار بين الجنسين. وقد وصفت احدى المشاركات عدم تقاسم الادوار بالغلط " حتى لو اشتغلت برة البيت، بردة هي مسؤولة عن الشغل داخل المنزل، طبعا هذا اشي غلط". والبعض من المشاركين/ات اشاروا الى ان للمرأة الحق بالعمل، على أن يكون مقيدا بشروط. ومن هذه الشروط: ان لا تقصر باعمال الرعاية المنزلية، (أي ان عمل المراة خارج المنزل، لا يعفيها من اعمال الرعاية المنزلية)، وأن لا يكون العمل ليليا، وان لا يكون عملا ذو طبيعة مرهقة لجسدها، وان يحفظ كرامتها، وان تخرج ضمن ضوابط شرعية، وأن افضل عمل للمراة هو عمل المعلمة، لانه لا يتطلب ساعات طويلة خارج المنزل، وفيه اجازات طويلة. واشار البعض الى اهمية اندماج المراة مع المجتمع الخارجي وعمل في سوق العمل، في صقل شخصيتها، حيث قالت احدى المشاركات: " لما تطلع وتندمج وتحط حدود لاي شخص، بتكون شخصية قوية قادرة على ان تتعامل مع اي موقف، وشخصية قيادية". وقد اشارت احدى السيدات الى ان تجربة المراة في سوق العمل، تعلمها وتصقل من شخصيتها حيث قالت " المراة لا تعيش اقتصادية اللحظة بل تعيش التجربة الاقتصادية– الاجتماعية تبعتها، التكامل بالتجربة سواء بالداخل او الخارج مهم، لان الداخل بعلمك وبصقلك والخارج بعلمك وبصقلك". واشار بعض من المشاركين/ات، الى ضرورة تقاسم افراد الاسرة جميع الاعباء والمسؤوليات المنزلية فيما بينهم، في حال عمل المراة في سوق العمل.**

وعند السؤال عن مصدر هذا التقسيم في المهن بين الذكور والاناث في سوق العمل؟ اشار معظم المشاركين/ات الى ان المجتمع هو المسؤول عن تقسيم المهن بين المراة والرجل في سوق العمل، والبعض اعتبر ان اختيار نوع المهنة هو حرية شخصية للمراة، قالت احد المشاركات **" انا بالنسبة الي، احنا امنمشي على هوى المجتمع، مش شرط المجتمع عم يحكي صح. يعني زاي ما حكينا ما منحدد للمراة شو هي تشتغل او الزلمة شو يشتغل، ليه نمشي مع القطيع". وعند السؤال، عن قدرة المراة على العمل في جميع المهن كما الرجل؟ بشكل عام،** اختلف المشاركون/ات حول هذا الموضوع هنالك من يرى ان المراة تستطيع ان تعمل في جميع المهن بغض النظر عن الفروقات بين الجنسين، **واخرون يرون انها لا تقدر على القيام بجميع المهن كما الرجل، وخاصة المهن التي تحتاج الى القوة العضلية او الجسدية،** او انها غير مناسبة للمراة. **هنالك من قال ان جميع المهن (التقليدية وغير التقليدية)، يجب ان تكون مفتوحة للعمل امام النساء كما الرجال، وان قرار العمل في هذه المهن يرجع الى النساء انفسهن، وليس الى المجتمع. قالت احدى المشاركات: " ان المهن جميعها مفتوحة امام الذكور في سوق العمل، ولكن النساء خياراتهن محدودة، وان الثقافة المجتمعية تختلف بين المدينة وبين القرى في**

محافظة بيت لحم، وان الثقافة المجتمعية تختلف من محافظة الى اخرى، فمحافظة رام الله منفتحة، اكثر من بيت لحم، واكثر من الخليل على التوالي".

وعلى الرغم من هذا الواقع التمييزي ضد النساء في محافظة بيت لحم، الا ان النساء استطاعت ان تكسر القيود التميزية ضد النساء في سوق العمل، **من خلال العمل كسائقة تكسي، وتوصيل طلبات.** قالت احدى المشاركات بهذا الخصوص **" سمعت من عمامي، واولاد عمي، اول اشي ان خياراتهم واسعة، وان هم بقدروا يشتغلوا أكثر من شغلة بس المراة لا، هذا طبعا هم الي حددوا مجتمعيا، ان المراة ما بتقدر تشتغل على تكسي. وتعتبر محافظة بيت لحم متفتحة وتتقبل عمل المراة في مهن غير تقليدية، مقارنة بمحافظات اخرى نتيجة اختلاف الثقافة، ولكن هنالك فرق بين بيت لحم المدينة والقرى " بيت لحم كثير متفتحة وتتقبل هاي الامور، حتى انا بعرف كثير بنات بشتغلوا تكسي، (في عنا بنتين، وفي عنا بنات بوصلوا طلبات– دليفاري)، عاملة توصيل الطلبات لو كانت من القرى، كانت حتتغلب كثير، ولو كانت من بيت لحم نفسها، بعتقد ان بيت لحم كثير متفتحة وتتقبل هاي الامور. محافظة بيت لحم افضل من الخليل في الثقافة، الخليل اصعب من بيت لحم، في الخليل في ناس بلشت تنفتح بس مش زاي هون المراة، لسا الموضوع عندهم شائك، لو كانت عزباء اهون من ما اذا كانت متزوجة اصعب، بيصير عليها ضغط اجتماعي ان انت ليش تشتغلي ليش ما تقعدي الدار، واحسنلك تربي اولادك وهاي القصص، فهي بتصفي مضغوطة نفسيا وبمنعوها تشتغل، رام الله اشتغلت فيها فترة وروحت عليها فترة، منفتحة اكثر من بيت لحم، لسا بيت لحم فيها قرى بتقول ان لا، ابتتشدد من هالناحية رام الله بالمرة كثير مفتوح وكثير احسن".** **اكثر من نصف المشاركين/ات اعتبروا ان العادات والتقاليد تلعب دور في اعادة انتاج التقسيم التقليدي للادوار ما بين الجنسين هنالك من قال ان " عقلية المجتمع هي السبب، والعادات والتقاليد".**

عبر المشاركون/ات عن قبولهم لعمل المراة في الليل فقط في حالة عملها كممرضة او طبيبة في المستشفى، **لتوفر عنصر الامان في هذا المكان.** ولكن كان هنالك اعتراض من قبل العديد من المشاركين/ات على عمل المراة كسائقة تكسي، او توصيل طلبات في الليل، على اعتبار انها تخالف قواعد المجتمع الذي يرفض عمل المراة ليلا **" مش حلو تعمل سائقة تكسي بالليل، ليه ما تروحي تشتغلي بالنهار، يعني هيك مش بنكون (خالف تعرف)". وهنا نرى ربط بعض المشاركين/ات عمل المراة كسائقة تكسي او في توصيل الطلبات بالخطر، ولم ينظروا على ان المراة تؤدي (خدمة توصيل)، ولا يوجد ما يبرر الخوف والقلق. ولكنهم/هن لم يعتادوا على ان يشاهدوا سائقة تكسي عمومي او ان تقوم بتوصيل طلبات في المجتمع، في المجتمعات التي لا يوجد لديها تنميط لادوار الجنسين نرى ان المراة تعمل كسائقة قطارات وباصات...الخ. اشارت احدى المشاركات الى ان المخاطر قد يتعرض لها كلا الجنسين في مهنة توصيل طلبات، ولكن يتم ربط ذلك بالسمعة للبنت " اذا الرجل وقع في المخاطر ممكن الامر لا يؤثر على سمعته، زاي ما باثر على سمعة البنت". وهنالك من اعتبر ان عمل المراة في مهن ذكورية مثل الميكانيك او التبليط او في البناء، يخدش انوثة المراة، وقالت احدى المشاركات: " عمل المراة الميكانيكية غير مقبول اذا كانت بتطومل، الزلمي ما بطلعوا عليه بس البنت بطلعوا عليها". وهنا نرى ربط المجتمع لعمل المراة في بعض المهن بجسدها، واختزال صورة المراة الانثى في مفهوم الجسد، وان جسد المراة مرغوب فيه، وهو عورة، اما الذكر فلا ينظر اليه ،على انه مصدر خوف وقلق للاسرة حتى لو كان مذنبا.**

وهنالك من رفض تنميط عمل النساء وتقيدهن بمهن معينة، (العمل كسائقة تكسي او توصيل الطلبات)، حيث قالت احدى المشاركات من جنين: " انا بالنسبة الي اشتغلت بالليل، اشتغلت اعمال تعتبر للرجال، وهي تدريب الكلاب، والمجتمع كان رافض، وانا ما بهمني راي المجتمع نهائي. الاشي انا شايفتة صح وانا بحبة، وما فيه غلط، بالعكس في حلول لنواجة الاخطار الي بره، اذا في حدا بتعرضلي بالليل

فيني اتعلم الدفاع عن النفس". يمكن القول ان رفض المجتمع لعمل المراة الليلي، يعود لربط ذلك بمفهوم الشرف، حيث قال احد المشاركين " بينظروا لعمل المراة الليلي، كانها رايحة على مرقص او على ملهى، وكانها مش رايحة تشتغل وتأدي واجب"

وعلى الرغم من القيود المجتمعية التميزية ضد النساء في سوق العمل على مستوى المهنة، الا ان هنالك بعض النماذج من النساء اللواتي سلكن سلوكا مخالفا لتلك القواعد المجتمعية التميزية غير الرسمية، واستطعن اقتحام بعض المهن الذكورية غير التقليدية في سوق العمل، ولم يتراجعن، تحت وطأة ردات فعل وضوغوطات المجتمع الرافضة لهذا السلوك، على سبيل المثال، **(سائقة باص في القدس)** **" سيدة في محافظة القدس، تحدت المجتمع وعملت سائقة باص، على الرغم من اعتراض المجتمع على ذلك، على اعتبار ان هذه المهنة تقليديا هي مهنة ذكورية، الدين ما حدد ايش المراة ابتقدر تشتغل او ايش الزلمة، ليه ما نخلي القرار للمراة نفسها هي تقرر اذا بناسب او لا، لان مش احنا بنفرض ان ابتقدريش، لا بالعكس احنا ابنقدر انجرب".** وهنالك البعض من النماذج النسوية التي اقتحمت المهن الذكورية، ونتيجة لردات فعل المجتمع الرافضة، انسحبن من سوق العمل، ولم يكملن.

ذكر احد المشاركين على دور العادات والتقاليد في تقيد عمل النساء في سوق العمل في جنين، حيث قال: **" العادات والتقاليد طمست المراة كثير عنا، عشان هيك متداول عنا ان الرجل كل شيء، والبنات هاي الايام بحبيوا العار، ومن هذا الحكي. مثلا (شغل المطاعم)، انا كثير من صحابي لما اطلع معهم، لما بشوفوا بنات بشتغلوا في المطاعم بصيروا يحكوا عليهم، الله يهديهم. سالتهم ليش، حكولي بزبطش هذا الشغل للمراة، يعني هيك العادات والتقاليد".**

اشار احد المشاركين الشباب الى دور مفهوم القوامة والعادات والتقاليد، فيه تقيد لحرية النساء من ناحية العمل والتعليم في قطاع غزة ودور المخاتير ورجال الاصلاح السلبية، في تعزيز الثقافة والهوية الذكورية. ومن الصور النمطية التي نشات عن مفهوم القوامة، ان الرجل هو المعيل الاساسي للاسرة، وهو من يجب ان يعمل في سوق العمل " في موضوع القوامة ان الرجال قوامون على النساء، الفكرة ان هذا الاشي موجود في قطاع غزة، تحديدا انا بحكيلك على منطقتنا ولكن في قطاع غزة هذا الاشي موجود وبشكل كبير، النساء هنا بتعاني كثير من تقيد في الحريات من ناحية التعليم والعمل، والعلاقات الاجتماعية. القوامة الزمتها بالعمل داخل البيت، المشكلة ما في ارضية خصبة ان نبني عليها، فيما يتعلق بدعم النساء او تعديل مفهوم القوامة للرجال على النساء. لكن باعتقادي ان موضوع القوامة، لو تم اخذ النصوص الدينية بشكل صحيح، صدقا راح يكون للمراة دور كبير في المجتمع، وراح يكون الها دور مختلف كليا عن الي احنا اساسا بنعرفة، او متعارف علية، لكن بتضلها احنا تابعين للعادات والتقاليد وهذه مشكلة".

تعتبر المنظومة الاجتماعية مفككة في قطاع غزة، وقد لعبت الاحزاب السياسية ورجال الاصلاح والعادات والتقاليد، وغياب بعض القوانين كقانون الضمان الاجتماعي احيانا، او وجود قوانين غير ملائمة لتحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين في مجال الحقوق الاقتصادية، والحماية الاجتماعية، ولا يوجد مراقبة على تطبيق قانون العمل فيما يتعلق بالحد الادنى للاجور. " توفير القوانين الملائمة يعني اليوم المراة الي ما في الها دخل، ما في الها ضمان، باعتبار ان المنظومة الاجتماعية مفككة جدا. الاحزاب السياسية كان الها دور في هذا الاشي، في رجال الاصلاح والعادات والتقاليد، حتى كمان القوانين مش ملائمة لكفالة الحقوق، المساواة، وتحقيق العدالة بين الرجل والمراة داخل المجتمع. يعني راي انا مع وبشكل كبير يكون موجود قانون للضمان الاجتماعي، والعمل على تطبيق القانون فيما يتعلق الاجور، لان صدقا المراة الي ابتشتغل في رياض الاطفال او في امكان العمل المهنية لا تاخذ راتب الحد الادنى من الاجور الذي نص عليه القانون، ولا نصة وحتى شو اربعمئة او 500 شيكل لامراة ابتشتغل في رياض الاطفال ما يقارب 8-10 ساعات يوميا، واحيانا

بكون في كثير مش مطبق القانون، بالاضافة لتعديل بعض القوانين الموجودة يمكن ان نصل لمجتمع ديمقراطي متكامل يحقق العدالة لكلا الجنسين".

والبعض اعتبر ان المجتمع ينظر للمراة على انها غير قادرة على عمل كل شيء كما الرجل " ما بنظروش للمراة ان هي قادرة تعمل كل اشي بعمل الرجل، حتى باحسن ما بعملة الرجل" الا ان هذا لم يمنع بعض النساء من اختراق بعض المهن الذكورية، قالت احدى المشاركات " المراة ممكن تشتغل باي مجال بدها اياه، حتى ممكن تشتغل نجارة". في قطاع غزة عملت المراة " سواقة في خان يونس"، ولم تتراجع تحت وطاة ردة فعل المجتمع السلبية، لان لديها طموح. اشارت احدى المشاركات الى انها تدرس سكرتاريا طبية، ولكن تعتقد ان اهلها لن يسمحوا لها بالعمل، " اهلي عندهم فكر زاي العادات القديمة تبعت اهاليهم، ان البنت ما بينفع تطلع تشتغل برة". المراة في قطاع غزة استطاعت ان تخترق بعض المهن غير التقليدية، سيدة استطاعت ان تشتغل في "كازية"، واخرى فتحت محل جوالات، وسيدة اخرى فتحت مكتب تكسي للسيدات، على الرغم من ردات الفعل السلبية، الا انهن لم يتراجعن.

تلاقي النساء صعوبة في الحصول على فرصة عمل داخل سوق العمل، ويتم استغلالهن من قبل المؤسسات وخاصة في حالة العمل التطوعي. الدول الاوروبية تعمل على توفير فرص عمل للنساء وتجبرهن على العمل، وخير مثال على ذلك السويد. " اما بالنسبة لعمل المراة خارج المنزل، بتروح المراة تترجى المؤسسات او الاماكن بدها تستنجد في حدا يوفر الها فرصة عمل سواء تطوع او مقابل اجر، فبتتغلب كثير لحد ما تلاقي الي بدها اياه، لو صار بدها تتطوع في المؤسسة الموظفين بحملوها فوق طاقتها شغل، وبيعطوها الاشياء الي هم لازم يشتغلوها دول برة تجبر المراة، انا في تواصل مع احد صديقاتي في دولة السويد بقولها، بجبروا المراة ان تشتغل وبوفروا لها العمل، ولازم ان تقوم فيه، وفي حال ان المراة كانت حاضنة لطفل، تعفى من هذا العمل، او في حالة ان المراة بتواصل دراستها تعفى من هذا العمل، اين نحن من هذا الجميل الذي تقوم به الدولة؟"

اشار المشاركون/ات ان ما تقدمة وزارة الشؤون الاجتماعية للنساء الارامل او المطلقات، غير كافي للعيش بكرامة، قالت احدى المشاركات: " احنا لو بدنا نقول الشؤون الي ابتطلع للمراة المطلقة، او الارملة بدناش نجيب المراة العادية، بالاحقية لهدول النساء بتلاقيها الدولة بتحملها 100 جميلة، وكل 6 اشهر مرة، لما بدها تطلعلها شغلة، شو بدوا يكفيها 6 شهور. ايضا لا تدعم وزارة الشؤون الاجتماعية النساء خريجات الجامعات العاطلات عن العمل، " المال العام الي حق للشعب كلة دون استثناء، بتروح مراة متزوجة عاطلة عن العمل، وبنقول ان تخرجت من الجامعة، وبدها تحاول ان تحقق ذاتها فبتروح بتطالب، وهذا صار حقيقي مع صديقتي، فبروحوا بقولولها المسؤولين في وزارة الشؤون الاجتماعية، ان انت لازم تكوني مطلقة. بسالوها هل انت مطلقة؟، بتقولهم لا. هل انت ارملة؟ بتقولهم لا، بس زوجي عاطل عن العمل، يستي زوجك شغال، بس انا بدي احس بدخل عليا مال، ليش انا بدي كون دايما تابعة للرجل".

معظم المشاركين/ات اشاروا الى ان المراة تستطيع ان تشتغل في جميع المهن التي يشتغل بها الرجل، الا ان البعض اشاروا الى ان النساء لا يستطعن العمل في بعض المهن مثل مهنة " البناء"، على اساس الفروقات البيولوجية بينهما، وخاصة الجسدية منها. ومن الصورة النمطية ان " قدرات الرجل الجسدية اقوى من الرجل "، ولكن البعض الاخر رفض هذه المقولة على اعتبار ان النساء لديهن قدرة جسدية كبيرة اكثر من الرجال، فهم يمتلكون قوة جسدية كبيرة للانجاب/ الولادة، وان النساء منذ القدم كانت تشتغل في الزراعة في اعمال وانشطة تحتاج الى جهد وتعب مثل القطف والتعشيب والحراثة، وان النساء تقوم بالحراثة على التراكتور كما في محافظة اريحا (منطقة الاغوار)، كما كانت تساعد في البناء، تحمل حجارة والاسمنت...الخ. واحدى المشاركات قالت من جنين: " انا بعترض ان من ناحية جسدية ان الرجل اقوى من المراة، لان احنا عنا قدرة نتحمل وجع الخلفة أو الولادة، وهذا الاشي مثبت علميا، ما في شيء بمنع المراة

ان تعمل في البناء، اذا هي بتحب، او بكراج سيارات، مدام هي مصرة على الموضوع، لازم المجتمع يشجعها، ونبلش من عند ابوها واخوها. وين المشكلة ان تشتغل كنادلة بمطعم او طباخة، هي ما عم تطلب حاجة من احد، هي بدها تكون مستقلة. المجتمع بس بنظرلها نظرة غلط، لان في تخلف في التربية، او من ناحية المعتقدات". وبهذا الخصوص قال احد المشاركين: " في نساء في جنين عندها قدرة جسدية تشتغل شغل الرجال" . قالت احدى المشاركات الى ان هذه الاختلافات البيولوجية بين الجنسين، قادت الى عدم مساواة الدين بين المراة والرجل في جميع النواحي " في فروقات بيولوجية تمنع المراة ان تشتغل (ميكانيكية)، لان هذا الاشي خلص يعني كان للرجل، ممكن يكون هو احسن فيها وممكن المراة، وممكن بردوا بالتعليم تكون هي فيها افضل من الرجل، ممكن الرجل يكون بالبناء افضل من المراة يعني في اختلافات، عشان هيك الدين لم يساوي بين المراة والرجل في كل النواحي. هذه بردة ميول، المراة ما راح تميل انها تشتغل شغل زلمي (بناء) بردوا الرجل ما راح يميل ان (يطبخ). واشارت احدى المشتركات الى ان القدرة الجسدية لدى المراة موجودة ولكن الثقافة المجتمعية تحد احيانا من هذه القدرات واستغلالها " القدرة لدى النساء موجودة ولكن الي بحاول يخفي هذه القدرة هي الثقافة الموجودة في المجتمع". نلاحظ ان النساء مقيدات بنوعية معينة من الاعمال، حيث يعتبر المجتمع ان هذه الاعمال تتناسب مع قدرات المراة الجسدية

وهنالك من اعتبرت ان عدم عمل المراة في البناء هو تكريم للمراة ولجسدها " البنات ما ببنوا هذا تكريم الهم ولجسدهن. مش لان ما بقدروش بس لان طبيعة الانثى، ما عندهم القدرة الجسدية، مش حلو يبنوا". وهنالك من اشار الى قضية الخوف او عدم الامان من الاختلاط بين الذكور والاناث، قالت احدى المشاركات: " ان المراة يمكن ان تعمل في شيف في مطعم نسائي، او سائق تكسي للبنات. في عنا ناس من الزمن القديم، ما بقبلوا بناتهم يطلعوا مع مين ما كان. وانا بالمدرسة كان عنا بنات من منطقة ثانية، ممنوع يجوا مع زلام، بيجوا بس مع سائقة، هي بتوصلهم وهي بتروحهم". وهنا نلاحظ التوجة لدى بعض النساء، حيث اتجهن للعمل في مهن تعتبر ذكورية بامتياز، كان يَعْمَلن على تقديم الخدمات فقط لفئة النساء دون الرجال، من خلال افتتاح (مطعم او كافي للنساء، محل جوالات للنساء، مكتب تكسي للنساء). هذا التوجة يوجد في قطاع غزة، فقد اشارت احدى المشاركات الى انها وعائلتها، ستقوم بفتح مكتب تكسي سيارات للنساء في الضفة الغربية، ولكن هذا التوجة يمكن ان يعزز في المجتمع مفهوم منع الاختلاط او الفصل بين النساء والرجال في المجتمع.

ومن بين الصفات الانثوية التي حددها المجتمع للمراة، انها عاطفية، قالت احد المشاركات " انا بحكي ان حسب احنا طبيعتنا الجسدية، والعاطفية، وتكوينا كنساء، مش كل المهن بتناسبنا، نفس الاشي الرجال مش كل المهن بتناسبهم، يعني في عنا قدرات احنا نتفوق فيها على الرجال، وفي عندهم قدرات بتفوقوا فيها على النساء، مش معقول تشوفي مراة بتجبل باطون، وكما صعب تشوفي رجل بيعمل في حضانة، يعني هذه قدرات متفاوتة ربنا خلقنا فيها". وهنالك من ربط بين عاطفة المراة، وقدرتها على اخذ القرار، لهذا السبب لا نرى النساء تعمل في سلك القضاء (قاضيات) قال احد المشاركين " النظرة العامة للمجتمع، ان المراة شخص عاطفي، ما بقدر ياخذ قرار داخل المكان الي هو بكون موجود فيه". هنالك من يرى ان اعتبار الفروقات الجسدية لا يجب تعميمها على كل النساء. قالت احدى المشاركات " هذا الحكي احنا ما ابنقدر نجزمة اذا هي ما بتقدر تشتغل في بطون، انت ما ابتقدري تمام، مش عشان اغلب النساء ما بقدروا احنا نحط قانون مجتمعي ان النساء ما بقدروا ونلغي احقيتهم في انهم يشتغلوا، في نساء بقدروا عادي في نساء بقدروا يشتغلوا، وعندهم اهتمام في هاي الامور، مثال الفلاحات الي عنا في البلد قوايا جدا، عنجد المراة فيهم قد عشر زلام، هدول عندهم قوة جسدية وعم يشتغلوا كل الي انت عم تحكي، هل عندهم الرغبة ام لا، هم ما اختاروا يشتغلوا في الزراعة هو انفرض عليهم، لان ايش مقبول مجتمعيا، فاحنا بس

الي بدي احكي مش مفروض نفرض على المراة اي اشي على اساس ان احنا ابنفترض ان هي ما ابتقدر، عادي لو ان ابنفترض ان هي ما ابتقدر في نساء ممكن تقدر وبفضلوا هذا الاشي".

وهنالك من راى ان المجتمع قد حدد خصائص وصفات "الانوثة" بالخجولة، والناعمة، ذات الشعر الطويل، وامور أخرى، وبالتالي لا تستطيع النساء العمل كميكاني سيارات او سائقة تكسي، فهذا يؤثر على انوثتها، قالت احدى المشاركات: " هم بنوها على الصورة النمطية للانثى، حتى هذا في اله كثير جوانب ثانية، الي هو لازم تكوني خجولة لازم تكوني ناعمة، لازم يكون شعرك طويل، هاي كل الشغلات، فهاي الصورة النمطية من المجتمع فرضت علينا. ان تشتغل المراة كسائقة او ميكانيكي، فهي بتصير منتقدة او مثلا بجرحوا انوثتها. بالصورة النمطية ان انوثتك هيك مجروحة، فعليا هو الانوثة مش اشي ينجرح عشان انت ابتعملي اشي بالعكس. هذا اشي ابتفتخري فيه انك انت قادرة وانك انتي مش ضعيفة".

اشارت احدى المشاركات ان العمل في مهنة البناء، يمكن يسبب اضرارا جسدية وصحية للنساء، لذلك لا يجب ان تعمل النساء فيها، الا في حالة دخول التكنولوجيا على المهنة، وايضا توفر الرغبة للعمل بها. " انا ما راح فكر اشتغل في البناء لان اصلا طبيعة الجسم هي تختلف بين المراة والرجل، يمكن تسبب لي اضرار ومشاكل على صحتي، انا غير عن الزلمي. اذا كان ميولي اتجاهها وحابة اعملها ودخلت التكنولوجيا اه بعملها، وخلي المجتمع يحكي عادي، بالاخر راح يضلوا يحكوا علينا الواحدة مفروض تتحدى الكل. لان احنا مجتمعنا مع الرجل وقديش احنا بنحاول نغير بتضل تلف الدائرة وابترجع على الرجل كل شيء مسموح لاله. للمراة لا يعتبر خطا، ان هيك مجتمعنا مش عم يتطور، لسا تفكيرنا عشائري مش تحرري مش راضيين نطلع من الصندوق لسا داخل الصندوق بنفكر".

وسلط بعض المشاركين/ات على صور نمطية اخرى في المجتمع تفرق بين النساء والرجال ، يعتبر الرجل هو الافضل من النساء في امور عديدة العقل، الكفاءة، وصاحب القدرة، (بمعنى ان الرجل افضل من المراة في القدرة والكفاءة على الاداء)، قالت احدى المشاركات: " دائما نعتبر الرجل عنده كفاءة، والرجل بيقدر، والرجل بيستحق، المراة اقل، المراة مش ضروري تشتغل" . وهنالك من يعتبر ان الرجل اذكى من المراة، او ان عقل الرجل افضل من المراة، قالت احدى المشاركات: " في مس حكتلنا ان الرجل اذكى من المراة، الرجل ممكن يحقق احلامة بس احنا بحس ان صعب، لان هو ما بفكر يرجع لطفلة راي ما بتفكر المراة الام، او ان يرجع عالبيت وقت معين، بحس هذا موضوع بقيد المراة، في مراة عندها موهبة او شيء معين ما بنلاقي موجود بالمجتمع. في مس حكتلنا ان عقل الرجل افضل من المراة، لان هم الهم علماء اكثر او هم كتاب اكثر من المراة، بفكر ان عمل البيت الرجل ما بفكر يرجع يشتغل في البيت، او يطبخ، اذا صار في تعاون بين المراة والرجل هي ابتقدر تحقق احلامها ان تصير عالمة او كاتبة او هيك". وهنالك من اعتبر تفكير المراة شبكي، يستطيع ان يفكر بامور عديدة بنفس الوقت، ولكن الرجل يفكر بامر واحد فقط، قالت احد المشاركات: " درست في الجامعة ان عقل المراة بقدر يفكر باكثر من اشي، واكثر من طريقة، أكثر من الرجل، الرجل بس بدوا الاشي دايركت (مباشر)، والاشي بياخذوا بشكل مباشر بدون ما يفكر، بنشوف عقل النساء بتفكر باكثر من شغلة بنفس الدقيقة والثانية". ايضا نلاحظ هنا ان النساء مقيدات باعمال معينة من قبل المجتمع، على اعتبار أن بعض الاعمال لا تتناسب مع قدرات المراة الفكرية مقارنة بالرجل.

وهنالك من يلقي باللوم على النساء انفسهن، في اختيار شريك الحياة، الذي يمكن ان يحد من قدراتها وطموحاتها " بتوقع لما ابتختاري شريك حياتك اذا عقليته مش جاي مع عقليتي شايفتة مختلف مع الافكار الي بامن فيها، لما انا بكون بدي حقي واشارك، لما ما بسمحلي اشتغل ما بأمن بقدراتي، انسان بدوا يقص جناحاتي، انا ليش اقبل فيه من الاساس، بينما اذا في تفاهم مع بعض على الاشي. واشارت

اخرى الى اهمية امتلاك الزوج لعقلية وذهنية متفتحة: " انا بدي احكي عن التغيير الي شوفتة بحياتي، انا جاي من بيئة التقسيم فيها كثير واضح، انا الي تصنيف والذمور الهم تصنيف اخر وامتيازات، على مستويات كثيرة لما انا تعلمت واختلطت بجو ثاني كان حظي ان الشخص الي ارتبطت فيه هو اكثر منفتح ذهنيا، لان الو مشاركة بالحياة السياسية...كنت انا بقول وبامن بفكرة المساعدة فكان هو يرفض فكرة المساعدة، ويؤكد على المشاركة". **وهنالك من اشار الى ان المراة يجب ان تكون قوية، تؤمن بقدراتها وذاتها وليست ضعيفة. قالت احد المشاركات** " اذا كانت المراة قوية وامنت بنفسها وكانت انسانة ناجحة اكيد راح تصير اشي منيح. الغلط من الانسان نفسة لما بتكون محصن نفسك ما حدا بقدر يتسللك، بس لما بتكون هش وضعيف اكيد كل حدا راح يتدخل فيه".

ضوى بعض المشاركين/ات الضوء على قضية التمييز ضد النساء بالراتب، حيث تحصل النساء على راتب اقل من الرجل لنفس العمل. قالت احدى المشاركات: " شوفت برنامج مقابلة مع مراة بتشتغل شغل في المجتمع هو للزلمة، وكانت ابتحكي مع ان هي ابتشتغل نفس الساعات والشفتات الي بشتغلها الزلمة الا ان راتبها اقل" **وعند السؤال حول اسباب هذا التمييز، اشار غالبية المشاركين/ات الى ان المجتمع يعتبر الرجل المعيل الاساسي للاسرة، بمعنى ان دور المراة اساسي، وان دور المراة دور ثانوي، وان المجتمع ايضا يعتبر الرجل افضل واكفا من المراة،** قالت احدى المشاركات: " الاعتقاد ان اصلا الزلمة عندة كفاءة اكبر ان يقوم بهذا العمل فاحنا بدنا نعطية راتب ازود".

وهنالك من اشار ان الكثير من حقوق العمال/العاملات العاملين في المؤسسات او الشركات الخاصة تضيع هباءا منثورا. والسبب وراء ذلك، هي طبيعة العلاقة التي تربط بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي. ففي حال وصول اصحاب رؤوس الاموال الى مواقع صنع القرار، او نشوء مصالح متبادلة ما بين الطرفين، فان إعْمَالْ الحقوق من قبل الدولة يصبح غير واقعي وغير قابل للتنفيذ. فعلى سبيل المثال: نرى ان الشركات الخاصة تعطي النساء رواتب اقل من الحد الادنى للاجور المقرر من قبل الحكومة، أو تعطي النساء رواتب اقل من رواتب الرجال لنفس العمل، كما يهضم حق العمال والعاملات في حالة اصابات العمل. قال احد المشاركين والعاملين في احد شركات القطاع الخاص: " في رمضان تقل ساعات الدوام، بدل دوام (سبع ساعات ونصف)، نداوم (6 ساعات). الشركة دعمت الحكومة بمبلغ محترم، بالمقابل صار عنا يوم العمل (سبعة ساعات ونصف بدل 6 ساعات) في رمضان، كَأَنُ اليوم طبيعي ومش برمضان. في امتيازات وكبونات كانوا بيعطوها للموظفين لغوها بحجة كورونا، وحتى يغطوا على هذا الموضوع، اعطوا مبالغ خيالية للحكومة، فهيك انت بتكوني سكتي الحكومة، وهيك اصحاب رؤوس الاموال هم المتحكمين مش الحكومة".

اشار بعض المشاركون/ات الى ان اصحاب العمل يقومون باستغلال الصفات الانثوية لدى الفتيات، فيميلون الى تعين النساء او الفتيات للعمل كسكرتيرات، حيث يقوم اصحاب الاعمال باستغلال هذه الصفات، في جلب الزبائن، قالت احد المشاركات: " سمعت المدير بقول ان الزلمة بعيل عيلة، والزلمة بكون بدوا يعمل نفقة وبحتاج هذا المبلغ، بس الانثى شو بدها فية غير لالها بس. وهم بيعطوا الحق لالهم ان يعطوهم اكثر منها. كان مديري بدوا سكرتيرة، قالي بدي بنت، فانا بسال ليش؟ طبعا اولا الصورة النمطية للبنت انها لبقة ولطيفة وانثى بتجيب زبائن، وثاني اشي: انهم ما بطلبوش كثير، وهون المشكلة فينا احنا ما منقدر حالنا، في بنات كانوا بيعملوا 8 ساعات في اليوم على 800 شيكل وبشتغلوا 6 ايام بالاسبوع". **وتم ذكر ان احد الاسباب في حصول النساء على راتب اقل، هو عدم تقديرهن لذاتهن او انفسهن بشكل اكبر من الرجال، قالت احدى المشاركات** " النساء يقدرون ذاتهم بشكل اقل من الرجال، وان المراة عدوة نفسها، **وان ذلك يرجع الى التربية الاسرية التي تميز في المعاملة بين الذكر والانثى".** النساء ترتضى لنفسها العمل براتب منخفض عن الذكور، والحصول ايضا على راتب اقل من الحد الادنى للاجور (1450 شيكل/ الشهر) المحدد من قبل وزارة العمل، من منطلق الحاجة الاقتصادية.

نلاحظ هنا ان هذا التشغيل للنساء من قبل بعض اصحاب العمل ليس بريئا، حيث يتم تشغيل المرأة/ الفتاة واستغلالهن، من جانب استغلال صفاتهن الانثوية وجسدهن لجلب الزبائن، لارتباط الانثى بالصوت الهادئ واللطف والاثارة والاغراء. كما يتم استغلالهن من خلال تقاضيهن لاجر زهيد، دون المراعاة لانسانيتها.

وان النساء احيانا تعاني في سوق العمل، من المعاملة السيئة والاهانة من قبل اصحاب العمل، قالت احدى المشاركات: " في بنات بتعرضوا للاهانة والبهدلة وبضلوا ساكتات، شوفت شباب كثير ما بقبلوا يتعرضوا لبهدلة مستعدين يْعَجِبْوا على صاحب الشغل، ولو فقدوا شغلهم. مش مشكلة، بحكيلك ان كرامتي وما يطب في حتى لو كان مديري بالشغل، انا ما بسمح بينما في بنات كثير ما حكوا". كما ذكرت احدى المشاركات عن تجربتها ومعاناتها مع احدى المؤسسات الاعلامية، وعن الفصل التعسفي للموظفات، وخاصة في ظل كورونا، واستغلال الشركات لحاجة النساء للعمل، وتحميلهن اعباء عمل اكبر من قيمة الراتب المعطى لهن. كما عبرت عن ان دور النقابة سلبي اتجاه الدفاع عن حقوق العاملات، حيث قالت: " انا خسرت شغلي بسبب كورونا، وانا مسؤولة عن عيلتي وانا حاولت كثير اشتغل شغلات، لكن اتفاجئ ان اصبح الهم الوحيد لمجتمعي ان يعرفوا انا عند مين بشتغل وشو اخلاقياتة، واجب علي ادور اذا في شاغر وظيفي او في كمان ناس محترمين، المجتمع بثقل علينا كثير في المعايير الي بطلبها ومش تاركلنا فرص، لا بدهم يساعدوني ولا كمان تاركيني اشتغل، انا كنت صحفية في مؤسسة اعلامية، بسبب كورونا ما قدرت تدفعلي راتبي، فقالولي احنا منتاسف ويعطيكي العافية. دائما بشغلوا البنات لان بيعرفوا البنات الحلقة الاضعف، وكانوا يضغطوا علينا بشغلت ان باي لحظة ممكن تطردي، لان احنا بنات وعنا مسؤوليات، فاصبحوا بشغلوا البنات لانهم بسكتوا عن الرواتب، ما في حدى بوقف معهم، مع العلم ان النقابة بتكون عارفة الاخطاء الي عم بتصير، وانا بسمية جرم بحقنا، وبستنونا احنا نحكي واذا حكينا هيك هيك احنا خسرانين وظائفنا. كانوا يعطونا الحد الادنى من الاجور، ولكن انا لما بكون عندي عدد افراد عيلتي 4، مطلوبين مني (1500 شيكل) ما راح تكفيني ولا باي شيء، ليش اطلب زيادة بصراحة حطوا حطاطي، فيش اشهر تم طردي من العمل بحجة كورونا، وكثير صار حملات ضغوط على زميلات لالي وللاسف قدموا استقالاتهم، انا كنت بشتغل عن 3 موظفين للمؤسسة".

وعلى الرغم من هذا وذاك، فان النساء لا يلجأن الى تقديم شكاوى ضد اصحاب العمل، حتى لا يفقدن اعمالهن، حتى ولو كان عملا غير لائق، قالت احدى المشاركات: " الخوف عند النساء من ان تفقد العمل، فبصفي يفكر ان انت ما راح تشتكي". وذهب البعض الى ان المراة تختار بين امرين أَحْلاهُمَا مُرْ، اما الراتب الضئيل او فقدان العمل" احيانا الحاجة ابتدفع الانسان يتحمل اي اشي، انو احسن ان تشتغل وتحصل على راتب قليل، ويلا مش لاقية تاكل، لا راح يكون اشي اهون من اشي، احيانا الانسان بقبل ينذل في شغل، ويكون راتبة ضعيف، ولا ان يمد ايدة للناس.

وهنالك من ارجع ضعف تقدير المراة لذاتها، الى التربية والتنشئة الاسرية، قالت احدى المشاركات: " الاساس ان النساء بقدروا حالهم اقل، الاساس في التربية وهي صغيرة، ان دائما مجتمعاتنا في شغلات كثيرة مثلا عادي يعملها الولد بس مش عادي تعملها البنت، البنت بنحاسبها وبنغلطها وبنقمعها، هذا راح يطلع البنت شخصيتها ضعيفة وفيش عندها ثقة، حتى لو هي على حق وراح يطلع الولد شخصية قوية، وثقة بنفسة، وشخصية تاكل حق غيرها حتى لو هي على باطل. لو من الاساس وضعنا اساس تربية صح للبنت وللولد وما ميزنا بالتربية، البنت مستحيل تشوف حالها طرف ضعيف، فالمراة الحامل بدهم ياها تخلف لحد ما تجيب الولد، وبدهم بعدها ولد تاني وثالث، لان بالاساس اعطينا قيمة للذكر اعلى من الانثى، حتى كمان في اشي مستغربة منه ان حتى النساء بحبوا يخلفوا ذكور اكثر من البنات، حتى المراة هي نفسها هي عدوة حالها في كثير مواقف. الام هي نفسها بتكون بتعامل الذكر افضل من الانثى. اذا الام مش واعية كيف بدك تنتجي جيل واثق من نفسة". ولكن اشارت رئيسة بلدية بيت لقيا، الى اهمية دعم الزوج لزوجتة، لكي تنجح وتتحمل انتقادات وردات

فعل المجتمع، واشارت الى ان وجود النساء في مواقع صنع القرار، يساعد النساء في التعبير عن احتياجتهن وكذلك الاطفال، حيث قالت " زوجي داعم اساسي بالنسبة الي، اذا بشوففني شوي يئست او احبطت في المجتمع، هو بصراحة بدعمني ان انت بتقدري، حتى لو فلان حكى وعلان حكى، بس في كثير معاكي وداعمينك. في البلدية فيها كل الانماط والافكار كانوا يدخلوا عندي يحكوا احتياجاتهم من حجات كبار وصبايا وشباب واطفال صاروا يحكولي ما عنا حديقة بدنا حديقة. بس الرجل مش مالوف عندة ان الطفل يوصلوا عنده ويحكوا احتياجاتهم"

وهنالك من اشار الى ان الوضع الاقتصادي الصعب في فلسطين، يساهم في تغيير الادوار الاجتماعية للاسر. قالت احدى المشاركات ان خروج بعض النساء للعمل ليس خيارا بل اجبارا: " الرجل اصبح غير قادر ان يعيل الاسرة لحالة، مما اجبر المراة على ان تطلع تشتغل"

هنالك فجوات واضحة بين الذكور والاناث فيما يتعلق بالوصول الى مواقع صنع القرار، حيث اشارت بيانات الاحصاء المركزي ان الرجال يحصلون على مواقع قيادية اكثر من النساء، " مفروض المراة تكون قيادية في المجتمع، او نكون قيادين في مجلس الطلبة بالجامعة، للاسف حتى لو نفوت انثى على المجلس، البنات نفسهم ما بدعموهم البنات نفسهم بروحوا للذكور، بعتبروهم هم الاحسن، هم راح يوصلوا اصواتهم، بصيروا ينتقدوا في البنات الي مثلا بدهم يشتركوا بهذا الاشي" هنالك من يرى ان التغيير يجب ان ينبع من داخل الفرد، وان يبادر الى التغيير، " احنا اساس المجتمع، كل واحد بدوا يغير في المجتمع، يبدا يغير من نفسة".

ذكر المشاركون/ات نقطة مهمة وهي ترتبط بسيطرة وتحكم الرجل براتب المراة، والسيطرة على املاكها او املاك الاسرة. هنالك من اشار الى ان الرجل يسيطر ويتحكم بالراتب التي تحصل عليه المراة، والذي تتحصل عليه المراة نتيجة العمل، وان المراة تجهل ان لديها ذمة مالية مستقلة مثل الرجل، قالت احد المشاركات: " في نقطة تجهلها المراة، والي هي استقلال الذمة المالية لديها، ما عندها شعور ان لازم يكون عندها ذمة مالية مستقلة حتى لو كانت غير عاملة، لازم يكون لها مال خاص فيها، حتى لو كان مصدرة دعم الاهل او الاب او الاخ، فبتلاقي المراة بتكون موظفة وابتشتري ارض مثلا بتروح ابتاخذ من البنك او قروض لتامين مستقبلها لاحقا، بتروح تكتب الارض باسم زوجها، قصة انا لاحظتها ومسكتها من البداية ان كتبها باسمو وصارت هي كمان تساعدة في البناء، وراح بالنهاية غدر فيها واتزوج وبدوا يسكن الزوجة الثانية فوقها، والان قاعدة ابتسعى في القضاء ان يحفظ حقها، ويقولها قد ما كان ان هذا الحق، وكل الكمبيالات والشيكات باسمها مش باسمة، للاسف لم ينصفها القضاء. لان هذا كان عدم ادراك من قبل المراة. واحدة ابتشتغل في شركة جوال اشترت شقة الشقة كتبتها باسم زوجها وانا انصحها لازم لا بينك وبينه، رفضت انا بدي اشك في زوجي، بياخذوها من باب الشك والخيانة، لا هو هذا باب الحق واليقين والمصلحة الشخصية الك والمصلحة العامة لاولادك، لو انت ما دورتي عليهم بروح بتزوج، بقولك انت راتبك اصرفي انت وولادك عليهم، وانا راتبي بصرف على زوجتي الثانية". وذكر احد المشاركين ما شاهدة من تصرف الزوج مع زوجتة امام جهاز الصراف الالي: " انا بعتقد ان هذا ضروري، انا شاهدت موقف سريع امام عيوني ان الزوج وزوجتة كانوا واقفين امام الصراف الالي في البنك وهي موظفة، وهو اخذ الصراف الالي تبعها، وهي ما بدها تسحب فلوس، ولكن صار الموضوع ان غصب عنها".

اشارت احدى المشاركات الى ان فكرة التمكين الاقتصادي لا تعني ان نمكن المراة من الوصول الى فرصة العمل والحصول على راتب، بل يجب ان تصل الى مرحلة التحكم بالراتب " من واقع الحال في نساء في مناصب عليا، وهم ما بملكوا غير مصروفهم، الي ازواجهم بسيطروا عليه، وبسحبوا من البنك". اشارت احدى المحاميات، الى التاثيرات التي تتعرض لها النساء في حال اصرار الزوجات على استقلالها الاقتصادي، ومن هذه التاثيرات الطلاق، لذلك يجب ان يكون هنالك قانون يحمي النساء " اصرارهم على موقفهم في الاستقلال الاقتصادي وملكية البيت ادى الى الطلاق، ما عندي قانون يحمي النساء"

اشار بعض المشاركون/ات الى اهمية قانون العمل في تنظيم العلاقة بين العمال واصحاب العمل، وحماية حقوق العمال، وان هذا القانون بحاجة الى تعديل، حيث ظهرت قضايا لا ياخذها قانون العمل بعين الاعتبار، خدم المنازل، المزارعات، العمل عن بعد، والاعمال المنزلية، والعمل والحر، العلاوات...الخ، قالت احدى المشاركات: " اليوم ظهر علينا اعمال جديدة الها علاقة بالاعمال المنزلية، والعمل عن بعد والي اصبح مشتهر في قطاع غزة، وخاصة في قطاع تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات، والاعمال الحرة (Freelancer)، والتحايل الي بصير على هذا الموضوع، وايضا العمل التطوعي، وهنالك العمال المتدربين الي بشتغلوا". وهنالك من اشارت الى ضرورة ان يضمن القانون حق النساء في العمل ويعمل على حمايتهن، ومن ثم قرار العمل من عدمة هو قرار شخصي للنساء، ولكن قالت احد المشاركات " مفروض ان القانون يعطيني حقي، وبعدين بصفي الي الخيار[33] ". ولكن الحديث هنا ليس عن معيقات قانونية فقط وانما اجتماعية، فلو قررت النساء الخروج الى سوق العمل، فان ضمان القانون لحقوق النساء، وعدم التمييز ضدهن، ليس كافيا لوجود المعيقات الاجتماعية.

اشار بعض المشاركين/ات الى اهمية التعليم في احداث تغيرات ايجابية، على تقسيم الادوار التقليدي بين الجنسين في المجتمع، وعلى تغيير المفاهيم لدى الاب والام " تقسيم الادوار في العالم العربي، في تغيير ايجابي بين السابق والوقت الحالي، خاصة في ظل تعليم الاناث، هو النسبة الاكبر في فلسطين وفي قطاع غزة، في طفرة تعليمية كبيرة، واصبح في تغيير في المفاهيم، يعني اليوم انا شخصيا قبل ما اشتغل، وانا كنت ادرس كان في قيود في البيت، وبعد ما طلعت على سوق العمل اصبح في تغيير في الاسرة على مفاهيم الاب والام، كنت اطلع ممنوع تتاخري كانت امي تنتظرني على باب البيت لما اتاخر 10 دقائق، الان اختلفت المفاهيم بناء على الوعي والثقافة العلمية، لدى الفتيات في قطاع غزة، وهذا كثيرا ما نلمسة". ذكرت وقد اكدت تجربة احدى المشاركات ان مناهج التعليم تعيد انتاج الادوار التقليدية بين الجنسين وتعمقها، حيث قالت: كنت مديرة مدرسة، وتطلعت على كل المناهج من الاول للتوجيهي، الادوار بقيت كما هي، ظلت ليلى تجلي من سنة التسعين، ولليوم وهي بتساعد امها، اطلعت على منهاج صف عاشر في التربية المدنية، حتى طرح الادوار والنظريات لتوسعي مدارك طلابك، ما زال واضع المناهج الفلسطيني يعمق الادوار، المدرسة تعمق الادوار وترسخها"

ردة فعل المجتمع على كسر الرجال والنساء القواعد التمييزية والصور النمطية، لادوار الرجال والنساء في المجتمع.

تحتوي ايديولوجيات النوع الاجتماعي على معايير وقواعد تتعلق بالسلوك، وتحدد السمات/ الخاصائص، كما انه يعيد انتاج مجموعة من المعتقدات والعادات، لدعم هذه المعايير والقواعد الاجتماعية، ويتم المحافظة على هذه المعايير عن طريق مكافئة الذين يتوافقون معها مثل (المكانة في المجتمع)، والعقوبات الاجتماعية ضد الاشخاص الذين لا يتوافقون معها مثل (النميمة او النبذ او العنف...الخ) ، وتكمن قوة هذه القواعد في انها تبدو توافقة وغير قابلة للتفاوض، بينما تستند في الواقع الى عدم المساواة والقوة. هذه القواعد تعتبر راسخة لدرجة انه إذا حاول الرجل أو المرأة الخروج عن هذه الصورة النمطية، والتصرف بشكل مختلف عما يُتوقع من كل منها، يعتبرون من قبل المجتمع مخالفين للطبيعة. فعلى سبيل المثال، توصم[34] النساء العاملات في بعض المهن غير التقليدية، والمتحملات للمسؤولية

[33] الخيار الشخصي بالعمل من عدمة

[34] الوصمة: هي اطلاق او الصاق مسميات غير مرغوب فيها بالفرد من جانب الاخرين، على نحو يحرمة من التقبل الاجتماعي، او تاييد المجتمع له لانه شخص مختلف عن بقية افراد المجتمع.

والقادرات على اتخاذ قراراتهن في مجتمعنا بأنهن "مسترجلات أو اخت الرجال"، بينما يوصم الرجل الذي لا يتصرف بشكل ذكوري على انه " ليس بزلمة/ رجل أو هو امراة او انثى". نعت المراة بالمسترجلة، يعني اعطاء المراة صفات الرجولة من قوة وشجاعة، وانها صاحبة موقف ...الخ، وان نعت الرجل بالمراة او الانثى، اي تقليل من شان الرجل، وهو يعتبر ضرب من السب والشتم والتقليل من الشأن والذات.

النسوة اللائي خرجن على القواعد التمييزية في المحافظات الفلسطينية، واجهن اشكالا مختلفة من ردات الفعل والعواقب من قبل المجتمع، حيث اشار المشاركين/ات في المحافظات الى بعض هذه النماذج من النساء اللائي تجرأن على كسر القيود التمييزية والقواعد الاجتماعية فيما يتعلق بعملهن في مهن غير تقليدية.

فقد اعتبر المشاركين/ات، ان النساء في محافظة جنين تواجه بكثير من المعيقات والضغوطات في حال خروجهن لسوق العمل، او سفرهن خارج البلاد، وخاصة في قرى جنين تحديدا، فهي كما المحافظات الاخرى، لا تتقبل عمل المراة في مهن او وظائف لا تتناسب مع طبيعة المراة. على سبيل المثال، سيدة من قرية ميثلون في جنين، حصلت على رخصة سياقة لشحن ثقيل، وتخطت ما هو متعارف عليه في المجتمع، بان هذه المهنة تقليديا هي للرجل، وتعرضت السيدة لانتقادات وضغوطات وعواقب وخيمة، ادى في النهاية الى تراجعها عن هذا الامر، فقد وصفت بالمسترجلة، وتم مقاطعتها من قبل اخوانها، ومن قبل النساء في المجتمع، واجبرت على الزواج مرة اخرى، رغم عدم رغبتها بذلك. وهذه ضغوطات متنوعة وجدية من المجتمع على النساء والرجال. يمكن ان تكون قوة المعايير والتوقعات كبيرة لدرجة، ان الناس الذين يمتثلون لها، حتى عندما تتعارض مع معتقداتهم ومواقفهم الشخصية.

" بمجرد ما بلشت تاخذ الرخصة، المجتمع ككل صار يحكيلها هذا مش الك، هذا ذكوري وجزء من اخوتها قاطعوها، واعتبروا ان هذا الاشي غلط الي عم تعملة مع العلم ان هي اخذتها عشان شغلها، اخوها عنده مصنع اعادة تدوير نفايات، فكانت تشتغل معاه. اخذتها حتى تسوق السيارة الي بشتغلوا عليها. حتى اهل البلد صاروا يحكوا عنها مسترجلة، ولما تنزل على السوق بعض النساء من البلد ما قبلوا يمشوا معاها، لان انت مش زينا، هي استمرت فترة وبعدين تركت الموضوع تماما، لان هي عندها طفل صغير، وكانت منفصلة، وصار الاشي يسبب لها احراج اكثر، واخوها ما قبل ان هي تكمل معاه في المصنع في النهاية، كانت لما تروح على دائرة النقل وتاخذ دروس كانت تتعرض لمضايقات من الاشخاص الي موجودين ان انت شو جايبك هون، انت مش لاقية اشي تاني تاخذية، خذي اوتومات، وما تاخذي رخصة شحن ثقيل ومن هالحكي، هي بالنهاية خضعت للمجتمع رغم انها حدا قوي، واتزوجت حدا ثاني، رغم انها ما كانت بدها ترتبط، وتركت ابنها حتى تخلص من حكي الناس الي حواليها.

من جانب اخر، بادرت الفتيات في محافظة جنين ونابلس في الاقبال على العمل في المطاعم، وكان هنالك اعتراض من قبل المجتمع على مخالفتهن لقواعد المجتمع. قالت احدى المشاركات: " احد المطاعم يدعى (هب الريح) عندما جابوا بنات اشتغلوا في المطعم، كل اهل جنين اعترضت، ووقفوا ضدهم ان ما بصير بنات يشتغلن بمطعم، بس بعديها ضلوا وتقبلوهم، حاليا في مطاعم (ك. ف. سي) كلياتهم موجودات بنات، قبل اكم سنة ما كان موجود، صار في نظرة عدائية اتجاه هذا الحكي، بس بعديها مع الاصرار صار الاشي".

كما اشارت اخرى: " عملت احدى السيدات غرسون (Waiter)، في احد المطاعم في طولكرم، ولم يكن لديها مشكلة في ذلك، ولكن اعترض المجتمع على ذلك، قالت: " احنا شوي في مجتمعنا، كيف واحدة تقدم او تخدم على الشباب، وكيف الي بدهم يدخلوا على المطعم

شباب، وكيف بدك اتطملي، وكيف بدك تتحركي واتروحي، ما كان عندي مشكلة، اني اكون انا ضد المجتمع بشغلة انا قادرة عليها ماشي." وايضا عملت سيدة على باص عمومي في طولكرم، واخرى عملت على تكسي لنقل الركاب من الاطفال او النساء فقط او العائلات.

تعرض شباب وشابات للاستهزاء، عند تشكيل فريق لرياضة الباكور. " رياضة الباكور، هي رياضة حكر على الرجال في نابلس، تم عمل مبادرة في شهر 10، وتشكيل فريق لرياضة الباكور مكون من الشباب والفتيات، تعرضت الفتيات للاستهزاء . تعرضنا للاستهزاء والاستخفاف على السوشال ميديا، عنا مشاكل ثانية انها لعبة مختلطة بين شباب وبنات، عشان كنا نروح على مخيمات، ان كان في خوف على سمعتنا كبنات من اهلنا". ايضا حاولت صحفية ان تكسر الروتين او الصور النمطية للنساء في نابلس". وقالت اخرى ان سيدة تعرضت للشتم من قبل افراد المجتمع، نتيجة عملها كسائق تكسي، وانسحبت ولم تستمر ، " امراة فكرت تشتغل شوفير تاكسي ونتيجة النقد اللاذع المستمر، تراجعت عن هذا الموضوع". وهنالك من اشار ان السيدة التي جربت ان تعمل سائقة تكسي تم شتمها" الصبية تبعت موضوع التكسي، كثير سبوا عليها". ايضا المراة استطاعت في نابلس ان تعمل مدربة سواقة بعد ان كانت حكرا على الرجال". ولكن النساء العاملات في المطاعم، كن قادرات على مواجهة وتحمل النقد المجتمعي، قالت احدى المشاركات: *" في نابلس ابتشتغل ويترز في مطاعم، بس يعني مثلا في رام الله او بيت لحم، هاي اشي عادي جدا، بس في نابلس كمان مش مسالة سهلة، بس معندهمش مشكلة يواجهوا النقد المجتمعي، ان في اختراق لهذا الموضوع من الفتيات، مثلا النساء بتعلم سواقة اليوم، وهي لزمن طويل مهنة ذكورية، وفي نابلس الهم فترة طويلة عشان هيك بطلنا نستغرب، التغيير بدوا وقت او زمن حتى يثبت*". نتيجة لاصرار النساء على العمل في المطاعم، زاد عدد النساء العاملات في البلدة القديمة في نابلس. " في البلدة القديمة في نابلس زاد عدد النساء العاملات " في البلدة القديمة جوا انا بتذكر كان في صبية واحدة تشتغل، هلا في 5-6 صبايا. صار في اقبال جيد من قبل الصبايا خصوصا الي بدرسوا والي بدهم يْعينوا حالهم واهلهم شوية، ان يروحوا على المطاعم كويترية (Waiters)، بس هي الوقت ويلا المجتمع كمجتمع بتقبل، مش مرة واحدة راح يتقبل الموضوع." ايضا عملت سيدة في احد القرى في مهنة الحدادة " بتطلع على البيوت والورش وبتاخذ المقاسات وبترجع للقرية بتنفذ المهمة وبترجع تركبها". وهنالك ايضا صبية كانت تدرس شيء له علاقة بالميكانيك والبناشر.

في قطاع غزة، عملت المراة في مهن تقليديا كانت حكرا على الرجال، عملت كصيادة، مختارة، في كازية في تعبئة البنزين، قال احد المشاركين: " مشروع الكازية، اشتغلت بنت بكازية تعبي بنزين ليوم واحد، وتحدت المجتمع، خلص شو بدها بالمجتمع، ولم تهتم لاحد، وهي مقتنعه وخلص، اذا هي حابه الشغل شو بدها بالمجتمع، وما برد على حدا، اول مره بيحكو، وتاني مره، وتالت مره بيحكوا، بس بعدين خلص بيحكوش بصير الامر عادي".ايضا فتحت النساء محل جوالات، قال احد المشاركين بخصوص فتح محل الجوالات: *" اولها بكون في رفض و بعدين بصير تقبل، المهم يكون عند المرأة شغف مثلا الي عملت محل جوالات بلشتو من الصفر انتقدوها ناس كتير، بس هلا ناجحة هادا مثال ناج""*. ايضا عملت سيدة على فتح مكتب تكسي لتوصيل النساء، وكان هنالك رفض من قبل المجتمع، وعندما شعر المجتمع ان هذا يمكن ان يوفر الامان للنساء تقبل هذا الامر. ولكن الملفت للنظر، ان النساء اثناء عملهن في هذه المهن، يُقْدِمْن على تقديم الخدمات لفئة النساء فقط، وليس لفئة الرجال والنساء. والسؤال هنا، هل الهدف من الفصل هو لتمكين النساء من اختراق قواعد المجتمع والعمل في مهن غير تقليدية؟، أو أن هذا التوجة هو نهج فكري يخدم مفهوم عدم الاختلاط؟ واشار احد المشاركين بهذا الخصوص، اننا نرى انماطا معاصرة ، تعزز النزعة الذكورية والفصل ما بين الجنسين كان نعمل ونخصص مثلا كوفي شوب للنساء، كما تطرق الى السعي لتانيث التعليم في محافظة قلقيلية في مراحل محدد، حيث قال: " الذكورية بلشت ترجع بصورة حضارية للاسف، وصرنا نتعامل معها كنوع من الحضارة والتقدم، ان صبايا بشتغل لوحدهم، وان هذا كوفي شوب للسيدات، وهذا ينمط الذكورية بشكل اكبر بالاجيال".

في بيت لحم يوجد هنالك سيدة تعمل على تكسي، وسيدتان تعملان في توصيل الطلبات، ورغم ردة فعل المجتمع الرافضة لم يتراجعن. المجتمع في محافظة بيت لحم، يختلف في المدن عن القرى، ان عمل الرجل في المنزل او المراة في سوق العمل، غير مقبول مجتمعيا، ويختلف حسب المنطقة، عادة المناطق القروية وعلى سبيل المثال قرية الخضر، غير مقبول نهائيا، قالت احدى المشاركات: " انا عايشة في الخضر، هذا الاشي بالمرة مش مقبول حتى بعود بالضرر على الزلمة، وبيكون ضرر نفسي ومعنوي وكثير راح يكون تعليق عليه، مثل انه خروف، ومرتة الي متحكمة فيه، بتوقع اذا بكون في بيت جالا او في مناطق اكثر تمدن، متوقع اكثر ان المراة تشتغل، والزلمة قاعد، ما بصيرش عليها تعليقات سلبية، بس برضوا بكون مُنْتَقَد بس اقل". في احد القرى في محافظة رام الله تعمل سيدة مطلقة على توصيل طلبات الى محافظات اخرى مثل بيت لحم وغيرها، ويقولون عنها مسترجلة. ايضا في بيت لحم تجربة في بيت ساحور قامت النساء بفتح "مشروع كافية للنساء فقط"، لشرب الارجيلة، ولكن فشل المشروع، وجرى استبدالة بمشروع قهوة للرجال.

وفي الخليل، بدات النساء تعمل في محلات الملابس. كما عملت النساء على تاسيس مشروع بيت النجارة، المشروع الاول في محافظة الخليل ووجوده كان تحدياً لكل الصعاب والمعيقات التي تحدد عمل المرأة بشكل عام، ورغم حداثته ترك بصمة مليئة بالانجازات من أيادي نساء مؤمنات بالعمل من أجل تحسين الدخل الأسري لديهن. حيث كان هدف المشروع: تعزيز مشاركة النساء في الحياة العامة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. تم تأسيس تعاونية الالعاب التربوية، كتعاونية نموذجية غير تقليدية للنساء في محافظة الخليل وتحديداً في البلدة القديمة من أجل تعزيز صمود النساء في تلك المنطقة حيث شاركت في هذا المشروع 30 متدربة من 6 قرى في محافظة الخليل لتحويل مطالب النساء إلى فعل على أرض الواقع، وخاصة تلك النساء القاطنات في المناطق الريفية، وتفعيل دورهن داخل الأسرة وتعزيز مشاركتهن في المجتمع على جميع الأصعدة. ولكن في النهاية معظم المشاركين اشاروا الى اهمية ان تستمر النساء في المهنة التي اختارت العمل فيها، وان لا يتراجعن حتى لو كان هنالك ردات فعل سلبية تجاه النساء اللائي اقبلن على العمل في هذه المهن

غالبا لا يتم معاقبة الرجال او وصمهم من قبل المجتمع، لمخالتهم القواعد والاعراف المجتمعية، كما يجري عادة مع النساء، لان معظمهم يعتقدون ان الصور النمطية تحيط بالنساء فقط، وغالبا يتم مناقشة الاعراف والصور النمطية والقواعد المجتمعية التي يتوقع من النساء اتباعها في المجتمع، ولكن هذا لا يعني ان الرجال لا يتم وصمهم من قبل المجتمع في حال خالفوا الاعراف والقواعد المجتمعية، حيث اشار بعض المشاركين والمشاركات، الى ان المجتمع يستاء من الرجال، لعدم خروجهم للعمل، وبقائهم في المنزل، بينما المراة هي المعيلة، والتي تنفق على المنزل، حيث يتم وصم الرجال للبقاء في المنزل بالانثى او انه ليس برجل " نظرة المجتمع للزوج احمد الذي عمل في المنزل مكان زوجتة، هي نظرة انه ليس رجل، بنادم مش زلمة...انت ابتعتمد على مرتك، وانت شو بتسوي وانت زاي النسوان قاعد في البيت 24 ساعة". او ان يصفوا الزوج بفرشة سيارة، او المحكوم والمسيطر عليه من قبل زوجتة، قال احد المشاركين من طولكرم " ردة فعل المجتمع تجاه الزوج الذي يعمل مكان زوجتة في المنزل، بقللوا من رجولتة، وبقولوا شفير فرشة اي فيه نقص ان مرتة تنفق على الدار او يكون مصدر الانفاق هي المراة، عبلاطة بسموة خروف" او النظر باستغراب وضحك من قبل افراد المجتمع، قالت احدى المشاركات: " انا زوجي كان هيك اليوم بنشر الغسيل على البرندة، فالجارة بناتها على البلكونة كمان شافوا زوجي وهو ينشر الغسيل، بنات صغار بعمر 6 او 7 سنوات، كانوا كل شوي بطلوا عليه، وبضحكوا وبردوا يرجعوا، انا وياه بلشنا نتفرج، لان هم مش متعودين ان يشوفوا رجل بنشر غسيل، لالهم اشي كثير غريب، وكثير عيب ان الرجل ينشر الغسيل". ذكرت احدى السيدات تجربتها مع نظرة ابنتها الطفلة لممارسة والدها "الجلي" : " كانوا ولادي صغار وكان يوم احد، بروح على المحكمة، فبدي اسلك اموري، كان زوجي

يجلي، فبنتي الصغيرة شو ابتحكي (بابا صار ماما)". هذا يرجع الى مراقبة الاولاد الى ادوار الام والاب في المنزل، والصور التقليدية عن ادوار الام والاب التي تنطبع في اذهان الاطفال.

احيانا يضع مجموعة من الشباب او الاصدقاء قواعد تضبط سلوك وتصرفات المجموعة، وعلى الجميع ضمن المجموعة ان يكون واعيا ومدركا وملتزما بالقواعد. فلو وجدت المجموعة اي من افراد المجموعة قد سك سلوكا مخالفا لما هو متعارف عليه بين المجموعة، فانه سيتعرض للتنمر والاستهزاء من بقية افراد المجموعة. مثلا لبس مريول المطبخ من قبل اي شاب من شباب المجموعة، يعتبر كسرا للقواعد، فهم يربطون المريول بالنساء (باعمال الرعاية في المنزل) مثل " الجلي والطبخ". قالت احدى المشاركات: " انه خلال فترة الحظر في جائحة كورونا، وبوستات التنمر الي صارت على الفيسبوك، الشباب صارت تصور بعضها على الفيسبوك، ان لابس مريول المطبخ، او بعمل اكل، او بعمل اعمال منزلية، لو كان الامر طبيعي، ان الشباب يشاركوا بالاعمال المنزلية، ما شفنا هذه الصور خلال جائحة كورونا".

استراتيجيات التغيير

على مستوى القوانين:

- مراجعة وتعديل قانون العمل من منظور نوع اجتماعي، ليصبح اكثر عدالة ومساواة واستجابة لحقوق النساء، وضمان ادراج النساء العاملات في اعمال الرعاية المنزلية والعاملات بالزراعة بدون اجر، وخدم المنازل، والعاملات في القطاع غير الرسمي، ضمن قانون العمل. واعتبار اعمال الرعاية المنزلية عملا حقيقيا، وحصول المراة التي تعمل ضمن العائلة على تعويض مادي مقابل هذا العمل. وان يتم تعديل القانون بخصوص التحرش الجنسي في اماكن العمل، وضرورة موائمة القانون مع الاتفاقيات الدولية الخاصة بالعمل اللائق، وازالة التمييز بين الجنسين بخصوص المهن التي لا تستطيع المراة العمل بها...الخ.
- المطالبة بتعديل واقرار قانون الضمان الاجتماعي من منظور نوع اجتماعي، للوصول الى نص قانون خالي من التمييز ضد النساء، بحيث يضمن توفير الحماية الاجتماعية للنساء، ولا سيما فئة النساء اللائي يقمن باعمال الرعاية المنزلية، وخاصة ما يرتبط براتب او تقاعد الشيخوخة، وغيرها من الحقوق.

على مستوى السياسات:

- على الدولة ان تطور من سياسات الحماية الاجتماعية، والسياسات الاقتصادية، وسياسات التشغيل، لتصبح اكثر استجابة لقضايا وحقوق النساء، واتخاذ الاجراءات اللازمة لتمكن النساء من ممارسة حقهن في العمل، من خلال التمييز الايجابي، وتغير مفاهيم الامومة، لتشمل كلا الجنسين، واقرار اجازة الابوة، فتح دور الحضانات في اماكن العمل...الخ.
- تبني سياسات واجراءات تزيد من قدرة السوق على الاقبال على العمالة النسوية، ولا سيما القطاع الخاص.
- على الدولة وضع واتباع سياسات اجرائية للعمل على تقليل ساعات عمل النساء في اعمال الرعاية المنزلية، من خلال توفير دور حضانة للاطفال، والزام جميع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص بتنفيذ ذلك، كما حصل في الاردن.
- ممارسة حملات ضغط ومناصرة على صناع القرار، لتعديل القوانين والسياسات لكي تصبح اكثر عدالة ومساواة بين الجنسين في ما يتعلق بالعمل، ووضع اليات وانظمة واستراتيجيات وتدخلات لتطبيقها.
- اظهر المشاركين/ات ان العديد من الازواج يستولون على راتب الزوجة بالاكراه، وما يتم شرائة من املاك تسجل باسم الزوج فقط وهذا يتنافى مع العدل الالهي، ومع حق المراة حسب الشرع لها الحق بالتصرف والتحكم براتبها. لذا فان هذا يتطلب اجراء تعديل على القوانين من اجل تسجيل املاك الاسرة التي تم شرائها بعد الزواج، باسم الزوج والزوجة بشكل متساوي، وخاصة في حال كانت الزوجة عاملة خارج المنزل. وان يتم تقاسم الاملاك مناصفة بين الزوجين في حال وقوع الطلاق، لان هذه الاملاك تم شرائها خلال فترة الزواج من دخل الزوجين، وليس الزوج فقط.

على المستوى المجتمعي/ المحلي:

- تشجيع التمكين الذاتي والفردي للنساء، والتمكين على مستوى المجموعات (تمكين النساء في النقابات، وتمكين النساء في العمل التعاوني) لاعلاء الصوت والمطالبة بتعديل قانون العمل من منظور نوع اجتماعي، ولكي يصبح اكثر استجابة لحقوق النساء في اماكن العمل سواء في المنزل او خارج اطار المنزل. ورفع مستوى ثقة النساء بانفسهن، والرفع من تقديرهن لذاتهن.
- عمل لقاءات وندوات دورية للرجال والنساء، من اجل تغيير مضامين ذكورية المفاهيم، والصور النمطية المجتمعية، حول اعمال الرعاية المنزلية، وعمل المراة في سوق العمل.
- تربية افراد الاسرة على المفاهيم والقيم التعاونية والتشاركية، وان اعمال الرعاية المنزلية هي اعمال ومسؤوليات مشتركة، تقع على عاتق جميع افراد الاسرة بالتساوي. وتوعية الازواج حول مفاهيم المساواة وعدم التمييز بين الجنسين منذ الطفولة، خلال عملية تنشئة الاطفال.

على المستوى المؤسساتي:

- العمل مع مؤسسات التنشئة الاجتماعية (الاسرة، المدرسة، دور العبادة، الاعلام)، على تغيير وكسر الصور النمطية حول ادوار المراة والرجل في المجتمع.
- العمل مع مؤسسات الدولة والنقابات العمالية لبحث امكانية توفير راتب بطالة للشباب/ات العاطلين عن العمل، ورفع قيمة الحد الادنى للاجور في فلسطين. والبحث في اليات تفعيل الرقابة والمساءلة للحكومة، حول تطبيق قانون العمل والحد الادنى للاجور.
- توعية النساء حول حقوقها الاقتصادية، والذمة المالية المستقلة، خاصة ما يرتبط بالحقوق والالتزامات المالية التي تعود للشخص، "كل كائن يتمتع بالشخصية القانونية لا بد أن تكون له ذمة مالية"
- الضغط على الجهات الحكومية ذات العلاقة، من اجل ادخال اعمال الرعاية المنزلية ضمن مفهوم العمل، وقيمة هذه الاعمال ضمن الحسابات القومية. وتشكيل لجنة تتكون من الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية، من اجل دراسة منهجية والية احتساب قيمة اعمال الرعاية المنزلية.
- توعية المعلمين/ات في المدارس، والطلاب/ات وتثقيفهم حول ادوار النوع الاجتماعي، ورصد الصور النمطية حول ادوار الجنسين في المناهج التعليمية.
- العمل على تحسين الطلب على العمالة النسوية، في القطاعات الانتاجية المختلفة، ولا سيما قطاعي التكنولوجيا والاتصالات.
- تشكيل لجنة من القطاعات الثلاث ذات العلاقة (القطاع الخاص/ الحكومي/ الاهلي)، للبحث في واقع العرض والطلب لكل من مؤسسات التعليم، وسوق العمل، وكيفية ربط مهارات وتعليم المرأة سواء التعليم الجامعي او المهني، باحتياجات ومتطلبات سوق العمل.
- العمل مع وزارة التربية والتعليم على تعديل الصور النمطية حول أدوار كلا الجنسين في المناهج التعليمية، واتباع سياسة تشجيعية للاناث في التدريب المهني، تضمن مشاركة المراة في التخصصات المهنية التي كانت تقليديا حكرا على الذكور.
- رفع درجة الاهتمام لدى الاعلاميين، لتناول قضايا المرأة ونقاشها، وكسر حواجز المحظورات الاجتماعية، التي تضع حدودا وحواجز عديدة على تناول وتداول هذه القضايا، واشراك كل من النساء والرجال في هذه النقاشات. واظهار صور ونماذج مختلفة للمرأة في الاعلام، لا سيما النماذج الايجابية لمشاركة المرأة.

- العمل مع وزارة الاوقاف، من اجل تطوير وتبني الخطاب الديني المستنير والمعتدل وغير المتشدد تجاة قضايا النساء.

ملحق (1)

الاداة النوعية:(قصة عقارب الساعة)

السيدة مريم والسيد احمد زوجان فلسطينيان شابان يعيشان في احد مخيمات اللاجئين في لبنان، وأبوين لطفلة تبلغ من العمر سنة ونصف، تدعى هند. الزوج الذي يشارك زوجتة اعمال الرعاية في المنزل يعتبر شخصا استثنائيا، في مجتمع ينظر إلى الرجال الذين يشاركون العمل المنزلي والرعاية على أنه علامة ضعف، الزوج فقد عمله نتيجة جائحة كورونا.

مريم فقدت والدها في سن الثانية عشرة وتربت في بيت خالها. عاقدة العزم على إكمال تعليمها، كانت تقضي ثلاث ساعات في رحلة الذهاب إلى الجامعة كل يوم لتتخرج بشهادة في الهندسة المدنية. الا أن القوانين في لبنان لا يُسمح فيها للاجئين الفلسطينيين بالعمل في مجال الهندسة، تعيش العائلة ظروف مالية صعبة، وخاصة مع وصول جائحة COVID-19 إلى لبنان، بعد ان فقد الزوج عمله في قاعة افراح. قررت مريم ان تحصل على شهادة تدريب في التسويق الرقمي ورخصة قيادة، وفي احد الايام وهي تراقب الاعلانات عن الوظائف في الجرائد ، لفت نظرها احد الاعلانات عن وظيفة "سائق او سائقة توصيل طلبات" مع احد شركات التسويق الالكتروني براتب جيد، ووفقا لشروط الوظيفة، من سيشغر الوظيفة يجب ان يحمل رخصة سياقة، لنقل الطلبات من الشركة الى الزبائن في المنزل. تقدمت الزوجة للوظيفة وحصلت عليها. هذا العمل يتطلب من مريم العمل ليلا ولساعات طويلة خارج المنزل، والتنقل بين المدن المختلفة في لبنان.

في البداية رفض الزوج الفكرة على اساس انها مهنة غير مناسبة لمريم، وهي حاصلة على شهادة الهندسة المدنية، وانهما يعيشان في بيئة تعتبر ان هذا العمل هو عمل غير مناسب للمراة، وبعد ايام من النقاش الحاد والخلاف في الاراء بين الزوجين، وتحت وطاة الظروف الاقتصادية الصعبة للاسرة، وعدم توفر خيارات اخرى، وافق الزوج على الفكرة. وتقدمت مريم الى الوظيفة وحصلت عليها، خلال هذه الفترة لم يستطع الزوج الحصول على عمل بديل، لان كل خبراتة فقط تتركز في تنظيم الافراح. وجد الزوج نفسة في المنزل مع ابنتة ووالدية، امام مسؤولية مشاركة زوجتة اعمال المنزل ورعاية ابنتهما. يعيش احمد في منزل والدية (أم احمد وابو احمد) وهما في الثمانيين من عمرهما، تساعد أم احمد في رعاية حفيدتها في غايب مريم، وفي اعمال المنزل احيانا، كما يقوم احمد برعاية ابوية في بعض الاحيان. قال الزوج احمد: الظروف جعلتني اشارك زوجتي المسؤولية في اعمال المنزل، ولكن وشعرت أنها مسؤوليتي انا ايضا، وأنا لا أومن بان مسؤولية المرأة هي المنزل فحسب، غالبا ما تقوم المراة باعمال الرعاية في المنزل دون ان تتذمر او تشكو، ودون ان تتلقى كلمة شكر " ثم استطرد قائلا: " خطرت لي فكرة في أن احتسب ساعات العمل التي اقوم بها في المنزل خلال اليوم، ووجدت نفسي اعمل ما يزيد عن 15 ساعة/ اليوم، وانا اعمل شعلات نفسي باني ادور كما تدور عقارب الساعة دون توقف، وكنت اشعر بالسعادة والتعب في أن واحد، ولكن ما ألمني انني كنت احصل على المال سابقا مقابل عملي خارج المنزل لمدة 8 ساعات ، والان لا احصل على شيء، ولا احد خارج جدران المنزل يقدر قيمة عملي.

قدرت الزوجة ما قام به زوجها، من مشاركتة في رعاية ابنتهما، واعتبرت مريم أن مشاركة زوجها في رعاية الأطفال والأعمال المنزلية سمح لها بالعمل، وأن وظيفتها مهمة جدًا بالنسبة لها، ليس فقط للأمن المالي الذي توفره للأسرة، ولكن أيضًا لأنها تقدر استقلاليتها المالية".

ملحق (2)

الاسئلة التفصيلية المطروحة على المشاركين/ات في المجموعات المركزة وورش العمل:

1. ما هي طبيعة العلاقة القائمة بين الجنسين في المجتمع الفلسطيني؟
2. هل يوجد تقسيم لادوار المراة والرجل في المجتمع؟ وما هي طبيعة هذا التقسيم؟
3. هل يؤمن افراد المجتمع بالتقسيم الحالي للادوار ما بين الجنسين؟
4. على من تقع مسؤوليات واعمال الرعاية المنزلية؟
5. هل يشارك الزوج زوجتة اعمال الرعاية المنزلية؟
6. ما هي اسباب وخلفيات هذا التقسيم لادوار بين الجنسين في المجتمع؟
7. هل ينظر المجتمع والمشاركين/ات الى اعمال الرعاية المنزلية، على انها اعمال حقيقية، توازي في قيمتها الاعمال الاخرى في سوق العمل؟
8. هل يمكن احتساب قيمة اعمال الرعاية المنزلية، وادخالها ضمن الحسابات القومية؟
9. ما مدى تقدير الازواج لعمل زوجاتهم في المنزل؟
10. ما هي السبل والطرق لتعويض ومكافئة النساء على اعمال الرعاية المنزلية، التي يقمن بها في المنزل؟
11. ما هو دور الدولة في تعويض النساء عن دورهن بالقيام باعمال الرعاية المنزلية، وتوفير الحماية الاجتماعية لهن؟
12. هل يوجد حق للمراة في العمل خراج المنزل في سوق العمل؟
13. ما هي اسباب او مصدر التقسيم في المهن بين الذكور والاناث في سوق العمل؟ وما هي الصور المجتمعية النمطية لحرمان المراة من العمل في بعض المهن؟
14. هلى تسيطر النساء وتتحكم براتبها نتيجة عملها في سوق العمل؟
15. ما هو دور النقابة والدولة في حماية حقوق العاملين/ات في سوق العمل، من التميز ضدهم/ن والاستغلال لهم/ن من قبل اصحاب العمل.